

# دراسات إفريقية

- ٢ -

## الحديث بين الاقطاع والعصر الحديث

مقدم

دكتور أحمد البرزوقي

مكتبة الطبع والنشر  
مكتبة النهضة المصرية  
لأصحابها حسن محمد وأولاده  
٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة





# دراسات إفريقية

— ٢ —

## الحِشَّة

بين الاقطاع والعصر الحديث

بقلم

وكوزر ابن البرزوقي

مكتبة الطبع والنشر  
مكتبة النهضة المصرية  
لأصحابها حسن محمد ولولادة  
٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

١٩٦١

مَطْبَعَةُ السَّعْدَانِ  
مِيهَاتُ أَحْمَدُ مَاهِرِي شَا (الْمَلِكُ)  
بُشَايُحُ الْخَطُّوبِيُّ ت. ١٣٩٩ هـ - ١٤٠٨ هـ

دراسات إفريقية :

للدكتور راشد البراري

ظهر منها :

- ١ - مستقبل كينيا واتحاد إفريقية الشرقية  
« بحث جديد في العرض والتحليل والاتجاهات »  
الثن ١٥ ص
  - ٢ - الحبشة بين الإقطاع والعصر الحديث
- 

وللؤلؤف :

## مشكلات القارة الإفريقية

السياسية والاقتصادية

أدق وأوفى ما ظهر باللغة العربية عن إفريقيا . .  
عرض للمشكلات التي تشغل الأذهان اليوم وتهدد بالانفجار  
ومقترحات بالعلاج . . أحدث الوثائق والإحصائيات

٤٢٠ صفحة ( قطع كبير ) . الثن ٥٠ قرشاً



## المحتويات

صفحة

٩	<u>الفصل الأول : الأحوال الطبيعية</u>
٢١	<u>الفصل الثاني : النظام الاجتماعى</u>
٤٧	<u>الفصل الثالث : التطور السياسى</u>
٧٦	<u>الفصل الرابع : الاتحاد الفيدرالى مع إريتريا</u>
٩٣	<u>الفصل الخامس : نظام الحكم</u>
١١١	<u>الفصل السادس : الأحوال الإقتصادية</u>
١٧٦	<u>الفصل السابع : محاولة إنقلاية</u>

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة تقديم

في الرابع عشر من ديسمبر من عام ١٩٦٠ فوجيء العالم — على حد تعبير الصحف ووكالات الأنباء — بوقوع انقلاب في أديس أبابا عاصمة الإمبراطورية الإثيوبية ، وتشكيل حكومة جديدة تظاهرها القوات المسلحة وفرق البوليس وجماعة الشباب المثقف . ولم تمض بضعة أيام حتى تجددت المفاجأة حين عرف أن الانقلاب أصيب بالإخفاق وأن السلطة عادت مرة أخرى إلى الإمبراطور هيلاسلاسي الأول الذي قطع زيارته الرسمية إلى البرازيل حين بلغت أنباء الأحداث التي جرت في البلاد . غير أن الحقيقة أنه لم يكن في المحاولة ثم إخفاقها السريع ما يدعو إلى المفاجأة ، فالقيام بها كان متوقعا والمصير الذي آلت إليه كان مؤكداً أو قريباً من ذلك ، بل لعل نجاح تلك الحركة الانقلابية هو الذي كان يدعو حقاً إلى الدهشة .

والكتاب الذي تقدمه يعرض صورة موجزة للأحوال السائدة في إثيوبيا من سياسية واقتصادية واجتماعية ، توضح كيف أن هذا البلد الإفريقي المستقل يعيش في النصف الثاني من القرن العشرين



بعقلية العصور القديمة وفلسفتها وأنظمتها . فالغرض الذى نستهدفه إذن أن نبين استحالة الإبقاء على هذه الأوضاع وأن تؤكد حتمية حدوث تغير جذرى فى الأسس التى يقوم عليها المجتمع الإتيوبى حتى يتسنى له أن يسير ركب التطور العالمى وأن يسير فى طريق التطور الارتقاءى وبذلك يتخلص من الفقر والجهل والمرض ، ويأخذ بأسباب الحضارة بمعناها الحديث أى بحيث تؤدي إلى أن توضع مصالح أغلبية الجماعة فى المحل الأول من الرعاية والاهتمام ، وإلى أن تنمو العلاقات الاجتماعية فى جو من المساواة والإخاء والتعاون والحرية حتى يتسنى لكل فرد أن يستغل طاقاته وأن يحقق ذاته فى أفضل صورها .

وإذا كان تغير جذرى ضرورة اجتماعية فلا بد لتحقيقه من ظهور قوى تتعارض مع الأوضاع السائدة وتعمل على زوالها . وهنا يكمن الغرض الآخر من الكتاب الذى نقدمه ، ألا وهو الإشارة إلى بدء ظهور هذه القوى من جهة وتوضيح أنها مازالت عاجزة أو قاصرة من جهة أخرى عن بلوغ غاياتها بسبب ضعفها من ناحيتى الكم والكيف ، الأمر الذى يفسر السبب الذى من أجله لم يكن مقدراً للمحاولة الانقلابية أن تصيب النجاح .

وهكذا فالمجتمع الإتيوبى يقف الآن على مفترق الطرق . فإذا كانت المحاولة قد أخفقت فهذا لا ينفي الحقيقة الرئيسية وهى أنه

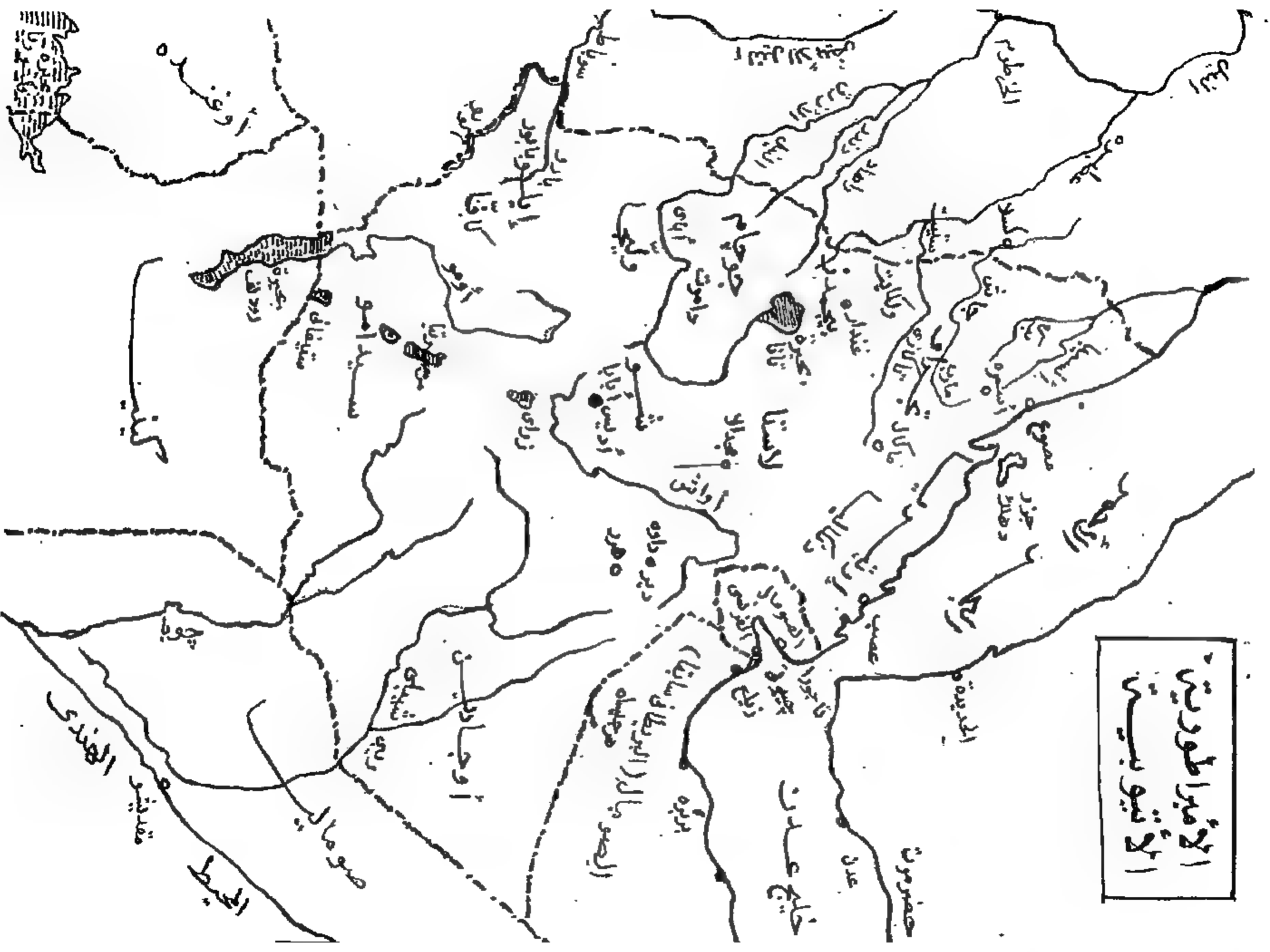
لامناض من وقوع محاولة أوسع نطاقا وأكثر شمولا وأقرب تحقيقا حين تتوافر العناصر والظروف الصالحة .

وإنا نلرجو أن نكون قد وفقنا ، ولو بدرجة محدودة ، إلى تحقيق الغرض الذى وضعناه نصب أعيننا من وراء هذا البحث الموجز ، إيماننا منا بأن على المجتمعات الإفريقية أن تبذل أكبر جهد تقدر عليه حتى تخرج من دائرة تخلفها من أجل رفاهية الشعوب وسعادتها ؟

القاهرة فى فبراير ١٩٦١

راشد البراوى

الأمير الطوراني  
الأمير بيبي







# الفصل الأول

## الأحوال الطبيعية

تقع إتيوبيا فيما يعرف باسم «قرن إفريقيا الشرقية» Horn of East Africa بين خطي عرض ٤° ، ١٨° شمالاً ، وخطي طول ٣٣° ، ٤٨° شرقاً ، والطرف الجنوبي الأقصى منها يبعد عن خط الاستواء مسافة ٢٠٠ ميل . وطولها من الشمال إلى الجنوب حوالي ٩٠٠ ميل ويحدها من الغرب عرضها من ذلك تقريباً وإن كانت ضيقة نسبياً في الشمال ثم تأخذ في الاتساع كلما سرنا نحو الجنوب . وكانت الحبشة دائماً جسراً يربط بين القارتين الإفريقية والآسيوية إذ لا يفصلها عن الساحل الآسيوي غير مسافة تقل عن عشرين ميلاً . وتبلغ المساحة الكلية للإمبراطورية الإتيوبية الحالية ٤٥٧,١٤٢ ميلاً مربعاً .

ويحدها من الغرب والشمال الغربي السودان ، ومن الشمال البحر الأحمر ، ومن الشرق والجنوب الشرقي الصومال الفرنسي والجمهورية الصومالية الجديدة ، ومن الجنوب كينيا . ولم يكن لإتيوبيا منفذ إلى البحر يقع داخل أراضيها حتى عهد قريب جداً حين أقيم في عام ١٩٥٢ الاتحاد الفدرالي بينها وبين إريتريا ، المستعمرة الإيطالية السابقة ، بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فصارت تمتد على ساحل البحر

مسافة ٦٠٠ ميل وأصبحت على اتصال مباشر بالعالم الخارجى عن طريق مينائى مصوع وعصب .

### مقيفة اسم إتيويا

إن كلمة « إتيويا » ليست سوى التسمية الرسمية كما أنها حديثة العهد ، أما الاسم الحقيقى الذى يصدق على البلاد من النواحى الجغرافية والجنسية والتاريخية فهو « الحبشة »<sup>(١)</sup> وأهلها يعرفون باسم « الحبش » ويقصد بهم النواة القديمة للشعب والتي نشأت نتيجة الامتزاج الذى تم بين العناصر السامية الواقعة من شبه الجزيرة العربية والحاميين مما سنعرض له فى الفصل التالى . ومعنى اللفظ « الخلط » أو « ذوو الدم المختلط » ولهذا ينفر الأهليون من التسمية إذ يعدونها لونا من الاحتقار ، كما أن الفتوحات التى قام بها منليك الثانى فى أواخر القرن التاسع عشر ونجاح البلاد فى الخلاص من الأطماع الاستعمارية فى ذلك الحين مما عمل على تنمية الإحساس بالقومية والكبرياء وجعل الأهلىين يبتذون لفظ « الحبشة » ويطلقون على بلادهم اسم « إتيويا » . والواقع أن إتيويا فى العصور القديمة لم تكن سوى بلاد كوش أو النوبة وما يقال له جزيرة مرو Meroe ومن المرجح أنها لم تكن فى يوم من الأيام جزءاً من الإمبراطورية الحبشية .

---

(١) إن كلمة Abyssinia تحريف أدخله البرتغاليون على لفظ « حبشة » بعد اتصالهم بالبلاد فى القرن السادس عشر الميلادى .

## العزلة والجوهر :

وعاشت الحبشة إلى عهد قريب في عزلة شديدة بعيداً عن المؤثرات الحضارية عامة والغربية منها بصفة خاصة ، فلم تهب عليها رياح النظم السياسية والاجتماعية التي عرقتها أوروبا وبخاصة في الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر والتي انتقلت بدرجات متفاوتة من الحدة إلى عدد من البلدان الأخرى في آسيا وإفريقية، ولم تأخذ بأسباب التقدم التكنولوجي الحديث في الزراعة والصناعة والمواصلات ، ولم تتأثر بالتيارات الثقافية والتعليمية التقدمية إلا بقدر غير محسوس وفي السنوات الأخيرة وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

هذه الظاهرة ترجع بصفة أساسية إلى الطبيعة الجبلية للبلاد التي تتخللها الأودية والأخاديد الشديدة العمق ، الأمر الذي تستحيل معه المواصلات وخصوصاً في فترة الأمطار الغزيرة . يضاف إلى هذا ما اتصف به السكان من عدم الميل إلى الاختلاط بالغير وهو شعور غالباً ما يتخذ مظهر الشك ، بل والعداء بالنسبة إلى العناصر والمؤثرات الخارجية ، ولعل من الأسباب الكامنة وراء ذلك الإحساس أن الأقلية المسيحية التي فرضت ديانتها وسلطانها كانت دائماً تحس بالقلق والخوف إذ كانت بلادها أشبه بجزيرة صغيرة تحيط بها البلدان الإسلامية في إفريقية وآسيا .

وكانت هذه العزلة من العوامل الرئيسية في الجمود الذي ران على البلاد قروناً طويلاً ، وبدأ المثقفون حديثاً يشعرون بآثارها السيئة ، وزاد هذا الإحساس قوة بعد التقدم الذي تحقق في عدد من البلدان الإفريقية

وأخذوا يوازنون بين الأخيرة وبين الأحوال السائدة في ديارهم . وهم يدركون كذلك أن بلادهم لا تلعب دوراً له أهميته في السياسة الدولية لأن عقلية الانطواء على الذات مازالت لها الغلبة . ولهذا بدأت في السنوات الأخيرة محاولات للخروج من العزلة التقليدية ، فأرسلت البعثات العلمية إلى الخارج ، وقدمت التسهيلات لرؤوس الأموال الأجنبية ، وكثر استخدام الخبراء الأجانب ، وأنشئت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأخرى ، واشتركت إثيوبيا في عدد من المؤتمرات الدولية والإفريقية ، وقام الإمبراطور هيلاسلاسي بالزيارات إلى الدول الأجنبية .

ونظراً لطبيعة البلاد الجبلية ، وصعوبة وسائل النقل والمواصلات ، وكثرة الأجناس والقبائل ، وتعدد اللغات واللهجات التي تبلغ عدتها السبعين ، واختلاف الديانات ، وتباين التقاليد والعادات ، وتوافر إمكانيات الاكتفاء الذاتي للقبائل في مناطق عدة ، وميل أفراد كل جماعة إلى التزاوج في نطاقها من أجل المحافظة على ذاتيتها . نقول إن هذه الظروف جميعها ترتب عليها قوة القبلية Tribalism والنزعات المحلية Separatism ، ولقد ظلت البلاد طويلاً من الوجهة العملية عبارة عن مجموعة من الممالك الصغيرة مثل تجره وجوجام وشوا والتي كانت تعترف اسمياً بالولاء للإمبراطور بصفته السيد الأعلى Overlord مع الاحتفاظ بقدر كبير من حريتها واستقلالها ، بل وكان بعضها يثور في وجهه . هذه الظاهرة من المشكلات الضخمة التي حالت دون قيام حكومة مركزية قوية يدين لها الجميع بالولاء المنبعث من تماثل الظروف الجنسية واللغوية والاجتماعية والتطور التاريخي والمشاغل والمصالح المشتركة . إن في مقدمة ما تحتاج إليه البلاد دعم الوحدة القومية .



## التضاريس

وتتكون إثيوبيا بوجه عام من هضبة ضخمة متوسط ارتفاعها بين ٧٠٠٠ ، ٨٠٠٠ قدم ويقسمها إلى شطرين رئيسيين الوادي الشقي Rift Valley الذي يسير من كينيا في اتجاه الشمال الشرقي حتى يبلغ البحر الأحمر . وترتفع الهضبة فجأة وبشدة من المناطق شبه الصحراوية التي تحيط بها على هيئة سلسلة من المنحدرات الشديدة التي تهبط في بعض الأماكن ألقا عدة من الأقدام . وينحدر النصف الغربي من الهضبة في رفق صوب السودان وتجرى معظم الأنهار في هذا الاتجاه بينما يهبط النصف الشرقي بشدة نحو المحيط الهندي .

وتتخلل الهضبة في مواضع عدة أودية عميقة وشقوق هائلة تكونت بفعل الاضطرابات التي تعرضت لها القشرة الأرضية في العصور الجيولوجية المسحية ، كما ترجع إلى عوامل التعرية بسبب أمطار الصيف الغزيرة التي تتدفق سيولا عنيفة وسريعة من الهضبة إلى المنخفضات المجاورة . وترتب على عملية التعرية ظهور تلال تشبه المخروطات المتقطعة يطلق عليها اسم الأمبا Ambas ، وهذه كثيرا ما لعبت دورا هاما في تاريخ البلاد حيث كان يأوى إليها بسبب مناعتها الملوك وأتباعهم خلال أوقات الغزو الأجنبي . أضف إلى هذا أن قممها الكبيرة المستوية جعلت في الإمكان زراعة المحاصيل وتربية الماشية وبذلك وفرت لأهلها اكتفاء ذاتيا بينما هيأت لهم جوانبها الشديدة الانحدار الحماية اللازمة من العدوان والغزو . وهذه الحقيقة مضافة إلى مناسق إرادته من أسباب واعتبارات من العوامل التي تفسر روح النزعة المحلية الإنعزالية .

إلا أنه تقوم إلى جانب هذه التلال سلاسل جبلية أهمها في الشرق والجنوب الشرقي من بحيرة تانا ، كما نلتقى بعضها منها في الهضبة الشرقية عبر الوادي في جنوبي شرق أديس أبابا . ويتراوح ارتفاع بعض القمم بين ١٤٠٠٠ ، ١٥٠٠٠ قدم ويعتبر راس داشان Ras Dashan (في جبال سمين Semien الواقعة في شمالي شرق العاصمة ) أعلى القمم إذ يصل علوها إلى ١٥١٦٠ قدما تقريبا .

وفي القسم الأدنى من الوادي سلسلة من البحيرات فإذا ما تقدمنا فيه أصبح عبارة عن وادي نهر أواش Awash وهو المجرى الكبير الوحيد في الهضبة الذي يصب شرقا . وبعد ذلك ينفرج الوادي على هيئة مروحة في سهول دنكاليا وهي صحراء تقيم فيها قبائل من البدو الرحل شبه متوحشة وولاءها للحكومة المركزية ضئيل إلى حد بعيد .

ويصل عمق الوادي إلى ما بين ٢٠٠٠ ، ٣٠٠٠ قدم تحت قمم المنحدرات القائمة على جانبيه ، ويمتد من ارتفاع ٦٠٠٠ قدم تقريبا فوق سطح البحر شمالي بحيرة زواي Zwai إلى أقل من ٢٠٠٠ قدم فوق سطح البحر في جوار بحيرة ستيفاني Stefanie على مقربة من الحد الجنوبي . ومتوسط عرض الوادي حوالي ثلاثين ميلا وذلك لغاية النقطة التي يتفرج عندها في سهول دنكاليا .

وتهبط المرتفعات الوسطى عادة نحو الغرب وإن كان الانحدار في بعض الأماكن من الشمال إلى الجنوب أو العكس . وتكثر في الشمال المرتفعات التي تتراوح بين ٨٠٠٠ ، ٩٠٠٠ قدم نحو الغرب بينما يندر

في الجنوب أن يتجاوز الارتفاع ٦٥٠٠ قدم . وتعلو الحافة الشرقية من المرتفعات الشمالية فوق سهول البحر الأحمر آلافاً كثيرة من الأقدام والطرق المؤدية من هذه السهول إلى الهضبة قليلة ووعرة . ويستمر المنحدر في اتجاه الجنوب إلى وادي أواش الذي يكون مدخلا إلى الهضبة وعند هذه النقطة يتجه جنوبا بغرب ليصبح الحائط الغربي للوادي . ويقل ارتفاعه وانحداره بالتدرج في اتجاه حدود كينيا وبحيرة رودلف.

وتمثل سهول دنكاليا الحدود الشرقية لإثيوبيا وتمتد بحذاء الساحل حتى الجزء الشمالي من إريتريا حيث تعرف باسم سهول البحر الأحمر ، وهي منطقة صحراوية ضخمة لاتصلح للسكنى وتهبط في بعض المواضع إلى مادون سطح البحر ، وتنحدر إلى الشمال والشرق . وهنا يفرغ نهر أواش مياهه في سلسلة صغيرة من البحيرات الملحة على ساحل الصومال ( الإيطالي سابقاً ) وبذلك لا يصل إلى البحر . وإلى الشمال يقع منخفض كوبار Kobar Depression وهو منطقة ملحية تقع تحت مستوى سطح البحر ، طولها ١٠٠ ميل وعرضها ٤٠ ميلاً وفيها يتم الآن استخراج الملح . وإلى الشرق من المنخفض سلسلة من الجبال الساحلية المرجانية الضيقة التي تزداد ارتفاعاً نحو الجنوب ويصل الارتفاع إلى ٦٧٠٠ قدم قرب عصب على البحر الأحمر . وباستثناء السهول الساحلية الضيقة يتم التصرف بالماء بالإقليم كله في الداخل إذ يضيع معظم المجارى المائية في منخفض كوبار أو البحيرات الملحية التي ينتهي عندها نهر أواش .

وفي إثيوبيا أنهار عدة ولكن الكثير منها قليل الغور وسريع الانحدار ويجف خلال الشطر الأكبر من السنة وتكثر الجنادل والشلالات

وتوجد أما كن عدة صالحة لتوليد القوة الكهربائية وهكذا يتوافر مجال واسع لاستغلال هذه الطاقة من أجل التنمية الاقتصادية . والأنهار غير صالحة للملاحة فيما عدا نهر بارو Baro وهذا فقط لمسافة قصيرة في الداخل حتى بلدة جمبيلا Gambia خلال موسم الأمطار الغزيرة . وعدم صلاحية الأنهار للملاحة عقبة كبيرة أخرى في سبيل المواصلات تضاف إلى العوائق الناجمة من طبيعة البلاد الجبلية .

ولما كانت المرتفعات تتحدر نحو الشمال الغربي لذلك تصب جميع الأنهار الكبرى وهي عطبرة والنيل الأزرق والسوبات في النيل . ويعرف نهر عطبرة في مجراه الأعلى باسم تاكازي Takazze ومعناها «المرعب» أو «الرهيبة» ، ويهبط من ارتفاع ٧٠٠٠ قدم في الهضبة الوسطى إلى ارتفاع ٢٥٠٠ قدم في الأخدود أو الفجوة الهائلة التي يندفع خلالها غربا مرة أخرى صوب المنحدرات الغربية المتدرجة والسودان . وخلال فترة الأمطار الشديدة يرتفع ١٨ قدما فوق مستواه العادي وبذلك يتحول إلى حاجز لا يمكن اختراقه بين الأقاليم الشمالية والوسطى . وقرب المجرى الأدنى يعرف باسم ستيت Setit الذي يتصل به عطبرة المكون من المجارى المتدفقة من الجبال في الغرب والشمال الغربي من بحيرة تانا . وأكبر الأنهار الثلاثة النيل الأزرق أو أباي Abbai عند الإنويين . وينبع الأبای الصغير عند Gish في إقليم سكال Sakala ويصب في بحيرة تانا ثم يخرج منها باسم أبای الكبير وبعد ذلك يسير بطيئا مسافة ١٠٠٠ ميل حتى يتصل بالنيل الأبيض عند الخرطوم . إلا أنه قبل هذه النهاية يكتنف إقليم جوجام Goggam ويكون شلالات Tis - esat الكبرى



(ومعناها دخان النار). وفي جبال وهضاب كافا Kaffa وجالا Galla في الجنوب الغربي من البلاد تنبع اهم فروع السوبات .

هذه الأنهار الثلاثة الرئيسية يتصرف فيها أربعة أخماس الأمطار التي تسقط على البلاد<sup>(١)</sup> . أما الباقي فإنه يتصرف في خور بركة الذي ينبع من مرتفعات إريتريا ثم بعد أن يسير غربا يتجه ناحية الشمال إلى أن يصب في البحر جنوبي سواكن ، ونهر أوأش الذي يصب في منطقة ملحية قرب تاجورا Tajura ؛ ونهر أوبي شيلي Webi Shebeli وجوبا Juba اللذين يهبطان من الهضبة الشرقية ثم يصبان جنوبا بشرق عبر الصومال وإن كان أولها لا يصل إلى المحيط الهندي ؛ ونهر أومو Omo الذي يتجه جنوبا ليصب في بحيرة رودلف .

وفي إتيوبيا عدد من البحيرات أهمها تانا التي تعلو سطح البحر بستة آلاف قدم وتبلغ مساحتها ١٢٥٠ ميلا مربعا . وفي الجزء الجنوبي الغربي من الوادي الشقي سلسلة من البحيرات مثل زواي Zwai في منطقة قبائل الجوراج ، لانجانا ، أواسا ، مرجريتا ، ستيفاني ، وأخيرا بحيرة رودلف وإن كان لا يقع من الأخيرة داخل الأراضي الإتيوبية سوى جزء صغير .

### الأقاليم المناخية والأمطار

ونظرا لاختلاف الارتفاع يمكن أن تميز ثلاثة أقاليم مناخية رئيسية وهي :

---

Guide Book of Ethiopia ( Addis Ababa Chamber of (١)  
Commerce, 1954 ), p. 116..

(١) القلة Kolla حيث يصل الارتفاع إلى ٥٥٠٠ قدم تقريبا ومتوسط درجة الحرارة الشهرى ٦٨° فهرنهايت .

(٢) الوينا ديغا Woina - dega ومعناها « مرتفعات الكروم » وتتلو المنطقة السابقة حتى ارتفاع ٨٠٠٠ قدم . ومتوسط درجة الحرارة شبيه بما نلقاه في مرتفعات كينيا . وفي هذه المنطقة يتركز السكان .

(٣) الديغا وهي المنطقة التي تتجاوز ارتفاع ٨٠٠٠ قدم . وقد يكون انخفاض درجة الحرارة فيها ميزة تساعد على السكنى ولكن يقلل من أثرها قلة كثافة الهواء مما يجعل العمل بل الإقامة أمراً شديداً لإرهاق .

والأمطار الصيفية منتظمة ووافرة نوعاً في هضاب هرر وشوا Shoa وأمهرة وتجرة Tigre ويتراوح المتوسط في مرتفعات هرر بين ٢٠ ، ٣٥ بوصة سنوياً . ونظراً لقلة التبخر في المناطق التي يتجاوز ارتفاعها ٦٠٠٠ قدم فالأمطار كافية لممارسة الزراعة بصفة دائمة . وفي المسيف الإتيوبي Ethiopian Massif يسقط المطر على مدار السنة بحيث لا يوجد فصل جفاف تماماً ، وهذه الظاهرة تمثلها أديس أبابا التي يمتد الفصل المطير فيها من يونيو إلى أكتوبر ومتوسط المطر ١١ بوصة في يولية ، ١٢ في أغسطس ، والمتوسط السنوى يتجاوز ٤٥ بوصة . وعلى غرار ما نلقاه في مرتفعات هرر فإن الارتفاع الكبير يزيد من قيمة الترسيب عن طريق خفض نسبة التبخر .

## الأقاليم النباتية

والتقسيم المناخي السابق تتمشى معه الأقاليم النباتية . فالغابات الغزيرة تكثر بالجهات الغربية والجنوبية الغربية وفي مرتفعات تشرشر Chercher وأروسي Arussi جنوبي شرق العاصمة . ويلاحظ أن الغابات لا تغطي سوى ٧٪ من مساحة البلاد وترجع قلتها إلى عدم كفاية الأمطار أو عدم توزيعها المتساوي في معظم الجهات . ومن الأسباب كذلك ما درج عليه السكان من قطع الغابات وبخاصة في المرتفعات ولم تتخذ الحكومة حتى الآن التدابير اللازمة للحفاظ على مناطق الغابات الصغيرة المتناثرة<sup>(١)</sup> . وطبقا للبيانات التي نشرتها منظمة الزراعة والغذاء FAO التابعة للأمم المتحدة ٣٠٪ من مساحة إثيوبيا مناطق مراعي ، ٩٪ صالح للزراعة ، ٢٢٪ حشائش متنوعة تتخللها الأشجار القصيرة ، أما باقي المساحة ويبلغ حوالي الثلث فصحراء أو أرض غير صالحة للإنتاج .

وفي بقية المسيف وعلى المرتفعات الواقعة إلى الجنوب الشرقي من الوادي مثل هرر ( ٦٠٠٠ - ٩٠٠٠ قدم ) توجد السافانا التي تتخللها الأشجار التي تكثر كلما اتجهنا نحو الغرب . وفي أقصى الجهات الشمالية حيث يقل الاعتماد على المطر تتناقص السافانا لتحل محلها الامتبس . أما المنخفضات والهضاب الواطئة مثل شرقي أوجادين Ogaden والأراضي المجاورة لبحيرة رودلف ف شبه صحراء أو صحراء بالفعل .

وهذا التقسيم ينعكس على المزروعات. ففي القلة تشمل الزراعة المدارية وشبه المدارية الموز والقطن غير أن الإنتاج ضئيل بسبب إهمال الزراعة لهذه المنطقة. وفي المنطقة التالية وهي المكان الرئيسي للزراعة والإقامة المستقرة تصلح الأراضي العالية الخصوبة في إقليم السافانا لزراعة البن<sup>(١)</sup> فإذا تجاوزنا ارتفاع عشرة آلاف قدم وجدنا حشائش كثيرة تشبه إلى حد كبير مراعى الألب.

---

(١) إن كلمة Coffee الإنجليزية أو Café الفرنسية أو Caffè الإيطالية مشتقة من اسم إقليم كافا Kaffa حيث ينمو البن بوفرة.



## الفصل الثاني

### النظام الاجتماعي

#### ١- الأجناس والقبائل

##### الأوائل

يرى فريق من الثقة في علم أصول الأجناس والسلالات البشرية أن السكان الأوائل في المرتفعات الحبشية كانوا من الزنوج الذين ظلوا مستقرين فيها إلى أن أجلتهم عنها ودفعتهم صوب الجنوب جماعات حامية يقال إن موطنها الأصلي في إفريقية وإن جعله بعض الباحثين في آسيا . إلا أن غلبة الأخيرة لم يحل على ما يبدو دون حدوث الامتزاج بين الفريقين الأمر الذي يشهد به أن الملاح شبه الزنجية negroid ما تزال ظاهرة في عدد من السكان وبخاصة من ناحية الأنف والشفيتين والبشرة القائمة ، ونلتقي اليوم بمجموعات من الزنوج قدر عددها الإيطاليون بعد غزوهم الحبشة بحوالي ٨٥٠.٠٠٠ نسمة ، وبخاصة على طول الحدود الجنوبية الغربية . وظل الزنوج دائما موضع الاحتقار والمعاملة السيئة من جانب الأمهرين الذين أطلقوا عليهم اسم شانكالا Shankalla كما درجوا على أسرهم واسترقاقهم .

## هجرة الساميين

وكانت لمصر القديمة علاقات تجارية مع إفريقية الشرقية ترجع إلى عهد يبي الثاني ، وكثرت الرحلات إلى بنت Pont أى ساحل الصومال وكان أهمها في أيام الملكة حتشبسوت ، إلا أن تلك العلاقات لم تنقسم بطابع الانتظام والدوام كما لم يهدف المصريون القدماء من ورائها إلى الاستقرار أو فرض سلطانهم وسيادتهم بسبب بعد الشقة من جهة وخطورة الملاحة وصعوبتها في البحر الأحمر من جهة أخرى .

وفي الوقت نفسه كان الاتصال قائماً بين إفريقية الشرقية والقسم الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية ، حيث كانت الظروف الطبيعية والمناخية في الأخير كخصب التربة وملائمة المناخ ووفرة المطر من الظروف التي ساعدت على الاشتغال بالزراعة وما ترتب عليها من التقدم الفني وبذلك قامت حضارة ذات مستوى عال نسبياً من الناحيتين المادية والثقافية . وعبرت السفن العربية بوغاز باب المندب ثم ضربت جنوباً بحذاء الساحل الإفريقي إلى زنجبار ودار السلام ورأس دجلادو . إلا أن العرب حين نزلوا في المنطقة التي توجد فيها مصوع الحالية سرعان ما لمسوا التقارب بينها وبين بلادهم من ناحية الأحوال الطبيعية وبانت لهم إمكانيات الاستيطان في الداخل ، فأقاموا المراكز التجارية والحربية ثم راحوا يتجهون صوب المرتفعات لأنها أصح مناخاً من الجهات الساحلية وبحثا وراء الصمغ والتوابل والعاج . وإذا استقروا في المرتفعات الخصيبة استوطنوها واشتغلوا بالزراعة وبدأوا يمتزجون بالسكان الأصليين . وتوالت الموجات من أولئك الساميين الوثنيين من شبه الجزيرة العربية وحدثت تلك العملية فيما

بين عامى ٢٠٠٠، ١٠٠٠ قبل الميلاد وربما قبل ذلك ، واستطاع الوافدون الجدد أن يخضعوا الحاميين لسلطانهم وثقافتهم وامتصاصهم عن طريق التزاوج بفضل تفوقهم الحضارى . ومن الآثار الطيبة التى ترتبت على هذه الهجرة الكتابة واللغة ، كما أدخلوا الجمل والبخور وبعض النباتات الغذائية وغير ذلك مما لم يكن معروفا من قبل فى هذا البلد الإفريقى .

ومن الامتزاج بين المستوطنين الساميين والسكان الحاميين تكونت النواة القديمة التى عرفت باسم « الحبش » . وخلال القرون التالية عملت السلالة الجديدة على التوسع والانتشار وملت نفوذها جنوبا ، ولكننا نقابل اليوم جماعات من القبائل القديمة يطلق عليها اسم « أجار » Agan وتحفظ إلى حد كبير بلغاتها الأصلية وعقائدها الوثنية .

وفى القرن الرابع عشر الميلادى بدأت قبائل صومالية سبق لها اعتناق الإسلام فى غزو المرتفعات ودام الصراع مع أتباع هذا الدين فى القرن التالى . وإذ تضاعف الخطر من ناحيتها اجتاحت البلاد موجات كبيرة من شعب جلا Galla الوثنى . وكان فى مستطاع الغزاة الجدد أن يفرضوا سلطانهم على البلاد كلها لولا الانقسامات فى صفوفهم والحروب التى كانت تنشب بين جماعاتهم . ومهما يكن من أمر فإنهم تمكنوا من احتلال مساحات شاسعة من المرتفعات الجنوبية .

ويقدر عدد الأجناس والقبائل الرئيسية المختلفة بأكثر من مائة (١) تقتصر على الإشارة إلى أكثرها أهمية .

---

(١) وهنا بخلاف العدد الكبير من القبائل الصغيرة والعشائر والبطون .

## الأمهريون

فالأمهريون Amharas وهم سلالة السكان الأصليين الذين خضعوا للثقافة السامية أصبحوا الطبقة الحاكمة بالرغم من قتلهم العديدة إذ ربما لا يتجاوزون المليونين في الوقت الحاضر . ولما اعتنقوا المسيحية في القرن الرابع الميلادي جعلوها الدين الرسمي للبلاد ، كما صارت لغتهم اللغة الرسمية للبلاط والحكومة وما تزال هذه اللغة تكتب بالإتيوية القديمة وإن اختلفت كثيرا عن السامية الأصلية .

ويقطن الأمهريون الهضبة الوسطى إلى مسافة خمسين ميلا شمالى غندار Gondar وحتى الجنوب عند النيل الأزرق في الغرب . وإلى الشمال منهم نجد بحره Tigre القديمة وإريتريا ، وظل هذان الإقليمان على عدااء معهم وكثيراً ما انتقضا عليهم بل لقد وقعت ثورة في أولها عام ١٩٤٣ أى منذ عهد قريب جداً . وكذلك أسنط الاتحاد الفدرالى مع إتيوبيا فريقيا كبيراً من أهل إريتريا بما سنشير إليه في فصل قادم .

## شعب جالا Gallas

ويمثل شعب جالا أكثر من نصف مجموع السكان وتتعدد لهجاته ، ويقطن الآن المنطقة الواقعة مباشرة إلى الجنوب الغربى والجنوب الشرقى من خط وهمى يسير بحذاء النيل الأزرق مخترقا أديس أبابا وعلى طول الخط الحديدى إلى دير داوا Dire Dawa . وينتشر الجالا على طول

الطريق المؤدى إلى كينيا كما يجاورون من ناحية الشرق القبائل الصومالية في أوجادين Ogaden .

وربما كان موطنهم في منطقة من قرن إفريقية إلا أن استمرار الضغط من جانب الصوماليين أرغمهم على الهجرة نحو الغرب والجنوب الغربي ، ولم يبدأوا التوغل في المرتفعات الحبشية إلا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر وبمجرد أن أقاموا في الهضبة طرخوا جانبا حياة الرعي والترحال ومالوا إلى الاستقرار وأخذوا يشتغلون بالزراعة .

وترتب على الحملات الحربية التي قام بها الإمبراطور منليك الثاني في أواخر القرن التاسع عشر إخضاعهم لسلطان الحكومة المركزية . وتدين معظم القبائل الجالية بالإسلام وإن كان فريق من أبناء هذا الشعب ممن أقام بالهضبة اعتنق المسيحية . وما يزال عدد من الجلا على وثنيته القديمة التي تعترف بوجود إله أعلى يطلق عليه اسم « واك » Wak أو « واكا » Waka أى السماء ، ويليه الإله أوجلي Oglie والإلهة آتيتا Atita وكلاهما دونه في المرتبة . وبعض الحيوان موضع التقديس ، مثل الحية والتمساح والبومة .

وبخلاف الحال عند قبائل بورانا Bogana يسود بين الجلا نظام الزواج بواحدة . وإذا مات الزوج صارت أرملته وأطفاله من نصيب أخيه . والنظام السائد « أبوى » وللوالد سلطة الحياة والموت على الأطفال وله أن يبيعهم رقيقا للغير . والوراثة للابن الأكبر أما المرأة فلا حق لها في الميراث . ويعلق الجلا أهمية كبرى على العفة ويحتقرون المرأة التي تفقدها بل إن القاتون يحرم زواج من فرطت في عرضها .



وعرفت قبائل جلا نظاما يعرف باسم « جادا » gada وفخواه تقسيم القبيلة إلى مجموعات تبعاً للسن ، يبلغ عددها حوالى عشر . والمجموعات العليا من حيث السن تشمل الطبقة الحاكمة التى ورثت السلطان عن تقدمتها . وهذا نظام ديمقراطى إذا قيس بالنظام الملكى الأتوقراطى والطبقى عند الأمريين . غير أن الجادا ، أخذ يتضاءل منذ خضوع الجلا للآخرين وبسبب اعتناق الإسلام ولذلك لم يعد له وجود إلا فى مواضع متفرقة وصارت أهميته تاريخية أكثر من غيرها .

### الجوراج Gurages

ويشتغل الجوراج بالرعى ويقيمون على مسافة مائة ميل جنوبى غرب أديس أبابا .

### سيدامو

وتقيم قبائل سيدامو فى الجنوب الغربى فى منطقة بحيرة مرجريتا ووادى نهر أومو وفروعه ، وبلادهم من أغنى أجزاء إتيوبيا فيها مزارع واسعة للبن . وكانوا فى الأصل يشغلون مساحة أوسع بكثير ولكنهم أرغموا على التخلي عن معظمها بسبب الغزوات من جانب شعب جلا ونتيجة التوسع الحبشى فى الجنوب . ولقد ظلوا يحتفظون باستقلالهم حتى أواخر القرن التاسع عشر حين أخضعهم منليك الثانى لسلطان الحكومة المركزية . وبالرغم من وجود الوثنية فى صفوفهم إلا أن أغلبية القبائل اعتنقت الإسلام .

## الرفاق

ويسكنون الصحارى الشمالية الشرقية . وهم يشعرون بالعداء نحو الأغراب وما يزالون حتى اليوم على غير ولاء حقيقى للحكومة المركزية .

## الصوماليون

ويقطنون إقليم أوجادين ويقرب عندهم من نصف مليون نسمة ويدينون بالإسلام ، ويرنوهو لاء يبصرهم إلى الانضمام إلى دولة الصومال الجديدة ولذلك فهم مصدر قلق للحكومة إتيوبيا .

وهكذا يتضح أن إتيوبيا بلد يضم مجموعة متنوعة شديدة التعقيد من عناصر جنسية تمثل صورة متباينة الألوان من الأجناس والقبائل والجماعات اللغوية ، ويحق عليها قول كوتى روسينى Conti Rossini فى كتابه « الحبشة » أنها « متخف شعوب » ، فلا الشعوب التى تأثرت بالثقافة السامية ولا الجماعات الكوشية يمكن اعتبارها خالصة أو نقية الدم من الوجهة العنصرية بأي حال من الأحوال . والحق أنها امتصت القدر الكبير من الدم الأجنبى من بعضها بعضاً من جهة ومن الجماعات شبه الزنجية من جهة أخرى ومن مصادر يصعب تعرفها من جهة ثالثة بحيث ليس لكلمة « الحبشى » سوى معنى قليل فى هذا الصدد (١) .

## ٢ — عدد السكان

لا توجد تقديرات صحيحة يمكن الاعتماد عليها أو الثقة بها لمعرفة عدد السكان نظراً لعدم إجراء إحصاء شامل دقيق ، وهذا شيء ليس بالغريب إزاء كثرة الأجناس والقبائل وعزلتها وصعوبة المواصلات وسيادة الجهل وضعف الأجهزة الإدارية التي تستطيع القيام بهذه العملية . والأرقام متباينة إلى حد بعيد ، فقدر الإيطاليون العدد بستة ملايين موزعين كالآتي :

٢٠١٠٠٠٠٠	الأحباش ( أمهرة )
٢٠٣٥٠٠٠٠٠	جلا
٨٥٠٠٠٠٠	الزنج
٤٥٠٠٠٠٠	الصوماليون
٢٠٠٠٠٠٠	سيدامو
٤٠٠٠٠٠	عفر ( الدناقلة )

وحسب « دليل إفريقيا الشرقية » Guida dell' Africa Orientale العدد حوالي ٧ ١/٢ مليون نسمة :

٢٠٤٠٠٠٠٠٠	الأحباش الأصليون
	( بما في ذلك الأجاو والبيجة )
٢٠٣٥٠٠٠٠٠٠	جلا
١٠٤٠٠٠٠٠٠٠	صوماليون

٢٠٠.٠٠٠	سيداما
١٥٠.٠٠٠	عفر - ساهو
١٠٠.٠٠٠	زنوج
١٠٠.٠٠٠	أسيويون وأوريون (مقيمون بصفة دائمة)

وقد رتبهم وزارة التجارة والصناعة الإتيوية في عام ١٩٤٩ عشرة ملايين ، بينما في عدد من كتاب دليل إنيويا ، وهو مصدر شبه رسمي أن العدد سنة ١٩٤٤ كان ١٦٨٥.٠٠٠ نسمة :

١٠٠.٠٠٠	مقاطعة أروسي
١٨٠.٠٠٠	د بيجندر
٩٠.٠٠٠	د جيموب-جوبا
١٦٠.٠٠٠	د جوجام
١٦٠.٠٠٠	د هارارچی
١٣٠.٠٠٠	د ايلوبابور
١٢٠.٠٠٠	د كافا
٢١٠.٠٠٠	د شوا
١٢٥.٠٠٠	د سيدامو
١٠٠.٠٠٠	د قجراي
١٠٠.٠٠٠	د وليجا
١٠٠.٠٠٠	د وولو
١٠٠.٠٠٠	د إريتريا

والتقدير الرسمي في سنة ١٩٥٨ يجعل العدد تراوح بين ١٨، ٢٠ مليوناً (١)

إلا أنه لما كانت المساحة الصالحة للزراعة والرعى حوالى ٤٠ ٪ من المساحة الكلية للبلاد فمن غير المحتمل أن يتجاوز العدد ١٢ — ١٣ مليونا ، إلا إذا كانت الكثافة السكانية بالمرتفعات أعلى منها في إريتريا أو كينيا<sup>(١)</sup> .

### ٣ — اللغات<sup>(٢)</sup>

جاءت القبائل الوافدة من جنوبي غرب شبه الجزيرة العربية معها بلغتها سامية سرعان ما تطورت إلى اللغة المعروفة باسم Geéz وهى الإتيوية القديمة ، نتيجة تأثير الحاميين من جهة واتجاه أولئك المهاجرين إلى الاستقلال فى المناطق التى استقروا فيها من ناحية أخرى . وطبيعى أن عملية التطور هذه كانت بطيئة وتدرجية ولعلها بدأت فى القرن الأول الميلادى مع ظهور مملكة أكسوم كقوة سياسية غالبة . إلا أن الانحلال الذى أصاب المملكة سرعان ما أعقبه تدهور اللغة فلم تعد موضع الاستعمال من جانب الناس فى حياتهم اليومية ومعاملاتهم العادية وأصبحت لا تستخدم إلا فى الدراسات الأدبية والوثائق الرسمية والكنسية ، الأمر الذى يشبه المصير الذى آلت إليه اللاتينية فى أوروبا حين دنت العصور الوسطى من نهايتها . ولا ريب أن الإبقاء عليها ولو فى ذلك النطاق المحدود يرجع الفضل فيه إلى الكنيسة ورجال الدين .

---

Ethiopia To - day, p 25

(١)

(٢) راجع فى هذا الشأن الفصل السادس من كتاب إدورد ألدورف

« الاتيويون » الذى سلفت الإشارة إليه [ ص ١١٦ — ١٣٥ ] .



ومن الإتيوية Ethiopic القديمة ظهرت اللغات الحديثة السائدة .  
فالأمهرية وكان يقال لها « لغة الملوك » أصبحت اللغة الرسمية في العصور  
الحديثة ، وإن كانت مدى قرون طويلة لغة البلاط والأغلبية الكبرى  
من أهل الهضبة الوسطى . واليوم تنتشر لا في موطنها الأصلي فحسب بل  
وفي معظم المنطقة الواقعة جنوبي تجراى إلى حافة الوادى الشقى . ويرى  
البعض أن تعيين حكام الأقاليم من الناطقين بالأمهرية سوف يساعد على  
تعميمها في البلاد . أما التجرينية Tigrinya فلهذا مقاطعة تجراى Tigray  
ويمكن اعتبارها الوريث المباشر للإتيوية القديمة ، وهى موضع الاستعمال  
في المنطقة التى اشتملت عليها المملكة الأكسومية ، كما يتحدث بها معظم  
السكان فى إريتريا . ولهذه تفرع تستعمل فى المنخفضات الشرقية من إريتريا  
وفى السهول الشمالية والغربية كما تتكلم بها قبائل بنى عامر وغيرها .  
والذين ينطقون بهام المشتغلون بالرعى وكذلك القبائل الرحل فى إريتريا  
وجميعهم تقريبا من المسلمين . إلا أنه يجب أن نذكر أن فى هذه اللغات  
الرئيسية الثلاث تعدد اللهجات كما فى شوا وجوجام بالنسبة إلى الأمهرية .

ويقول إدورد ألدورف ( مصدر سابق ص ٢٩ ) إنه يمكن تشبيه  
لغة « جيز » ومشتقاتها بما حدث فى حالة اللغة اللاتينية ، فالأمهرية كالفرنسية  
فى قرابتها والتجيرية كالأسبانية والتجراية مثل الإيطالية .

أما اللغة « الهراية » فتسود فى مدينة هرر ، وتأثرت بالعربية وكانت  
تكتب أحيانا بحروف عربية . وتنتشر لغة « جوراج » فى منطقة تقع  
إلى الجنوب الغربى من أديس أبابا ، كما تتكلم لغة اسمها « جافات » قبائل  
فى إقليم النيل الأزرق من مقاطعة جوجام .

## ٤ — الأديان في إتيوبيا

### المسيحية وقوة الكنيسة :

من الأخطاء الشائعة والتي تأثر بها الرأي العام الخارجى فى كثير من البلدان أن الأغلبية العظمى من أهل إتيوبيا من المسيحيين إذ الثابت من واقع الإحصائيات أنه بالرغم من أن المسيحية الدين الرسمى للبلاد فأتباعها أقلية لا تتجاوز ثلث السكان إلا بنسبة يسيرة ، وهم يغلبون على أقاليم تجره وبيجامدر Beegamder وجوجام Goggam وشوا Shoa فى الشمال أما مقاطعة Wollo فى الشمال الشرقى فتصف أهلها بمسيحيون والنصف الآخر ممن يدينون بالإسلام . وكذلك اعتنقت المسيحية جماعات من شعب جلا نتيجة الغزوات والحملات الحربية التى كان يقوم بها الملوك الأحباش فى المناطق الجنوبية من الحبشة .

ومنذ أن تحولت الطبقة الحاكمة إلى المسيحية فى القرن الرابع الميلادى ظلت الكنيسة الحبشية مرتبطة بالكنيسة الأرثوذكسية فى مصر وخاصة لها ، بل وكانت الأخيرة تعين رئيس الأساقفة فى الحبشة . غير أن العلاقة بين الاثنتين وبخاصة فى العقود الأخيرة أخذ يشوبها التوتر إذ راحت الأولى تطالب بالاستقلال الذاتى وهذا يعكس اشتداد النزعة القومية الحديثة وبصفة خاصة بعد انهيار السيطرة الإيطالية . والملاحظ من تاريخ نشأة الدول القومية فى أوربا أن نمو القومية كان يصحبه اتجاه قوى نحو استقلال الكنائس المحلية ، وكذلك تدل الرغبة الاستقلالية فى إتيوبيا



الحديثة عن روح الكبرياء التي تعتبر أبرز صفات السكان . ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية عقد اتفاق Concordato في عام ١٩٤٨ يستهدف أن يكون رئيس الأساقفة إتيوياً وولي المنصب « أبونا » باسيلوس في يناير من عام ١٩٥١ ، وأعقب ذلك اتفاق جديد في عام ١٩٥٩ جعل للكنيسة الإتيوية استقلالاً ذاتياً واتخذ باسيلوس لقب بطريرك وأصبح يلى في المنزلة بابا الكرازة المرقسية في مصر .

والدين تأثير عميق في نفوس أقباط إتيوياً ومن هنا تعد الكنيسة من القوى الكبيرة التي تلعب دوراً رئيسياً في حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يجب أن تتسم سياسة الأباطرة حيالها بالحنر الشديد فلا يماولون إثارتها أو الانتقاص من امتيازاتها أو التدخل في شئونها حتى ولو كانوا يشعرون في قرارة نفوسهم بحاجة إلى الإصلاح والتجديد . ويقدر عدد رجال الدين بحوالى خمس بمجموع الذكور البالغين بحيث يطلق على إتيوياً بحق عبارة « بلد القساوسة » . وفضلاً عن هذا فالكنيسة من كبار ملاك الأراضي وهذا شبيه بما كان عليه حال الكنيسة في أوربا خلال العصور الوسطى وكان من أسباب الإقتراض عليها وبصفة خاصة بعد أن اشتد ساعد الطبقة البورجوازية .

إلا أن النفوذ العظيم الذى نعمت به الكنيسة في إتيوياً بدأ يتعرض للتحدى لاكثر من سبب ومن ذلك :

أولاً : الكثرة الهائلة في عدد رجال الدين بما ليس له مثيل في أى بلد آخر ومعنى هذا خلق طبقة كبيرة غير منتجة ، وإضعاف من قوة العمل

البشرى ، وتعطيل للإنتاج . وما من شك أن امتيازات رجال الدين الضخمة والإيرادات الكبيرة التي يحصلون إليها جعلت من هذه الناحية الروحية حرفة تجتذب الناس إلى صفوفها إذ يرون فيها مصدراً لكسب غير يسير .

ثانياً : إتخاذ الوظيفة الدينية وسيلة للكسب المادى ويتجلى ذلك فى عملية الاعتراف التى يؤمن بها ويمارسها الأقباط هناك حيث يفرض رجال الدين عليهم رسوماً أو أتعاباً باهظة .

ثالثاً : الجهل النخيم على الغالبية الساحقة من القساوسة وهو جهل لا يقتصر على العلوم العلمانية وإنما يمتد إلى أصول الديانة والفقه ومن هنا تنتشر الأساطير والخرافات والبدع التى لاتمت إلى المسيحية الحقبة بصفة ، وهذه الظاهرة الأخيرة تفسر ما يعيش فيه معظم السكان من جمود وتأخر .

رابعاً : الامتيازات الاقتصادية التى تتمتع بها الكنيسة وهى من كبار الإقطاعيين فى البلاد ، وحتى بعد الإصلاحات الحديثة التى أدخلت على النظام الضريبي (عما سنشير إليه فى فصل قادم) مازالت تمتلك الكنيسة معفاة من الضريبة العادية على الأرض .

خامساً : تدخل الكنيسة فى الشؤون السياسية ، فإنها يرجع أساساً النص فى الدستور الصادر عام ١٩٥٥ على أن لا يتولى العرش إلا من كان مسيحياً على المذهب الأرثوذكسى ؛ ويبدو أثر قوتها حين وقفت فى وجه الإمبراطور ليدجى ياسو إذا صدرت قراراً بجرمانه



وأحلت الأمراء والحكام من يمين الولاء له فخرجوا عليه واضطروه إلى الفرار، ولما تمرد الحرس الإمبراطوري في ديسمبر ١٩٦٠ وزع البطريرك المنشورات بتأييد حكومة الإمبراطور.

وثمة مصلحة متبادلة بين الكنيسة والاباطرة لأنها تدعم النظرية القائلة بأنهم يحكمون وفقاً لمبدأ التفويض الإلهي ، ولذا يرى الإتيوبيون الذين تأثروا بالفلسفة الديمقراطية والحرية أن الكنيسة من أقوى الدعام التي يستند إليها نظام الحكم المطلق ومن أكبر العقبات في طريق إقامة النظم الديمقراطية . وهم يعتقدون كذلك أن هذا يفسر سكوت الحكام على امتيازات الكنيسة المتنوعة . والحالة القائمة في إتيوبيا تشبه إلى حد كبير ما كان سائداً في فرنسا من وجود تحالف وثيق بين الملكية والكنيسة الكاثوليكية فهما من أكبر الإقطاعيين ولهما امتيازات هائلة ومن مصلحة الطرفين الإبقاء على النظام الموجود *status quo*.

سادساً : السيطرة على التعليم فعدد تلاميذ مدارس الكنيسة يكاد يعادل مثيله في المدارس الحكومية ، والاتجاه الحديث في العالم أن يكون التعليم ( عدا المعاهد الدينية ) من مسئوليات الدولة التي تضطلع بها بها حسب الأغراض التي تضعها نصب عينها .

سابعاً : جمود الكنيسة ووقوفها في وجه عملية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي كإزالة الإقطاع وإقامة الديمقراطية والحد من امتيازات رجال الدين وتحقيق المساواة بين جماعات السكان بغض النظر عن معتقداتهم .

وأعظم السخط مصدره الشباب المثقف الذي أخذ يقسط من مظاهر الحضارة الحديثة ويرتو ببصره إلى مرحلة تطويرية . ويتخذ السخط أحيانا صورة التظاهر بعدم الإيمان أو على الأقل عدم الاكتراث لاعن دراسة أو اعتقاد وإنما كظهر لروح المعارضة للكنيسة وسلطانها . ويرى الشباب أن الحالة تقتضى تغييراً حاسماً أسوة بما حدث في فرنسا إبان ثورتها التاريخية في أواخر القرن الثامن عشر .

ولا مرأ أن اقتباس الحضارة الحديثة والتوسع في التعليم الحديث ، والأخذ بالأساليب الديمقراطية في الحكم والإدارة ، وزوال النظام شبه الإقطاعى العتيق ، وإطراد الإتصال بالعالم الخارجى والتعرض لتأثيراته ، والسير قدما بعملية التنمية الاقتصادية ، وظهور طبقات جديدة قوية بورجوازية وعمالية - كل ذلك سوف يكون من العوامل التى يمكن أن تودى إلى إبعاد الكنيسة عن مجال السياسة والحكم بحيث تقتصر وظيفتها أو رسالتها على الجانب الروحى من حياة أتباعها ؛ وإلى إرغامها على مسايرة التطور العام بتجديد أساليبها وإصلاح ذاتها .

### المسلمون

انتشر الإسلام فى مناطق متعددة من البلاد بحكم القرب من البلدان الإسلامية الأخرى فى إفريقية ومن شبه الجزيرة العربية ، وعن طريق الحملات والغزوات مما سنفصله فى الفصل التالى ، ونتيجة العلاقات التجارية بين الحبشة والبلدان الإسلامية وفى هذا لعب التجار دور الدعاة

وبخاصة في صفوف شعب جلا ، كما أمكن لهذا الدين أن يجتنب إلى حظيرته الجماعات التي كانت موضع الامتهان والاضطهاد من جانب الأمهريين. ويمثل المسلمون نسبة كبيرة من سكان الإمبراطورية الإتيوية الحديثة فهم لا يقلون عدداً عن المسيحيين ، بل إن الكثيرين من المراقبين الذين اتصلوا بهذه البلاد يميلون إلى اعتبار المسلمين أكثر عدداً من أية جماعة دينية أخرى . ويبدو أن الإحصائيات الرسمية في هذه الناحية أقل دقة ربما بسبب اتجاهات المصادر التي تقدر عدد السكان ، وربما لأن الكثير من القبائل الرحل والمشتغلة بالرعى المتنقل وأغليتها الساحقة مسألة يصعب الحصول عن أرقام دقيقة وافية عن أفرادها وعقائدهم الدينية .

وموقف الدولة من الدين ليس واحداً في جميع البلدان . ففي فرنسا مثلاً والكثرة الغالبة فيها من الكاثوليك ليس للدولة دين رسمي تأكيداً لمبدأ الفصل التام بين الدين والسياسة ، كما نلقى الظاهرة ذاتها في البلدان التي تسودها الوثنية كاليابان أو حيث لا يتمتع أتباع ديانة معينة بأغلبية كافية مثل نيجيريا . إلا أن المشاهد أن الدول التي يمثل هؤلاء الأغلبية الساحقة من السكان تتخذ الدولة عقيدتهم ديناً رسمياً لها . غير أن الأمر الذي نحب أن نلفت إليه النظر أنه حيث للدولة دينها الرسمي بنص الدستور أو القانون الأساسي فإن هذا لا يترتب عليه تمييز في الحقوق على أساس اختلاف العقائد فيما عدا بعض المناصب الرئيسية كرامة الدولة أو الوزارة . ففي إنجلترا يجب أن يكون الملك ورئيس الوزارة من أتباع الكنيسة الأنجليكانية<sup>(١)</sup> ، وجرى العرف في الولايات

---

(١) كان المستر دزرائيلي من أصل يهودي ولكنه تحول إلى المسيحية وبذلك صار في وسعه فيما بعد أن يصبح رئيساً للوزراء في بريطانيا .

المتحدة على أن يكون رئيس الجمهورية بروتستانتيا وإن اختار شعبها لهذا المنصب في الانتخابات الأخيرة التي جرت عام ١٩٦٠ كاثوليكيًا في شخص المستر كنيدي ، إلا أن شاغل المنصب لا يمكن أن يكون غير مسيحي .

أما في إثيوبيا فالحال يختلف . فالمسيحية دين الدولة الرسمي مع أن أتباعها أقلية بالنسبة إلى مجموع السكان ، وليس من أمل في ظل الظروف الحالية أن يعتلي مسلم العرش ذلك أن المادة ( ١٢٦ ) من دستور عام ١٩٥٥ تنص على أن رئيس الدولة يجب أن يكون على مذهب الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية

« The Emperor shall Always profess The Ethiopian Orthodox Faith »

وأكثر من هذا فالمسلمون مبعدون إلى حد بعيد عن المناصب الرئيسية في الدولة ، ونسبتهم في الوظائف الحكومية ضئيلة بشكل يلفت النظر . ولقد سبق للإمبراطور چون الأول أن طبق على المسلمين نوعاً من سياسة العزل apartheid وحرّم عليهم تملك الأرض ، وهذا يفسر انصرافهم إلى التجارة والحرف بحيث تركزت في أيديهم على مر الزمن .

إن الظاهرة التي نلقاها الآن في إثيوبيا تفسر إلى حد كبير روح علم الاستقرار في المناطق التي يغلب عليها الإسلام بما يعتبر من العقبات القوية في وجه الوحدة القومية ؛ ومن المؤكد أن جهود الحكومة المركزية في ربط أجزاء البلاد بعضها ببعض في إطار من الولاء المشترك المنبعث من الشعور بالمساواة والمشاركة الفعلية يصعب أن تنال نجاحاً حقيقياً دائماً إلا إذا اعترف للمسلمين بالمركز الذي تؤهله لهم كثرتهم العددية ؛

وذلك بتطبيق مبادئ المساواة في جميع الحقوق ؛ وأن تفسح أمامهم أبواب وظائف الدولة وأن يمثلوا بدرجة تتكافأ مع نسبتهم العددية في الوزارة والهيئة التشريعية .

ومن الخطأ ؛ بل والخطر ؛ أن تستمر السياسة الحالية وبخاصة بعد نجاح الحركات القومية في الشرق الأوسط وقيام دول إسلامية مستقلة على حدود إثيوبيا ذاتها ؛ ذلك أن الدول الإسلامية تمثل تأييدا أدبيا . وإذا وقع تغيير سياسي واجتماعي عام فلا يمكن أن تغفل من بواعثه الأمل الذي يساور المسلمين في الحصول على المساواة أو على الأقل تحسين أحوالهم بصورة ملموسة إذا ما وقع مثل هذا التغيير الحاسم . إن الحرص على وحدة إثيوبيا وتقديمها يكمن وراء هذه الدعوات إلى إزالة أية فوارق أو امتيازات بين المواطنين قائمة بالفعل وإن لم يكن أغلبها كذلك من ناحية الدستور والقانون .

### اليهودية والوثنية

وفي البلاد جماعة تعرف باسم « اليهود السود » ويطلق عليهم لفظ « فالاشا » Falashas المشتق من كلمة Falas ومعناها « الغريب » أو « الأجنبي » أو « المهاجر » . ويؤمن هؤلاء أن ملكة سبأ وكانت من أميرات أكسوم اعتنقت اليهودية أثناء الزيارة التي قامت بها إلى « الملك السني » سليمان فلما عادت إلى بلادها أدخلت هذه الديانة ؛ والتعليل من قبيل الأساطير



والمرجح أنه قامت علاقة قديمة لم يسجلها التاريخ بين اليهودية والحبشة. ولاحظ الكثيرون من اتصلوا بهم أن في الطقوس الدينية التي يمارسها أولئك القوم عناصر وثنية متعددة .

ومازلنا نجد جماعات وثنية في مقاطعة جامو جوقا (على حدود كينيا) وفي أجزاء من سيدامو وأروسي وفي مواضع متفرقة من البلاد ؛ وهي جماعات لها أهميتها النسبية ولكن الإسلام أخذ في الانتشار بينها .

## ( ٥ ) الإقطاع

ساد إتيونيا نوع من الرق الإقطاعي serfdom يعرف باسم « جابار » ، gabar وصار يقصد به الفلاح الذي يستأجر أرضاً مقابل أداء مبالغ وخدمات معينة لحائزها أو مالكيها . وتعتبر الأسرة المالكة والكنيسة من أكبر الملاك ، وإن كانت الأرض نظرياً ملك الدولة . وفي صفوف أصحاب الأراضي الرؤوس والحكام ونفر من كبار الموظفين العسكريين الذين يحدد إلتهم بأعباء مدنية . ودرج الأباطرة على منح مساحات واسعة إلى أتباعهم المخلصين جزاء على ولائهم أو خدماتهم ، وهؤلاء يقومون بحماية الضرائب وفق نظام الإلتزام farming دون أن تكون لهم ملكية الرقبة .

ونظام « الجابار » ، عقبة كبرى في سبيل الإنتاج :

(١) بسبب انتفاء الحافز الشخصي لأن الأعباء الملقاة على عاتق الفلاحين تبتلع شطراً كبيراً من الدخل الذي يحصلون عليه فضلاً عن الخدمات التي يؤدونها بغير مقابل .

(٢) وأصحاب الأراضي الكبار لا يقيمون فيها وإنما يفضلون المدن

الكبرى وبخاصة العاصمة حيث يكونون على مقربة من البلاط . وفي المدن  
ينفقون دخولهم الضخمة على حياتهم الخاصة .

(٣) وكذلك لا يوجهون هذه الدخول إلى تحسين الأرض وزيادة  
الإنتاج ورفاهية الفلاحين . .

(٤) ونظام الالتزام فتح الباب واسعا أمام استغلال كل من  
الفلاحين والدولة .

ولقد بذلت محاولات في السنوات التالية لعودة الحكم الوطني من  
أجل تنظيم الأحوال النائدة . ففي ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٢ صدر مرسوم  
يقضى بتقسيم البلاد إلى مقاطعات تنقسم بدورها إلى وحدات متدرجة في  
الصغر ، وعلى رأس التقسيمات الإدارية موظفون تنقدهم الدولة مرتباتهم  
وعليهم جباية الضرائب المستحقة ، فكان الإجراء ضربة سددت إلى  
الإقطاع . وحدث إجراء آخر إذ وُحِّدَت الرسوم المتعددة في ضريبة  
واحدة تؤدي نقداً ، وكان الهدف إزالة المساوىء التي صاحبت النظام .

إن المشكلة الكبرى التي تعترض تقدم إثيوبيا بقاء الجبابرة ، الذي  
لم يعد متفقاً مع ظروف الحياة الحديثة . ولقد سبق للحكومة أن صرحت  
بعزمها على إلغائه ولكنها لم تتخذ حتى الآن التدابير التشريعية اللازمة .  
ولهذا يشعر المثقفون بصفة خاصة أن تغييراً على غرار الثورات الاجتماعية  
المعروفة ضرورة كي يعصف بالمخلفات التي مازالت تبقّى البلاد في حضارة  
العصور الوسطى .

## الرق

حين انضمت إتيويا إلى عصبة الأمم في عام ١٩٢٣ تعهدت بالعمل على إزالة الرق Slavery. وحين احتل الإيطاليون البلاد صرحوا بأنهم وجدوا حوالي ٤٢٠.٠٠٠ من العبيد ، ويبدو أن التقدير يتسم بالمبالغة المقصودة. وفي سنة ١٩٤٢ صدر قانون ينحول للعبيد أن يهجروا سادتهم إذا رغبوا في ذلك أو كانوا موضع المعاملة السيئة . ومع هذا لا يمكن الادعاء بزوال تلك الوصمة نهائيا .

## ٦ — حالة التعليم

كأن التعليم دائما في يد الكنيسة إذ درج رجال الدين في مختلف أنحاء البلاد على جمع الأطفال في أماكن خاصة حيث يتعلمون مبادئ القراءة وبعد ذلك يأخذون في قراءة المزامير والأناجيل المكتوبة باللغة الإتيوية القديمة دون فهم محتوياتها ومعانيها وهو جهل شاركهم فيه المعلمون أنفسهم ، ومن هنا لم يكن الهدف من التعليم أن يكون وسيلة للارتقاء الثقافي أو أداة لتطوير الحياة من مختلف جوانبها . وفي بداية القرن الحالي قامت بعض الإرساليات الدينية الأجنبية بفتح عدد من المدارس الأولية ، ومن أهم تلك الهيئات البعثة السويدية التي تلقى في مدارسها عدد من رجال إتيويا البارزين تعليمهم الأولي.

وفي عام ١٩٠٨ أنشأ الإمبراطور منليك الثاني ، كجزء من سياسته الإصلاحية ، مدرسة في أديس أبابا وبذلك بدأت الدولة لأول مرة

توجه الاهتمام إلى هذه الناحية من حياة الجماعة بوصف ذلك في مقدمة المسئوليات التي يجب أن تضطلع بها . وأثناء قيام الإمبراطور هيلاسلاسي بالوصاية على العرش أنشأ مدرسة أخرى ، فكان المعهدان نواة لنهضة تعليمية قنما بعد ، وهي نهضة سارت قدما بعد عودة الحكم الوطني في عام ١٩٤١ .

وتوجد في البلاد حوالي ٦٠٠ مدرسة أولية للتدريس فيها بالأمهرية . خلال السنوات الأولى من المرحلة ثم بعد ذلك تستخدم اللغتان الأمهرية والإنجليزية ، ويتضمن البرنامج مبادئ الزراعة والحرف اليدوية . ويبلغ عدد تلاميذ المدارس الأميرية في البلاد كلها ١٥٠.٠٠٠ تليذاً إلى جانب عدد يقرب من هذا في مدارس الكنيسة . وقد فرضت ضريبة خاصة لنشر التعليم الأولى في الأقاليم ، إلا أنه يؤخذ على هذه المدارس ضعف مستوى المعلمين والتدريس .

وهناك عدد من معاهد المعلمين ، والمدارس الثانوية ( منها تسع في أديس أبابا وحدها تضم ٢٠٠٠ تليذ حسب أرقام سنة ١٩٥٨ ) والمدارس الصناعية والتجارية ، ومدارس متوسطة للزراعة .

وفي سنة ١٩٥٠ أنشئت في أديس أبابا University College وتؤهل طلابها لاستكمال الدراسة العالية والجامعية وكان بها (٥٩/١٩٥٨) ٤٠ معلماً ، ٣٥٠ طالباً يصفة مستمرة إلى جانب ٨٥٠ طالباً منتسباً . والتعليم الثانوى والعالى تنفق عليه الحكومة المركزية .

وبالرغم من الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة مازال التعليم على جانب كبير من التأخر بحيث يقدر أن عدد التلاميذ لا يتجاوز ٥ ٪ من مجموع الأطفال الذين يبلغون سن التعليم . وتبلغ مخصصات التعليم ١١ ٪ من الميزانية العادية وهي نسبة عالية بالقياس إلى النواحي الاقتصادية<sup>(١)</sup> ، ومع ذلك يمكن زيادة الإنفاق ليتسنى زيادة الانفاق بالمدرسة للأطفال الذين يبلغون السن المقررة ، ولتحسين نوع التعليم لعدد أقل من الطلاب الذين يبشرون بمستقبل طيب ، وربما بإرسال عدد أكبر من الشباب ذوي المؤهلات إلى الخارج لفترة أطول<sup>(٢)</sup> ، ذلك أن البلاد لا تحتاج إلى رأس المال بقدر حاجتها إلى القيادة الواعية النشيطة التي تنظر إلى المستقبل وتعتمد على نفسها وتستطيع الاضطلاع بمسؤوليات التطور .

---

(١) راجع ما كتبناه بصدد النظام المالي والضريبي .

Ethiopia To-day ,pp. 64-65

(٢)



# الفصل الثالث

## التطور السياسي

أشرنا في الفصل السابق إلى الجماعات التي توالى هجراتها من الجزء الجنوبي الغربي في شبه الجزيرة العربية إلى المرتفعات الحبشية الشمالية حيث اتخذت منها مستقراً لها . وهناك طبقت الكثير من مظاهر الحياة التي درجت عليها فشيدت البيوت لسكنائها ، وأنشأت الخزانات لحفظ مياه الأمطار ، ومارست الزراعة في مزارع أقامت على المنحدرات والسفوح الحصية . واستطاعت بحكم تفوقها الحضارى أن تفرض سلطانها وثافتها على الحاميين وأن تمتزج بهم عن طريق التزاوج وبذلك نشأت سلالة جديدة ذات دم مختلط وهى التي أطلق عليها اسم «حبش» . وبمرور الوقت ، وتحت تأثير الحاميين ، ضعفت الصلات بالوطن الأصيل ونمت نزعة استقلالية زادت قوة خلال القرنين السابقين على ميلاد المسيح ، وأخيراً تمكنت تلك السلالة من تكوين مملكة ترتكز على بلدة أكسوم Aksom الواقعة على مقربة من حدود إريتريا الحالية وذلك في القرن الأول الميلادى على وجه التحقيق . وما لبثت الدولة الناشئة أن اتجهت إلى التوسع في اتجاه الشمال الغربى كى تحاول سد الفراغ الذى نجم من انحلال مملكة مرو ووسعت تجارتها فى الباج والبصمغ والتوابل . وفى الوقت نفسه حققت ثراء كبيراً عن طريق التجارة التى كان مركزها ميناء أدوليس

Adulis (أو زولا Zula الحالية قرب مصوع) مع مصر القديمة وبلاد حوض البحر المتوسط وإقليم الخليج الفارسي . ولم تقف الفائدة من الاتصال بمصر عند حد التجارة والكسب المادي ، بل إنه عن طريق أدوليس تأثر الأكسوميون بالحضارتين المصرية والإغريقية حتى أن ملوك أكسوم اتخذوا اللغة الإغريقية وخلفوا آثاراً تحمل كتابات باللاتينية والإغريقية . وفي ختام القرن الثالث تدخلت أكسوم بصورة مباشرة في بلاد العرب واحتلت اليمن لفترة ، ثم غزت بعد ذلك مملكة مرو.

ولكن هذه الدولة بلغت ذروتها في القرن الرابع وبخاصة في عهد الملك إزانا Ezana الذي قام بحروب ضد البجة Beja والقبائل المقيمة في إقليم عطبرة حتى اقرب من مكان الالتقاء بين النيل الأزرق والنيل الأبيض . إلا أن أعظم الأعمال التي قام بها من وجهة نظر التاريخ الإثيوبي تحوله إلى المسيحية التي أصبحت الدين الرسمي لأكسوم وبدأت الجهود تبذل لتحويل السكان عن وثنتهم وإن دامت العملية زمناً ، كما بقي الكثير من الطقوس الوثنية واقتبسها المسيحيون أنفسهم . ويرجع السر في اعتناق إزانا الوثني للديانة المسيحية إلى اعتبارات سياسية قوية ذلك أنه أراد أن يتقرب إلى الدولة البيزنطية وينال تأييدها بسبب الخطر الفارسي الذي كان يهدد جنوب شبه الجزيرة العربية وقد ينتقل إلى إفريقية أو إلى أكسوم ذاتها بعبارة أدق . ورحب البيزنطيون بذلك حتى يضمنوا حليفاً يستطيع أن يحمي المسيحيين في جنوب شبه الجزيرة العربية من اضطهاد اليهود لهم والذي اشتد في عهد ذو نواس آخر الملوك الحميريين . ولهذا نجد الإمبراطور جستين الأول يكتب إلى النجاشي كaleb

أو Ella Asheba طالباً منه التقدم إلى مساعدة المسيحيين هناك فقام الأخير بمهمة على ظفار سنة ٥٢٣ هـ ولكن الملك ذو نواس استجمع قواه وانتهى الأمر إلى ما يعرف باسم « مذبحه المسيحيين » في فجران سنة ٥٢٤ هـ. وهنا جدد النجاشي في السنة التالية حملة كبيرة فمات الملك الحميري وقد الجنوب استقلاله . وحدث أن عين ملك أكسوم حاكماً من قبله في المستعمرة الجديدة ولكن ثارت الحامية واختارت بدلاً منه أبرهة الذي نزع إلى الاستقلال وإن قبل أداء جزية . وقام أبرهة بمهمة ضد مكة فهزم عند أسوارها وتحطم جيشه<sup>(١)</sup> ، وسرعان ما انتهى حكم أكسوم في جنوب شبه الجزيرة العربية حين دخل الفرس في نهاية القرن السادس .

### أسطورة النسب الإمبراطوري

قلنا إن ملوك أكسوم ظلوا على وثنيتهم إلى أن اعتنق إيزانا المسيحية وهذا ينفي الأسطورة السائدة حتى اليوم والتي تزعم أن حكام إتيوبيا من نسل ابن سليمان وملكة سبأ . هذه الأسطورة كان لها تأثير واضح في تاريخ الحبشة إذ ساعدت على توحيد البلاد ومقاومة الغزو الأجنبي وبخاصة من جانب غير المسيحيين والمحافظة على الديانة المسيحية وتحقيق التضامن الداخلي تأييداً للأسرة الحاكمة . واستغل الحكام الأسطورة لتأييد نظامهم المطلق على أساس أنهم يحكمون بإرادة الله أو بتفويض منه وهذا جوهر نظرية الحق المتدس divine right . ويبدو أن هذه الأسطورة ظهرت في

---

(١) وفي هذا نزلت سورة الفيل الواردة في القرآن .

القرن الثالث عشر بعد أن زال حكم أسرة زاجوى وعاد الفرع الحاكم السابق حتى تضافى عليه صفة الشرعية ولتحول فى المستقبل دون طموح المقتصبين من الأجناس الأخرى فى اعتلاء العرش : وما يدل على الأهمية القصوى لهذه الأسطورة أن امتداد النسب إلى ابن سليمان ومملكة سبأ نص عليه صراحة وبقوة فى دستور سنة ١٩٣١ كما تضمنته المادة (٢) من دستور عام ١٩٥٥ :

« The Imperial dignity shall remain perpetually attached to the line of Haile Sellassie I, descendant of King Sable Sellassie, whose line descends without interruption from the dynasty of Menlik I, son of the Queen of Ethiopia, the Queen of Sheba, and King Solomon of Jerusalem. »

## انحلال مملكة أكسوم

لم يكد يبدأ القرن السابع حتى دب الانحلال فى جسم المملكة الأكسومية لأسباب كثيرة منها :

أولاً : انقطعت الهجرة من جنوبى شبه الجزيرة العربية بعد أن كانت دائماً مورداً لقوة بشرية جديدة تزيد من دعم سلطان الأحباش .

ثانياً : الهزائم التى لحقت بها فى شبه الجزيرة وضياع مستعمراتها اليمنية.

ثالثاً : كان من أثر الزحف الفارسى ثم قيام الإسلام بعد ذلك أن أصبح المحيط الهندى ثم البحر الأحمر خطراً كبيراً على الملاحة والتجارة وتقطعت أسباب الاتصال التجارى والثقافى بالعالم الخارجى .

رابعاً : انتشر الإسلام في شبه الجزيرة العربية وشمالي أفريقيا واقترب من حدود أكسوم ذاتها حين احتل المسلمون جزر دهلك Dahlak . وفي القرن الثامن غزت البجة وادي بركة وسفوح هضبة إريتريا والسهول الساحلية ، ومن المؤكد أنهم استقروا في مصوع سنة ٧٥٠ م . حيث عملوا على استغلال مناجم الذهب في إريتريا .

### براية العزلة

وإذ فقدت الحبشة الثراء الذي كانت تجنيه من علاقاتها التجارية ، واقترب المسلمون من حدودها وأخذوا يهددون كيانهما ووجودها ، وبعثت عن المؤثرات الحضارية الخارجية - لهذا كله دخلت في « مرحلة العزلة » التي دامت قرابة ألف عام ولم يعد العالم يسمع عنها إلى حين وصول البرتغاليين في القرن السادس عشر . ويعلق الندورف على ذلك بقوله : « أصبحت التجارة والفتوح من أحداث الماضي ، وإزاء التوسع الإسلامي الكبير لم يعد أمام الشعب إلا أن ينسحب إلى معاقله الجبلية المنيعه »<sup>(١)</sup> . ولعل خير وصف لما آل إليه الحال ما جاء على لسان المؤرخ الذائع الصيت چييون إذ كتب يقول : « وإذا اكتنفهم أعداء دينهم من جميع الجهات فإن الإتيوبيين راخوا في سبات دام ما يقرب من ألف عام نسوا خلالها العالم الذي نسيهم » .

ويبدو أنه خلال تلك الحقبة الزمنية الطويلة ، وإذا استحال التوسع

---

(١) مصدر سابق ، ص ٥٧ .

في الغرب أو الشرق ، اتجه الأحباش إلى مدنقودهم في المرتفعات الوسطى والجنوبية أى في داخلية البلاد التي تتكون منها إثيوبيا الحالية .

### عصر أسرة زاجوى Zagwe

في ظل الضعف الذي طغى على البلاد والانحلال الذي سيطر على الملوك وثبت إلى الحكم أسرة زاجوى سنة ١١٣٧ التي زعمت أنها من نسل النبي موسى . ولما كانت حقيقتها أنها من « الأجاو » Agau أى ليست من السلالة التي تكونت من الامتزاج بين الساميين والحاميين ، اعتبرها الأهلون مغتصبه للعرش بغير حق ، وهنا ظهرت إلى الوجود الأسطورة التي أشرنا إليها لإضعاف مركز الأسرة الحاكمة الجديدة .

وكأنما أراد الحكام الجدد أن يظهروا أنهم لا يقلون غيرة عن أسلافهم على المسيحية جهدوا في نشرها بين جماعات الأجاو ، إرضاء للمسيحيين الأحباش وكسبا لود الكنيسة . واهتم لاليا بالا وهو من أهم ملوك هذه الأسرة وولى العرش في أواخر القرن الثاني عشر بإنشاء الكنائس الضخمة والأديرة . إلا أن خير ما يذكر به أنه أنشأ علاقات مع مصر وبيت المقدس وبذلك فتح ثغرة في ستار العزلة الكشيف وبدأ العصر الذي سوف ينتهى بالخروج منها . غير أن المملكة لم تتعد المقاطعات الوسطى وهى لاستا وتجرأى وأجزاء من ييجمدر وأمهرة وشوا الشمالية وكان البجة لايزالون في هضبة إريتريا وإن كانت قبائل بيلن Bilen قد بدأت زحفها صوب الشمال لزعزعتهم من مواقعهم .



## هودة الأسرة القريضة

ولكن عهد زاجوى لم يدم طويلا إذ سقطت على يد أملك Yekuno Amlak سنة ١٢٧٠ وبذلك عاد الفرع السلیماني إلى الحكم من جديد . ورأى الملك الجديد أن من السياسة الحكيمة أن يدعم نفوذه في الهضبة الوسطى قبل التفكير في القيام بأية غزوات أو حروب ضد الأعداء الخارجيين ، وأن يحاول حصر الخطر الإسلامى الذى هدد شوا وهى من المعاقل المسيحية الرئيسية . إلا أن عهده شهد الاندماج التام بين الدولة والكنيسة . كما تميز بنهضة أدبية فظهرت بتشجيع منه مؤلفات دينية وترجمت إلى اللغة المحلية مؤلفات عدة من اللغات الشرقية .

## الصراع مع الإسلام

لم يقف الإسلام عند حد المناطق الساحلية التى انقطع الإتصال بينها وبين المملكة الحبشية وإنما انتشر بين الجماعات الرحل القاطنة بين الساحل والمنحدرات الشرقية وأخيرا عمدا إلى غزو شوا الشرقية وسيدامو . ويمكن القول إنه خلال الفترة الممتدة بين القرنين العاشر والثاني عشر وإلى مزقت خلالها الاضطرابات الداخلية الحبشة ، أحرز الإسلام تقدما ظاهرا فى أرخبيل دهلاك وسواحل دنكاليا والصومال ، وبين البجة فى الشمال وأهل سيدامو فى الجنوب ، وفى سلطنة إيفات Ifat بشرقى شوا ، وفى هرر بالشرق ، وقرب بحيرة زواى فى الغرب . وأصبحت

سلطنة إيفات مركزا لنشره في الحبشة ولقاومة الزحف المسيحي ثم ضمت إليها سلطنة شواسنة ١٢٨٥ وبذلك أوشك صراع رهيب أن ينشب بشأن مصير الحبشة ذاتها ، وهو صراع استمر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر دون أن يصل إلى نتيجة حاسمة إلى أن تولى العرش الإمبراطور ليينا دنجل Lebna Dengel (١٥٠٨ — ١٥٤٠) (١) .

وأثارت أنباء الحروب بين الحبشة والإسلام الاهتمام في أوروبا . ولما بدأ البرتغاليون حركتهم الاستعمارية نحو الشرق أدركوا أن مما يعاونهم على إدراك غاياتهم التحالف مع هذه الدولة الإفريقية المسيحية وأرسلوا بعثة إلى أديس أبابا سنة ١٥٢٠ ، وبمجيئهم يمكن القول إن عزلة البلاد عن الحضارة والعالم الخارجي انتهت ، ومنذ ذلك الحين أخذ يفد عليها الكثير من الرواد والمؤرخين والمبشرين الكاثوليك فضلا عن العناصر الساعية وراء المغامرات والثراء . وغادرت البعثة البرتغالية البلاد عام ١٥٢٧ وسرعان ما جدد المسلمون هجماتهم ، ذلك أن الأتراك الذين بسطوا نفوذهم في اليمن ومضيق باب المندب وشرقي إفريقيا أنشأوا

---

(١) قامت عدة سلطنات إسلامية وهي :

[ أ ] عدل على ساحل دنكاليا والصومال .

[ ب ] هرر

[ ج ] إيفات وتسيطر على الجزء الجنوبي الشرقي من هضبة شوا ومنحدرات إقليم أوأش من الوادي الشقي .

[ د ] داوارو ( مكان أروسي الحالية ) وتسيطر على مساحات واسعة من إثيوبيا الجنوبية .

[ هـ ] هدية Hadya بالقرب وتضم أراضي قبائل سيدامو وجوراج .

[ و ] شارخا Sharkha ، أرابابني Arababni بين داوارو وهدية .

أسطولا في البحر الأحمر يستند إلى قاعدة زيلع أدركوا الخطر الشديد الذي يمكن أن يتعرضوا له من جراء تحالف بين البرتغاليين والأحباش فعقدوا اتفاقا مع الأمير أحمد بن إبراهيم المعروف باسم أحمد جران (الأشول) صاحب سلطنة عدل الإسلامية القريبة من حدود الحبشة وزودوه بالمعدات الحربية ومنها الأسلحة النارية .

وكانت سلطنة عدل قد هاجمت الأحباش في عهد دنجل بقيادة الأمير محفوظ حاكم زيلع ولكنه هزم وقتل سنة ١٥١٦ واجتاح دنجل السلطنة وخيل إليه أن الخطر قد زال . ولكن عدل سرعان ما استرجعت قوتها بفضل الأمير أحمد بن إبراهيم الذي ماكد يطمئن على مركزه فيها حتى ضم الدناقلة والصوماليين في قوة ضاربة كبيرة . وتمكن من أن ينزل بالإمبراطور هزيمة كبرى في عام ١٥٢٩ . وبعد عامين شن هجومه الأعظم ففتح داوارو وشوا ( ١٥٣١ ) وأمهرة ولاستا ( ١٥٣٣ ) ، وفي الوقت نفسه سقطت في يده بالي وهديه وأقاليم الجوراج وسيدامو . وفي سنة ١٥٣٤ وصلت جيوشه إلى تجراي ثم اجتاحت بيجمدر وجوجام . وإزاء الخطر الجسيم رأى الإمبراطور أن يستعين بأوربا أو بالبرتغاليين بعبارة أصح حتى قيل إنه عرض أن تكون الكنيسة الحبشية تابعة نوعا للكنيسة الكاثوليكية في روماء مع الاحتفاظ بالمذهب الأرثوذكسي . وأرسل في عام ١٥٣٥ يطلب العون إلا أنه مات سنة ١٥٤٠ وخلفه ابنه كلوديوس وسرعان ما تغير الموقف فجأة إذ أنزل البرتغاليون قوة في مصوع ١٥٤١ وبالرغم من الهزيمة الشديدة التي أصيبوا بها وكادت تقضي عليهم فإن القلول التي تمكنت من النجاة انضمت إلى مثلتها من جيش

الإمبراطور ودارت معركة رهيبة قرب بحيرة تانا انتصر فيها الأحباش وقتل جران نفسه . وأخذت هرر العباء على عاتقها وشنت هجوما في سنة ١٥٥٩ مات فيه كلوديوس .

وبالرغم من الانتصارات فالنتيجة المؤكدة أن الحبشة المسيحية نجت وزال الأمل في قيام دولة إسلامية في البلاد كلها . إلا أن الحبشة خرجت هي الأخرى من الحرب منهوكة القوى إلى حد بعيد وسرعان ما وقعت فريسة للهجوم الخارجي والاضطرابات الداخلية . وكذلك يجب ألا ننسى أن الغزوات والحملات التي أشرنا إليها كان لها أثرها في نشر الدين الإسلامي في صفوف كثير من القبائل الوثنية .

### زحف شعب ميرا

أحدث انسحاب المسلمين فراغا سارعت إلى ملئه موجات ضخمة من شعب جلا الذي اشتفاد بغير شك من الضعف الذي أصاب المسيحيين والمسلمين بعد صراعهم الطويل الأمد . واجتاح الغزاة معظم إقليم شوا ووصلوا إلى أمهرة وانتشروا حتى المناطق الجنوبية والشرقية من لامستا . لقد استقروا على طول الأطراف الخارجية للهضبة في شبه دائرة ولكنهم لم يمسوا المرتفعات الشمالية موطن مملكة أكسوم القديمة . وفي الوقت نفسه لم تنج المقاطعات والمناطق الإسلامية منهم إذ غزوا هرر وأقاموا في كل مكان عدا المدينة نفسها .

وكان للغزو آثار سيئة ذلك أن الغزاة دمروا الكثير دون أن تكون لديهم حضارة أكثر تطورا يقدمونها إلى البلاد ، أي أنهم كانوا عنصر هدم لا بناء . وأكثر من هذا فقد أبقوا على عوامل الضعف والانحلال

وهوت الحبشة من جديد إلى فترة طويلة من العزلة والاضطراب والفوضى السياسية .

وزاد من الاضطراب الخلاف العنيف الذي نشب بين الأحباش ورجال الإرساليات من الكاثوليك بسبب محاولة الآخرين ، بطريقة تفتقر إلى الكياسة ، فرض مذهبهم الديني الأمر الذي أثار الكنيسة الأرثوذكسية الحبشية وهددها بضياح سلطانها وامتيازاتها المتعددة فراحت تolib الحكام والشعب عليهم .

ونعتقد أن هناك سبباً آخر وإن طغى عليه وأخفاه المظهر الديني للصراع ، ذلك أن الأحباش الذين لمسوا بصورة مادية تفوق البرتغاليين التكنولوجيا وسمعوا عن أساطيلهم الضخمة وزحفهم صوب الشرق والاتصارات التي أحرزوها ، خشوا أن يلاقوا مصيراً مماثلاً فتخضع بلادهم لاستعمار أوربي ولو كان مسيحياً وهي لم تتج من خطر الزحف الإسلامي إلا بمشقة كبيرة ومنذ فترة وجيزة . ومن المحقق أنه لو أطلق لرجال بعثات التبشير الأوربية العنان لأعقب ذلك النفوذ السياسي والاستغلال الاقتصادي وتهديد مناطق عدة من القارة الإفريقية ، أسوة بما حدث في العالم الجديد على أيدي الأسبان والبرتغاليين في ذلك العصر . وانهى الخلاف المشار إليه بطرد المبشرين على يد الإمبراطور فاسيليداس Fasilidas الذي حكم من عام ١٦٣٢ إلى عام ١٦٦٧ (١) .

---

(١) إلا أن ذلك لم يحل دون وصول عدد من الأوربيين بين وقت وآخر فقد تمكن جيمس بروس في رحلاته ١٧٦٩-٨٠ من كشف منابع النيل الأزرق . وفي سنة ١٨٠٥ جاءت بعثة بريطانيا برئاسة الكونت فالتينا وهنري ولت لعقد تحالف مع الحبشة والحصول على ميناء على البحر الأحمر . وقامت جمعيات تبشيرية ببعض النشاط في عامي ١٨٣٠ ، ١٨٣٨ ولكن سرعان ما طردت من البلاد .

## تيودور الثاني (١٨٥٥ — ١٨٦٨)

ظلت الفوضى سائدة في البلاد وبالرغم من كونها متحدة اسمياً إلا أنها في الواقع كانت عبارة عن مجموعة من الأقاليم يقاتل بعضها بعضاً وأهمها تجرة وأمهره وجوجام وشوا ؛ وكان الحاكم الأقوى يفرض الجزية على الآخرين ويتخذ لنفسه لقب «نجاشي» (أى ملك) وكثيراً ما كان يتخذ اللقب أكثر من شخص واحد حتى إنه في عام ١٨١٣ كان في البلاد ستة ملوك حاكين وملوك سابقين . إلا أن شوا وحدها شهدت نوعاً من الازدهار النسبي في أوائل القرن التاسع عشر حيث نادى سهلا سلاسى Sable Selassie بنفسه ملكاً على إيفات Ifat وشوا وجلا وظل يحكم من عام ١٨١٣ إلى عام ١٨٤٧ . وكان يرحب بالأجانب واستقبل بعثة بريطانية برئاسة الماچور و. كورنواليس هاريس Cornwallis Harris في عام ١٨٤١ وأخرى فرنسية برئاسة روشيه ديريكور Rochet d' Hericourt سنة ١٨٤٧ وعن طريقهما عقد المعاهدات مع إنجلترا وفرنسا .

إلا أن حالة الفوضى قدر لها أن تنتهى إذ ظهرت شخصية مغامرة على المسرح . لقد ولد ليج كلسا Lij Kassa في كوارا Kwara سنة ١٨١٨<sup>(١)</sup> ولم يلبث أن أصبح من الأمراء المغامرين الذين يشتغلون بالتهب والسلب وقطع الطريق ، وفيما بين عامى ١٨٤١، ١٨٤٧ ، ولم يكن

---

(١) تقع غربي بحيرة تانا .



يتجاوز الثلاثين من العمر ، تمكن من إنزال الهزيمة بالحملات التي سيرها ضده سيد أمهرة وجوجام المعروف باسم راس عالي وتزوج من ابنته تاوافتش Tavavich . وفي سنة ١٨٥٤ انتصر على قوات راس عالي ورأس أوبي Ubie (سيد تجره) عند جورجوراعلي بحيرة تانا . وهكذا أصبح الرجل سيد الشمال وسرعان ما نادى بنفسه إمبراطوراً باسم تيودور الثاني ( ١٨٥٥ ) . ونقل العاصمة من غندار إلى مجدالا واحتل شوا في السنة الأخيرة ذاتها .

وبارتقائه العرش يمكن القول بأن تاريخ الحبشة المعاصر قد بدأ إذ راح يعمل على إدخال بعض الإصلاحات الإدارية والاجتماعية إدراكاً منه على ما يبدو بأنها السبيل الصحيح لوقاية استقلال البلاد ، وكن في هذا يستعين برجلين من الإنجليز وهما بل J. T. Bell وبلودن W. C. Plowden ولكنهما قتلا على أيدي القبائل التي أسخطها الاتجاه الإصلاحى . إلا أن تيودور كان يعاني من اضطراب عقلى ظل يزداد حدة بالتدريج كما جلب على نفسه السخط بسبب قسوته في معاملة من يعتقد في عدائهم أو عدم ولائهم له . وجاءت النهاية من ناحية أخرى إذ حدث أن زج بالقنصل البريطانى وبعض الإنجليز والأوربيين في السجن فما كان من انجلترا إلا أن أرسلت حملة بقيادة سير روبرت نايبير Robert Napier نزلت في خليج آنسلى Annesley ( على مقربة من زولا ) في ٧ يناير سنة ١٨٦٧ ثم زحفت صوب الداخل حيث أوقعت الهزيمة بجيوش الإمبراطور قرب مجدالا ( ١٠ أبريل ١٨٦٨ ) ، وخشى الرجل الوقوع في الأسر فأطلق على نفسه النار ومات في ١٣ أبريل سنة ١٨٦٨ ، ورجعت الحملة في الشهر

التالى . وكان من أسباب سرعة انتصارها السخط العام على الإمبراطور ، إلى جانب المعاونة التى لقيتها من جانب Dejazmach Kssa أمير تجره .

وبالرغم من هزيمة تيودور فان من الصحيح القول إن اعتلاء العرش يمثل نقطة الابتداء فى تاريخ اتيوبيا الحديثة . وإذا كان الرجل وخلفاؤه تمكنوا من توحيد البلاد ودعم سلطان الحكومة المركزية فيجب ألا تغفل أثر التطورات الجديدة فى القرن التاسع عشر . فاستمرار الجلاء فى التوغل جعلهم يفصلون تماما بين شوا وبقية المرتفعات الحبشية مما هدد البلاد بالانقسام ، كما أن الحملات التى قامت بها مصر أثارت مخاوف الأحباش من احتمال وقوع غزو إسلامى جديد . أضف إلى هذا أن الأوربيين بدأوا يظهرون فى الميدان الإفريقى المجاور وكان الأحباش يشكون فى نواياهم . كل هذا أبرز حقيقة واضحة ألا وهى ضرورة الوحدة الوطنية لمواجهة مختلف الاحتمالات ، وفى هذا لعبت الكنيسة دوراً له أهميته بعد أن حقق الأباطرة منذ يكونوا ملك الاندماج بينها وبين الدولة ولعل الظروف التى أشرنا إليها تفسر النجاح الذى حققه الأباطرة منذ وصول تيودور الثانى إلى الحكم .

### يوحنا الرابع ( ١٨٧٢ - ٨٩ )

تلت الحادث فترة من الفوضى ولكنها لم تدم طويلاً إذ تمكن كلنا من تثبيت مركزه فى إقليمه وهزم منافسيه فى أمهرة وجوجام ثم نادى بنفسه إمبراطوراً فى عام ١٨٧٢ باسم « يوحنا الرابع » . وفى هذا الوقت كان قد تم افتتاح قناة السويس ووضحت الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر

كما أدركت الدول الأوروبية ما يشتمل عليه الركن الشمالى الشرقى من القارة الإفريقية من إمكانيات للتجارة والثراء . ودخل المصريون الميدان فاستقروا على طول شواطئ البحر الأحمر والصومال محيطين بالحبشة من الشمال والشرق وتمت هذه العملية حوالى سنة ١٨٧٢ كما احتلوا إريتريا وزحفوا إلى داخل الحبشة سنة ١٨٧٥ ولكنهم هزموا فى العام التالى عند جورات وانسحبوا . وظلت إريتريا فى حوزتهم إلى أن اضطروا إلى الجلاء عنها حين نشبت ثورة المهدي فى السودان .

### تدخل إيطاليا

وظهرت إيطاليا على المسرح بعد أن تمت وحدتها القومية وثبتت دعائم الرأسمالية فيها وراحت تسعى وراء الأسواق ومصادر المواد الأولية وأرادت أن تشترك فى عملية اقتسام القارة الإفريقية . ففى عام ١٨٦٩ انضمت شركة إيطالية ميناء عصب من أحد الحكام المحليين ثم تنازلت عنها إلى الحكومة الإيطالية سنة ١٨٨٢ . وفى سنة ١٨٨٥ احتلت الأخيرة ميناء مصوع وشجعته بريطانيا على التوغل فى الداخل كوسيلة لمقاومة أطماع فرنسا التى استقرت فى ميناء جيبوتى لتتخذ منه نقطة وثوب للتوسع ولكن الإيطاليين هزموا عند دوجالى Dogali ( ١٨٨٧ ) كما أخمدت ثورة قام بها أمير جوجام بتحريض منهم ( ١٨٨٨ ) . وأراد الإيطاليون الانتقام فعمدوا إلى التقرب من أحد الرؤوس المنافسين للإمبراطور والذى عظم نفوذه بسبب الفتوح التى قام بها فى الجنوب والغرب فى الوقت الذى كان فيه الإمبراطور مشغولا بحروبه فى الشرق . وفى مارس

١٨٨٩ انتصر الإمبراطور على أتباع المهدي ولكنه أصيب بجرح قاتل مات على أثره .

### منليك الثاني ( ١٨٨٨ - ١٩١٣ )

وخلفه على العرش منافسه باسم منليك الثاني وأسرت إيطاليا إلى توقيع معاهدة أوشيالي Ucciali معه . واعتبرت إيطاليا أن المعاهدة تخولها الحماية على الحبشة استناداً إلى النص الإيطالي الذي يقول إن منليك يقبل أن يستفيد من الحكومة الإيطالية بمعد أية مفاوضات يجريها مع دول أو حكومات أخرى . وأنكر الإمبراطور ذلك التفسير لأن النص الأمهري وهو الوحيد الذي وقع الطرفان يقول إن للإمبراطور أن يستفيد من الإيطاليين إذا رغب في ذلك ، وهكذا بدأ الخلاف بين الطرفين . وفي الوقت نفسه دعمت إيطاليا مراكزها الساحلية والداخلية في الشمال وأطلقت على المنطقة اسم إريتريا بما أسخط الإمبراطور وصار من الواضح ألا مفر من الصدام المسلح . واتجهت إيطاليا إلى تشجيع شخص آخر على المطالبة بالعرش وهو الرأس منجاشا Mengasha أمير تجرة ثم استغلت الفرصة فاجتاحت التسم الأكبر من الإقليم ( ١٨٩٤ - ١٨٩٥ ) فكان ذلك العدوان دليلاً لا يحتمل الشك على حقيقة نواياها الاستعمارية بما دفع منجاشا إلى التعاون مع الإمبراطور ضد المستعمر الذي هزم عند أمبا أليجي Amba Alegi ( ديسمبر ١٨٩٥ ) ثم أرغمت الحماية الإيطالية في ماكالي Makalle على التسليم في يناير سنة ١٨٩٦ ، وفي الشهر التالي جلا الغزاة عن الإقليم بأسره . وسعت

إيطاليا إلى الانتقام ولكنها أصيبت بهزيمة منكرة عند عدوه في أول مارس ، وما زال الإتيوبيون حتى اليوم يحتفلون بذكرى ذلك النصر بوصفه من الأعياد القومية الكبرى ، وفي ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ وقع الطرفان معاهدة أديس أبابا التي عطلت من الناحية العملية المعاهدة السابقة وإن تركت إقليم إريتريا في أيدي الطليان .

وإذ تخلصت البلاد من الخطر الإيطالي اهتم الإمبراطور بدعم مركزه ققام بمحملات حربية في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي وأضاف إلى مملكته آلافاً من الأميال المربعة<sup>(١)</sup> . وعاون الإنجليز فيما بين عامي ١٨٩٩ ، ١٩٠٤ بإرسال أربع حملات ضد مولى الصومال . وشكلت لجنة مشتركة لتنظيم الحدود بين الحبشة وإفريقية الشرقية البريطانية وأوغنده ١٩٠١ ، كما عقدت معاهدة لتخطيط الحدود مع السودان ١٩٠٢ . وفي اتفاق آخر على جانب كبير من الأهمية تعهد منليك بعدم عرقلة انسياب مياه النيل الأزرق وبحيرة تانا وموبات وذلك من أجل مصلحة الزراعة في مصر والسودان .

### اتفاق الدول الأوروبية الثلاث

ونظرا لاعتلال صحة الإمبراطور وخشية انحلال المملكة في حالة وفاته

---

(١) احتل أراضي جلا وأخضع هرر ١٨٨٧ ، Wollamo في الجنوب الغربي (١٨٩٣) . وفيما بين عامي ١٨٩٧ ، ١٨٩٩ أخضع بني شنجوى وكافا Kaffa وجما Jimma وأوجادين وقبائل اليورانا .

واحتمال وقوع تنافس دولي رأت انجلترا وفرنسا وإيطاليا التفاهم فيما بينها ف وقعت في عام ١٩٠٦ اتفاقا أكدت فيه رغبتها في المحافظة على استقلال الحبشة على أن يعترف كل طرف بمنطقة النفوذ الخاصة بالشركاء في حالة انهيار هذا البلد وتفكك أوصاله . وكانت مناطق النفوذ كالآتي :

( أ ) المنطقة البريطانية وتشمل إقليم تانا وحوض النيل الأزرق .  
( ب ) المنطقة الفرنسية وتشمل الخط الحديدي الممتد من أديس أبابا إلى جيبوتي .

( ج ) المنطقة الإيطالية وهي عبارة عن شقة من الأرض تربط صومالها بارتيريا .

أعرب الإمبراطور عن شكره للدول لاتفاقها على المحافظة على استقلال بلاده ولكنه اعترض على الاتفاق قائلا إنه لا يقيد بأي حال من الأحوال سيادته أو سلطته .

### البرنامج نحو الإصلاح

وكان منليك الثاني يؤمن بضرورة تطوير البلاد لأن تخلفها يجعلها فريسة سهلة للأطماع الأجنبية ، وكان عدوان الدول وبخاصة إيطاليا دافعا له على العمل من أجل الإصلاح . فتفاوض مع الفرنسيين بقصد مد خط حديدي من العاصمة إلى ميناء جيبوتي لتيسير الاتصال بالعالم الخارجي ولإيجاد منفذ على البحر لتجارة الحبشة الخارجية . ويبلغ طول الخط



٥٠٠ ميل وبدأ العمل فيه سنة ١٨٩٤ ولكنه سار ببطء ولذلك لم يتم الإنشاء إلا عام ١٩١٨ حين وصل إلى أديس أبابا . ولأول مرة في تاريخ الحبشة أنشأ الإمبراطور الطرق وأدخل التليفون والبرق وفتح أول مدرسة حكومية . وكان أول من أدخل فكرة إقامة مجلس استشارى وتعيين وزراء لمعاونته في إدارة مشئون البلاد إلا أن هذين النظامين ظلا عرضة للتقلبات ولم يتخذا صورة دائمة إلا في عهد هيلاسلاسى .

### هيلاسلاسى الأول (١٩٣٠-).

كان للجهود المضنية التى بذلها منليك الثانى أثر واضح على صحته فانتابه المرض وظل قيد الشلل سنوات إلى أن مات سنة ١٩١٣ ، خلفه حفيده ليدجى ياسو Lidji-Yasu فى سن السابعة عشرة من العمر ، ولكن سرعان ما ثار عليه الأمراء وبخاصة فى شوا . ويفسرون الثورة بأنها راجعة إلى ما أظهره من الاستبداد والانحلال الخلقى وميله إلى الإسلام حتى قيل إنه أراد إقامة حلف من الدول الإسلامية ذى اتجاهات معادية للحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى فإذا صح الأمر الأخير فقد لعب هؤلاء دوراً فى التحريض عليه . وقامت الكنيسة بدور آخر فأصدرت قراراً بحرمانه وبذلك أصبح الأمراء فى حل من يمين الولاء له . وهرب الإمبراطور إلى دنكاليا ولكن قبض عليه فى سنة ١٩٢١ وتولت العرش الإمبراطورة زاوديتا Zaudita ابنة منليك وعين رأس تقارى وصيا على العرش ووريثا له . وكان هناك صراع طويل بينهما اشترك فيه فيتورارى هابت جوزجيوس Fiturari Habte Giorgius وزير الحرية . فلما

مات الأخير سنة ١٩٢٦ انحصر النزاع بين الإمبراطورة والوصى الذى أجبرها على منحه لقب «نجاشى» سنة ١٩٢٨ ولما مات بعد ذلك بعامين اعتلى العرش باسم هيلاسلاسى الأول فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ .

ولقد أبدى ذلك الحاكم نشاطاً كبيراً فى السنوات التى سبقت اعتلاءه العرش وبخاصة فى ميدان السياسة الخارجية مما أكسبه خبرة كبيرة ودراية واسعة بها . فإنه يرجع الفضل فى انضمام الحبشة إلى عصبة الأمم عام ١٩٢٣ ، كما عقد معاهدة صداقة لمدة عشرين عاماً مع إيطاليا سنة ١٩٢٨ ليأمن عداها . وفى سنة ١٩٢٩ استخلى بعثة عسكرية بإيطيكية لتدريب الحرس الإمبراطورى وكذلك عهد إلى أحد البيوت الهندسية الأمريكية بعمل مساحة لبحيرة تانا . وعقد اتفاقات مع إنجلترا وفرنسا وإيطاليا لتزويده بالأسلحة . واهتم بتطوير النظم الداخلية وكان فى مقدمة أعماله أن أصدر لأول مرة فى تاريخ البلاد دستوراً عام ١٩٣١ . ويعرف الدستور سلطات الإمبراطور واختصاصاته وينص على وراثة العرش ويعترف بحقوق المواطنين وواجباتهم ، وكذلك نص على تشكيل هيئة تشريعية ووضع ميزانية . وبالرغم من هذا لم يزد البرلمان عن كونه حلقة للزينة ومظهراً يراد منه أن يؤثر فى الأجانب وأن يقتنعهم أن إثيوبيا خرجت من عزلتها وتخلفها وبدأت فى اقتباس النظم الديمقراطية الحديثة . فالواقع أن التشريعات لم يكن مصدرها الهيئة النيابية وإنما كان يقترحها ويعدها الوزراء بمعاونة مستشاريهم من الأجانب . ولم يكن الشعب ليدرى شيئاً عن تلك الهيئة التى يفترض فيها أنها وليدة إرادته والمعبرة عن أهدافه

ومصالحه ، فالجلسات سرية والمناقشات لا تنشر والصحف لا تشير إلى البرلمان إلا لمناسبة خطاب العرش الذي يلقيه الإمبراطور .

### الغزو الإيطالي ( ١٩٣٥ )

ولكن إيطاليا لم تنس هزيمتها في « عدوه » ولم تنبذ أطباعها التوسعية وعمدت مرة أخرى إلى تحقيقها مستغلة الظروف السياسية السائدة في أوروبا . ولقد كتب الكثيرون يعللون الغزو الإيطالي للحبشة فعزوه إلى ازدياد السكان في إيطاليا مما خلق الحاجة إلى بلاد تستوعب الفائض من السكان . وهذه حجة غير قوية فإن عدداً منهم هاجروا إلى المستعمرات الإيطالية السابقة وإلى الحبشة بعد ضمها لم يكن كبيراً ، بل واستخدمت وسائل كثيرة من إغراء وضغط حتى يرحل أكبر عدد من الأسرات الإيطالية . أما السبب الحقيقي فنفسه في الأزمة التي تعرضت لها المصالح المالية والصناعية في إيطاليا .

« فمنذ نشوب الثورة الفاشية ونجاحها بذلت جهود كبيرة لتغليب تلك المصالح ، وحاولت الحكومة التغلب على البطالة عن طريق القيام بأعمال داخلية بعضها غير إنتاجي ، وعن طريق التوسع في التسليح بكافة عناصره ولكن المهم أن المقدرة الشرائية للأغلبية الساحقة من الشعب لم تزد زيادة ملحوظة وأصبحت لا تستطيع امتصاص الإنتاج الصناعي . ولم يكن في وسع المصالح المالية والصناعية أن تجد مجالا مجزيا في البلاد الأخرى وبخاصة خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ، وبسبب السياسة الجبركية التي اتبعتها معظم البلدان ، ونتيجة للمنافسة من قبل المصالح المماثلة

في البلاد الصناعية الكبرى . وهنا أصبحت وسيلة الإنقاذ البحث عن أراض متآخرة يمكن استغلال رؤوس الأموال فيها بحيث تعود على أربابها بعائد كبير ، والحصول على المواد والمنتجات الأولية بسعر منخفض . . . . . وفضلا عن هذا فإن استمرار سوء الحال في إيطاليا كفيل أن يكون له رد فعل خطير ضد النظام الفاشي والمصالح التي تسيطر عليه وتؤيده ، ولهذا تعين توجيه أنظار الشعب صوب مغامرة استعمارية تصرفه عن التفكير في مصيره . وكذلك فإن هذا التسليح الكبير المطرد عبء كبير على الشعب ولا يمكن استمراره ، وإذن فلا بد من عمل عسكري يبرر ذلك المجهود وتلك النفقات الباهظة ، (١) .

وقبل أن يبدأ الاحتكاك المسلح إنبع مو-وليني أساليب التسرب وإثارة القلاقل الداخلية . وأول ماعمله أن أخذ يبعث بقناصل إلى أجزاء مختلفة من البلاد الحاشية ومعهم قوات حرس مسلح بحجة حمايتهم ضد أي اعتداء يتعرضون له في تلك المناطق النائية. ولجأ إلى وسيلة أخرى وهي تحريض بعض رؤساء القبائل على الحكومة المركزية فيختل الأمن ويتخذ من ذلك ذريعة للتدخل لحماية المصالح الإيطالية . وقد أمكن اجتذاب بعض الزعماء مثل الرأس چوكنا بمن حلقوا على الإمبراطور سياسته الرامية إلى تقوية سلطان الحكومة المركزية ، ولكن الإمبراطور استطاع الضرب على أيدي أولئك الخارجين على النظام .

وأخيرا أصبح الإجراء العسكري المباشر الحل الوحيد . ففي

---

(١) دكتور راشيد البراوى: الطريق إلى السلام، ص ١٩٧ — ١٩٨ .

٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ حدث اشتباك بين القوات الحبشية وجماعات من الفرق الوطنية الإيطالية أسفر عن إصابة الآخرين بخسائر بلغت ثلاثين من القتلى وحوالي مائة من الجرحى ، كما زادت خسائر الأحباش كثيراً عن هذا القدر . والثابت أن بر ولوال Walwal الذي وقع عنده الحادث يقع إلى مسافة خمسين ميلاً داخل الحدود الحبشية . وطلبت الحبشة التحكيم فأبت إيطاليا (١) .

وأخيراً قدمت الدولة الأولى في ٣ يناير سنة ١٩٣٥ طلباً رسمياً إلى عصبة الأمم بالتدخل وتنفيذ ما نصت عليه المادة ( ١١ ) من « العهد ، Covenant . وقبلت إيطاليا التحكيم بناء على وساطة الميسر لافال وبذلك سحب الطلب من جدول أعمال العصبة ، ولكن التحكيم أخفق فطلبت الحكومة الحبشية رسمياً في ١٧ مارس تطبيق المادة (١٥) ، ولكن تأجل النظر في الالتماس بناء على اقتراح الحكومتين الفرنسية والبريطانية وعادت الحبشة فتقدمت الالتماس ثالثاً . وفي ٤ سبتمبر بدأ مجلس العصبة يعالج المسألة وهنا وقف المندوب الإيطالي يعترض على نظر الموضوع بحجة أن الحبشة غير خليقة أن تكون من أعضاء العصبة وليست لها حقوق الأمم المتقدمة وواجباتها .

وقرر المجلس تأليف لجنة من خمسة أعضاء للقيام بمحاولة أخيرة للتوفيق بين الطرفين المتنازعين ، فوضعت مشروعاً يقوم على الأسس الآتية :

---

(١) في سنة ١٩٢٨ عقدت إيطاليا والحبشة معاهدة صداقة وحسن جوار واتفقا على الالتجاء إلى التحكيم في حالة نشوب أي خلاف بينهما

(١) ترضية إيطاليا بإجراء تعديل إقليمي ومنحها قدراً من الرقابة السياسية .

(٢) تقديم المساعدة إلى الحبشة عن طريق العصبة على أن يكون معظم الخبراء الذين تعينهم العصبة من الطليان .

(٣) إعادة النظر في مناطق نفوذ الدول الثلاث بما فيه صالح إيطاليا .

تم استعداد إيطاليا وبدأت العمليات الحربية في ٢ أكتوبر وبذلك أخرجت العصبة فأسرع المجلس بتأليف لجنة أعدت تقريراً وافق عليه وأهم ما فيه الخاتمة التي تقول « انتهت أبحاث اللجنة إلى اعتبار إيطاليا معتدية » ، ومعنى هذا تطبيق المادة ( ١٦ ) والجزاءات التي تنص عليها . وبالرغم من هذا كله سارت إيطاليا قدماً في عدوانها وتمكن المارشال بادوليو من دخول أديس أبابا في ٥ مايو سنة ١٩٣٦ <sup>(١)</sup> بفضل التفوق العسكري والتكنولوجيا إذ استخدمت الفاشية في حملتها ٢٠٠.٠٠٠ جندي ، ٤٠٠٠ طائرة ، ومقادير هائلة من الغازات السامة . وعلى أثر إتمام الغزو أعلن موسوليني

---

(١) في ١٨ يونيو صرح المستر إيدن أن العقوبات ( الاقتصادية ) أخفقت بعد نجاح الحملة الإيطالية وأنه لم يعد أمام الدول إلا اللجوء إلى الحرب وهو ما لم يفكر فيه أحد . وفي اليوم الأول من شهر يوليو أعلن إيدن نفسه للعصبة أن الحكومة البريطانية ترى في الاستمرار في فرض الجزاءات عملاً عديماً الجدوى ، وقررت العصبة إهمالها في الرابع من الشهر نفسه .



قيام « إفريقية الشرقية الإيطالية » من الحبشة وإريتريا والصومال الإيطالي (٢) .

ولكن الغزو لم يحل مشكلات الرأسمالية الإيطالية ولم تمنح الحبشة إلى الرضوخ والاستكانة وفي هذا كتبت صحيفة التيمس البريطانية بعدها الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ تقول إن حرب العصابات ما زالت دائرة ونفوذ إيطاليا لا يتعدى العاصمة والمدن الرئيسية . كذلك تدهورت الأحوال الاقتصادية فبعد أن كانت الحبشة تصدر مقادير كبيرة من القمح صارت تستورده ، كما قل إنتاج الين .

وكان للغزو الإيطالي آثاره بالنسبة إلى المستقبل إذ فتح أبواب البلاد بصورة مباشرة وأكثر وضوحا من ذي قبل أمام المؤثرات الخارجية أي أنه كان عاملا قويا - بالرغم مما صحبه من الظلم والاستغلال - في إرغام أهلها على محاولة الخروج من دائرة العزلة التقليدية التي ضيقت من آفاقهم . والهزيمة التي لحقت بهم ساعدت على فتح أعينهم فأدركوا مبلغ التخلف الذي سيطر على بلادهم خلال القرون الطويلة وفداحة الثمن الذي اضطروا إلى أدائه ، ورأوا كيف تغير العالم الخارجى وكيف أن الدولة التي أوقفوا أطاعها التوسعية في أواخر القرن التاسع عشر عادت بعد نصف قرن فاجتاحت أراضيهم . لقد أيقظ الغزو الإتيوبيين من سباتهم العميق تماما كما فعلت الحملة الفرنسية على مصر في أواخر القرن الثامن عشر . ولهذا

---

(١) في أول يونيو سنة ١٩٣٦ .

عظم الشعور بعد انهيالسيطرة الإيطالية بضرورة الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة إذا أرادت البلاد مسايرة ركب التطور الإنساني وتجنب الوقوع مرة أخرى بين براثن الدول الطامعة .

ووضعت إيطاليا نظاما إداريا جديدا لإمبراطوريتها في إفريقيا الشرقية فقسمتها إلى ستة أقاليم على رأس كل منها حاكم مسئول أمام نائب الملك في أديس أبابا . وخلال فترة الاحتلال وضع الأساس في مجال التنمية الاقتصادية وأعمال المنافع العامة . فوضعت مشروعات لاستيطان المستعمرين الإيطاليين الذين زاد عددهم زيادة ملحوظة خلال تلك السنوات القلائل ، وأنشئت طائفة من المشروعات الصناعية ، ورسمت خطة شاملة لزراعة القطن بما سنشير إليه في فصل تال ، وأجريت البحوث من أجل الكشف عن الثروة المعدنية في مختلف أنحاء البلاد تمهيدا لاستغلالها . ولم يكن في البلاد من قبل إلا النثر اليسير من طرق المواصلات الحديثة ومحطات القوة الكهربائية ، ويقدر أن إيطاليا استثمرت في إنشاء الطرق لأغراض إستراتيجية واقتصادية ما بين ثمانين مليونا ومائة مليون من الجنيهات وأنها أتفقت مثل ذلك المبلغ وربما أكثر منه في تحسين وتنمية شبكة المواصلات التليفونية والبرقية وتوفير القوة الكهربائية .

وفضلا عن هذا كانت سياسة المحتلين عاملا غير مباشر في زعزعة أركان النظام الإقطاعي وتمهيد الأرض التي يقوم عليها صرح حكومة مركزية قومية . فقد أنتزع الطليان الكثير من الأراضي من أيدي الكنيسة وبذلك عملوا على تقويض أساس قوتها وسلطانها ، كما صادروا أملاك كبار الرؤوس والحكام ممن كان لهم دورهم في مقاومة الغزو . وأكثر من

هذا حطموا نفوذ الكشيرين من كبار الرؤوس وحكام المقاطعات ممن كانوا شبه مستقلين في مناطقهم .

وهذه الظروف جميعاً استفاد منها الإمبراطور هيلابلاسى بعد عودته من منفاه في عام ١٩٤١ .

### عودة إلى - كم الوطني

لما انحازت إيطاليا رسمياً إلى جانب ألمانيا في عام ١٩٤٠ ضد الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية تجددت الثورات في إثيوبيا واتسع نطاقها ولما زحفت القوات البريطانية ومعها قوات من دول الكومنولث والسودان ( ١٩٤٠ - ١٩٤١ ) تعاون معها الثوار ، ولم تمض ستة أشهر حتى انتزعت البلاد من أيدي ااطليان ، ففي أبريل سنة ١٩٤١ سقطت أديس أبابا وفي الخامس من مايو عاد الإمبراطور إلى عاصمته بعد غياب دام خمس سنوات كاملة . وفي ٢٠ مايو سلم القائد العام الإيطالي مع القوات التي تحت إمرته ، وفي يناير من عام ١٩٤٢ استسلمت آخر الحاميات الإيطالية في غندار وتحزرت إثيوبيا نهائياً وما لبثت أن أعلنت الحرب إلى جانب الحلفاء على إيطاليا وألمانيا .

وفي نهاية يناير المشار إليه وقع إتفاق بين المملكة المتحدة وإثيوبيا وبمقتضاه صارت لممثل بريطانيا الدبلوماسي الأسبقية على غيره من ممثلي الدول الأخرى ، وتعهدت بريطانيا بتقديم رعاياها كمستشارين وقضاة وضباط شرطة يعملون في خدمة الإمبراطور ، وأن تقدم كذلك مبلغاً لا يقل عن ٢,٥ مليون جنيه إولا يزيد على ٧,٥ مليون جنيه لتمكين الإمبراطور من إعادة تنظيم الحكومة . ووافق الإمبراطور على أن

تشرف بريطانيا على أسرى الحرب وعلى السماح بمرور الطائرات المدنية البريطانية عبر بلاده ، وألا يمنح مثل هذا الإمتياز إلى الطائرات الأجنبية إلا بموافقة بريطانيا. وطبقاً للإتفاق العسكرى الذى وقع الطرفان فى الوقت نفسه تبقى فى البلاد بعثة عسكرية بريطانية طالما هناك قوات بريطانية وهذه الأخيرة تظل إلى حين التصرف فى أسرى الحرب الإيطاليين على أن تحدد لإقامتها جهات معينة ولا يكون لها فيها سوى إشراف مؤقت . وقد حلت محل الإتفاقية سالفة الذكر إتفاقات أخرى فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

### العلاقات مع الصومال

ومن المشكلات التى تواجه إثيوبيا أن الحدود بينها وبين الصومال ( الإيطالى سابقاً ) لم تتم تسويتها على النحو الذى يرضى الطرفين بالرغم من التوصيات المتكررة من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة . ومنطقة الهودا Hauda مرعى تقليدى لحوالى ٢٠٠.٠٠٠ من البدو الصوماليين ، وفى عام ١٨٩٧ تنازلت عنها إنجلترا إلى الحبشة بدون موافقة أهل الصومال ولم يتم النقل إلا عام ١٩٥٤ وتعهدت إثيوبيا بتوفير الضمانات للقوم وإن كانت الحكومة الإثيوبية مسئولة كلية عن الأمن والنظام فى المنطقة . ولا شك أن الحقوق الممنوحة بصدد الرعى تتوقف اليوم على حسن نية هذه الدولة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فدولة الصومال الجديدة ليست إلا خطوة أولى نحو تحقيق فكرة « الصومال الكبير » ومعنى هذا أن ينضم

إليها حوالي نصف مليون صومالي يقطنون منطقة أوجادين بإثيوبيا حتى  
سفوح الهضبة الوسطى الرئيسية أى ما يقرب من ثلث البلاد ، وهذا  
أمر ليس من السهل أن تسلم به الدولة الأخيرة خاصة وهى تتوجس خيفة  
من جارتها الناشئة المسلمة . والمعروف أن الإمبراطور احتج حين علم  
باعتزام بريطانيا منح الصومال الخاضع لها استقلاله وبأنها لا تعارض في  
اتحاده مع الصومال الإيطالي بعد استقلاله .

هذه الخلافات والشكوك يمكن أن تستغلها السائيس الخارجية لتسميم  
العلاقات بين الجارتين وبالفعل وقعت مصادمات على الحدود في أوائل  
يناير سنة ١٩٦١ سقط فيها عدد من الضحايا من الجانبين .



المناطق والحدود المتنازع عليها  
بين إثيوبيا والجمهورية الصومالية



## الفصل الرابع

### الاتحاد الفيدرالى مع إرتريا

نصت معاهدة الصلح مع إيطاليا على أنه إذا عجزت الدول الأربع الكبرى وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وفرنسا عن الوصول إلى حل بشأن مصير المستعمرات الإيطالية يحال الموضوع إلى « الأمم المتحدة » التى خولت سلطة إصدار القرارات الملزمة لجميع الأطراف . ويعيننا هنا ما يتعلق بإرتريا .

وتتكون قلب إرتريا من هضبة تمثل الطرف الشمالى الأقصى من المرتفعات الإثيوبية ويتراوح ارتفاعها بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ قدم فوق سطح البحر . وأكبر المجارى المائية الفصلية مأرب ( ويعرف فى المنخفضات باسم جاش ) وبركة وأنشيا وتصب جميعا فى السودان . أما أنهار كوميل Komaile وهداس Houdas وأليجادى Aligade وهى أعظم الأنهار التى تتجه إلى البحر الأحمر فصغيرة نسبيا . ومن الهضبة تتجه المرتفعات الإريتيرية الشمالية وهى سلسلة جبلية ضيقة ، شمالا عبر حدود السودان ، والنبات قليل فى الأودية الجبلية . وفى الغرب تهبط الهضبة والمرتفعات الشمالية فجأة حوالى ٥٠٠٠ قدم إلى صحراء تمتد إلى السودان الشمالى . وإلى الجنوب الشرقى من منخفضات بركة تتحول المنطقة فجأة

وبصورة تدعو إلى الدهشة من صحراء إلى ما يصح مجازا إخلال كلة غابة عليه . وهنا نلقى بين نهري جاش وستيت أرضا خصبة ذات تربة سوداء ونباتها غزير . وفي الشرق تهبط الهضبة والمرتفعات الشمالية بشدة إلى سهل ساحلي يحف بالبحر الأحمر ، وهو رملي ضيق في الشمال ومتسع في الجنوب .

وبالبلاد فصلان مطيران أحدهما يمتد من يونيو إلى سبتمبر حيث تسقط الأمطار الصيفية في كل أرجاء البلاد باستثناء السهل الساحلي ، والآخر من نوفمبر إلى يناير وفيه تسقط الأمطار الشتوية على السهل الساحلي وإن ندرت في الطرف الجنوبي الأقصى . والمتوسط السنوي للأمطار حوالى ٢٠ - ٢٥ بوصة في الهضبة ومنخفضات «جاش - ستيت» بينما يتراوح بين ١٠ و ١٠٧ بوصة في المرتفعات الشمالية ومنخفضات بركة ، ولا يتجاوز ٤ بوصة في الطرف الشمال من السهل الساحلي . أما منطقة بحرى Bahri فيسبب موقعها على الجانب الشرقى من الهضبة فإنها تستفيد من أمطار الصيف والشتاء ومتوسط المطر ٤٠ بوصة فأكثر .

ويتكون الشعب الإريتري من جماعات متباينة أكرها وأهمها شانا تقيم في الهضبة وهي فرع من الأحباش المقيمين في إقليم تجره . ويقدر عدد شعب تجره بمليون ونصف منهم ٥٢٤ ر ٠٠٠ في إريتريا أغليتهم من الأقباط بينما يحرم المسلمون من أية حقوق في الأرض ويعتبرون من المنبوذين ويعيشون على الاتجار ومزاولة الحرف (١) .

وإلى الشمال والغرب منهم على طول السهل الساحلى وحول المرتفعات الشمالية ومنخفضات بركة توجد قبائل غدتها ٠٠٠ ٣٢٩٠٠ وتتكلم لهجة تجره ، ودينها الإسلام ، وتماثل البجة فى السودان من الناحية الثقافية ومعظم هذه القبائل يشتغل بالرعى . وفى الجزء الجنوبى من السهل الساحلى وكذلك الصحراء الواسعة حوله فى إتيوبيا والصومال الفرنسى نجد الدناقلة وهم شعب مسلم يتكلم لغة حامية تعرف باسم عفر Afar . وبين الدناقلة والتجرايين جماعة ساهو Saho المسلمة . ويعيش شعب بيلان Belain فى إقليم بوجس Bogus الذى مركزه بلدة كيرين ، وأغلبية أفرادهم من المسلمين . وأخيرا فى المنخفضات البعيدة أنهرى جاش وستيت تعيش جماعات باريا Baria وكوناما Kunama وأغلبية السكان مسلمون .

والبيان التالى يوضح عدد سكان إريتريا فى عام ١٩٥٢ طبقا لتقديرات الإدارة البريطانية (١) :

المجملة	وثنيون	مسلمون	مسيحيون	
٥٢٤٠٠٠	—	٣٧٠٠٠٠	٤٨٧٠٠٠٠	Tigrinyans
٣٢٩٠٠٠٠	—	٣٢٢٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	Tigray
٤١٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	Baria&Kunama
٣٣٠٠٠٠	—	٣٣٠٠٠٠	—	Danakil
٦٦٠٠٠٠	—	٦٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	Saho
٣٨٠٠٠٠	—	٢٧٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	Belain
١٠٣١٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥١٤٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠٠	المجملة

(١) المصدر السابق ص ١٢٢ - ١٣٣ .

### نقد المقررات لحل المسألة

كان مصير إريتريا بين تيارات عدة محلية وإقليمية ودولية ، وتعددت المقترحات بهذا الصدد ، ففي إريتريا طالبت العصابة الإسلامية والحزب التقدمي الحر بالاستقلال وإن لم يمانعا في وصاية لمدة معينة .

وكانت هناك اعتراضات على الاستقلال منها موقف إتيوبيا وأقباط إرتريا فلو استقل الاقليم ففي وسع جلته القوية إثارة القلاقل بالاعتماد على المسيحيين هناك . وهذا فضلا عن الادعاء بفقر البلاد الاقتصادي وما يترتب على الاستقلال من تدهور . أما فيما يتعلق بالوصاية فكانت موضع اهتمام إيطاليا ، ولكن حلا من هذا القبيل لا ترضاه إتيوبيا ونسبة ضخمة من سكان إرتريا ذاتها .

والاقترح الآخر يرى ضم إرتريا إلى إتيوبيا ويستند في تأييده إلى حاجة الأخيرة إلى موانئ إرتريا وتقديمها الصناعي ، كما أن لديها الموارد اللازمة لتمويل عملية الانماء الاقتصادي في الاقليم فضلا عن الأراضي الواسعة لامتناس أهله . وهذا الاتجاه كانت تؤيده إتيوبيا والجماعة المسيحية الارثوذكسية.

وقامت مطالبة إتيوبيا بانضمام الاقليم إليها على حجج ليس من العسير تنفيذها ومن ذلك الصلات الجنسية قبائل باريا وكوتاما فرع من الشعب النيلوتي في إتيوبيا الغربية ، وسكان الهضبة ذوو قرابة بالأحباش الآخرين في إتيوبيا ويتكلمون لغة مشابهة وديانتهم المسيحية . وادعت إتيوبيا أن لها حقوقا تاريخية فكانت لها السيادة الفعلية في الهضبة قبل الطليان ، فضلا

عن أنها سبق أن غزت إقليم الدناقل خلال القرن التاسع عشر الأمر الذي يستتبع أن يتحد معهم إخوانهم المقيمون في إرتريا .

ومن الناحية الاقتصادية قالت إنيويا إن البلدين يعتمد كل منهما على الآخر فخلال عهد الاستعمار الإيطالي اعتمدت على ميناء مصوع كما كانت أسمرتهىء التسهيلات الخاصة بالنقل والتخزين . وعلاوة على هذا كانت تزود إرتريا بالحبوب الغذائية والمواد الأولية للمنشآت الصناعية القائمة بها . إلا أن الحجة الإنيوية كانت في الواقع تضع الاعتبار الاستراتيجية في المقام الأول من الأهمية إذ أوضحت الأحداث السابقة أن الغزاة اتخذوا دائماً من إرتريا نقطة الزحف والهجوم كما فعل الانجليز . بقيادة نابيير . « ١٨٦٨ » ، والمصريون « ١٨٧٥ » ، والإيطاليون في كل من عامى ١٨٩٦ ، ١٩٣٦ . وعلى ذلك فوجود حكومة أو إدارة في إرتريا معادية للإتيوبيين تنطوى على خطر يهدد استقلالهم .

وكان في إرتريا إتجاه نحو الإتحاد مع إنيويا يمثل المسيحيون وذلك بحكم الصلات الدينية . وكانت الكنيسة في إرتريا تؤيد الإتحاد بشدة بدافع من المصلحة الذاتية ذلك أن الإيطاليين سبق أن انتزعوا منها أملاكها الواسعة التي كانت مصدر ثراء وقوة لها ، ولهذا رأت في الانضمام إلى إنيويا فرصة لاسترداد تلك الممتلكات .

وثمة اقتراح آخر يقوم على مبدأ التقسيم بحيث تندمج الهضبة في إنيويا وفي هذا إرضاء لمطالب المسيحيين ولكن يؤخذ على ذلك أن المواصلات البرية والحديدية مركزة على أسمره ، والواقع أن إرتريا

الشرقية أصبحت من الوجهة الاقتصادية إقليماً ملحداً أو تابعاً للهضبة .  
وهناك كذلك روابط اقتصادية بين إرتريا الغربية والهضبة وفصمها  
ينطوى على مشقة لكتيها . ومحاولة خلق وحدة مستقلة في إرتريا  
الغربية لا جدوى منها إذ يصبح الكيان ضعيفاً اقتصادياً وتحت رحمة  
الجيران الأقوى عدداً وإمكانات ، ولهذا قيل إن الحل السليم يتمثل  
في انضمام هذا القسم إلى السودان وهو ما كانت تسعى إليه الإدارة البريطانية .

وأخيراً - وهذا ما تقرر في نهاية الأمر - روى إقامة إتحاد فيدرالى  
يمنح إرتريا المزايا الاقتصادية والمالية الناجمة من الإتحاد الكامل مع  
إثيوبيا وفى الوقت نفسه يجنبها التدخل الإثيوبى فى شئونها الداخلية .  
وهذا الاقتراح شأن مثيله الخاص بالاندماج فى إثيوبيا كإن موضع  
الاعتراض الشديد من المسلمين الإريتريين وهم قوة لها شأنها وأهميتها .

### أمام مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع

وراحت الدول الأربع تبحث مستقبل المستعمرات الإيطالية وهنا  
تباينت وجهات النظر بسبب اختلاف المصالح من جهة ونتيجة بدء تدهور  
العلاقات بين المعسكرين الغربى والاشتراكى من جهة أخرى .

فانجلترا حذت نوعاً من التقسيم بصدد إرتريا واقترحت أن تدرس  
الدول الأربع أو مجلس الوصاية الدولية موضوع منح جزء منها إلى  
إثيوبيا . ورأت فرنسا فرض وصاية دولية على أن تعطى إثيوبيا ممراً  
عن طريق عصب . وتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بفكرة  
الوصاية الجماعية وتمنح السلطة التنفيذية إلى محايد يتولى الإدارة ويكون



مستولا أمام مجلس الوصاية ، على أن تعاونه لجنة إستشارية تضم ممثلين للدول الأربع وإيطاليا واثنين من المقيمين في الاقليم ، . وكذلك رأت إعطاء منفذ إلى البحر عن طريق عصب لاتيوييا ، وبعد عشر سنوات يحصل الاقليم على الاستقلال . ولكن الولايات المتحدة عادت فحذت فكرة الوصاية العادية لفترة محدودة. أما الروس فوافقوا على المقترحات الفرنسية والأمريكية .

وإزاء التضارب قررت الدول الأربع إرسال لجنة إلى المستعمرات الإيطالية للبحث والاستقصاء ، وأقامت اللجنة الخاصة بإريتريا في البلاد من ١٢ نوفمبر ١٩٤٧ إلى ٣ يناير ١٩٤٨ .

ودلت الأبحاث التي قامت بها على أنه باستثناء العصابة الإسلامية والاتحاديين لم يكن لأي تنظيم سياسي سند كاف ، وأن الشعب كان تأييده من الفريتمين منبعثاً من الاعتبارات الجغرافية والدينية .

وقالت اللجنة إنه طبقا لدعاوى الأحزاب المختلفة كان ٤٤٨. / من السكان يريدون الحزب الاتحادي مقابل ٤٠٥. / . للعصابة الإسلامية ، ٤٤. / . للتقدميين الأحرار، ٩٢. / . للحزب الموالي لإيطاليا، ١٠١. / . للحزب الوطني الذي يؤيد قيام إدارة بريطانية. أما من ناحية المناطق فكان ٧١٠١. / في الهضبة ، بما فيه منطقة قبائل ساهو ، يرحبون بالاتحاد مع لاتيوييا ، ١٤٩. / يعارضونه ، بينما في غيرها كان ٧١٦. / من الأهليين ضد الاتحاد مقابل ١٢٩. / يمثلون مؤيديه ، .

وعرض تقرير اللجنة على مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع في سبتمبر ١٩٤٨ وتجدد التباين في الآراء :

١ — فاقترح الإنجليز وضع إرتريا تحت الإدارة الاثيوبية لمدة عشر سنوات على أن يشكل مجلس استشارى يضم ممثلين لاطاليا وإحدى الدول الاسلاميه ودولا أخرى غير استعمارية ، وذلك بقصد بث الطمأنينة فى نفوس المسلمين والاطليان المقيمين هناك .

واقترحت الولايات المتحدة التنازل فوراً عن إقليم الدناقلة ومنطقتى سيراي Serai وأكيللى Akelli فى الهضبة إلى إثيوبيا ، على أن يبت فى مصير بقية المستعمرة بعد إثنى عشر شهرا .

٣ — وحبذت فرنسا فرض وصاية دولية على أن تتولى الادارة إيطاليا ، وفى الوقت نفسه تمنح إثيوبيا منفذاً إلى البحر الأحمر عن طريق عصب .

٤ — وعاد الاتحاد السوفيتى فأيد فكرة الوصاية الدولية الجماعية .

ولذلك قرر المؤتمر ، فى ١٥ سبتمبر ، إحالة الموضوع إلى الأمم المتحدة .

### الأمم المتحدة

وهنا تم ما يعرف باسم اتفاق ييثن - سفورزا وينص فيما يختص بإرتريا على انضمامها فيما عدا المقاطعة الغربية إلى إثيوبيا على أن توضع

الضمانات بشأن الأقليات . أما المقالعة الغربية فتضم إلى السودان . ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاقتراح الخاص بإرتريا بأغلبية ٢٧ صوتاً ضد ١١ وامتناع عشرة أصوات عن الاقتراع ، ولكن المقترحات كلها التي تضمنها الاتفاق رفضت بأغلبية ٣٧ ضد ١٤ وامتناع ٧ عن التصويت . وهنا غيرت إيطاليا موقفها وصارت تطالب باستقلال إرتريا التام إذ رأت في ذلك الحل الوحيد الذي يمكن أن ينال التأييد الدولي . وهذا الرأي تقدمت به « الرابطة الإيطالية الإرترية » المكونة من المستوطنين الإيطاليين والمولدين ، والتي سيطرت على الحزب الموالى لإيطاليا بعد رحيل لجنة الدول الأربع ، وكانت فكرتها أنه في حالة الاستقلال تستطيع إيطاليا أن تأخذ إرتريا تحت كنفها من باب الاعتراف بالجميل من جهة وبفضل ما تقدمه إلى الأخيرة من معونات مالية وفنية من جهة أخرى .

وبعد هزيمة اتفاق بيثن — سفورزا في الجمعية العامة اجتمعت في نيويورك وفود العصبة الإسلامية والرابطة الإيطالية الإرترية والحزب الموالى لإيطاليا وطالبت بالاستقلال فوراً . وبعد عودتها إلى بلادها عملت على التقرب من الحزب التقدمي الحر ولم يمض قليل حتى اتفقت الأحزاب المعارضة للوحدة مع إيطاليا وكونت « كتلة الاستقلال » .

وفي سبتمبر من عام ١٩٤٩ بدأت الدورة الرابعة للجمعية العامة ، وفي ٢١ نوفمبر قررت تأليف لجنة « للتحقق بصورة أكمل من الرغبات وأفضل الوسائل لتنمية رفاهية سكان إرتريا » ، وفحص موضوع التصرف

في إرتريا ، وإعداد تقرير للجمعية العامة مع أى اقتراح أو اقتراحات  
لحل مشكلة إرتريا. وتكونت اللجنة من ممثلين لدول النرويج وجواتيمالا  
 واتحاد جنوب إفريقية وباكستان وبورما . إلا أن دعاة الاتحاد مع  
إتيويا عمدوا إلى العنف والإرهاب والتخويف فكان ذلك ضربة  
موجهة إلى أنصار الاستقلال . ولم تمض أيام قلائل على وصول اللجنة  
حتى حدث انشقاق في صفوف العصبة الإسلامية والحزب التقدمي بسبب  
الخلافات الشخصية من ناحية كما كان المتطرفون ساخطين على صلات  
الكتلة الاستقلالية بإيطاليا . وفي إحداث الشقاق لعبت الإدارة البريطانية  
والأموال الإتيوية دوراً له أهميته .

واختلف أعضاء اللجنة الدولية . فقال ممثلو النرويج واتحاد جنوب  
إفريقية وبورما إن قلة من السكان تطلب الاستقلال ، وإن قيام دولة  
مستقلة ليس بما محمد عليه . أما مندوب باكستان وجواتيمالا فقالا إن  
الإرهاب وسوء استخدام الكنيسة القبطية لسلطانها بما حال دون التعبير  
الحر عن الرأي ، وفي رأيهما أن الأغلبية تريد الاستقلال .

وحدث الخلاف كذلك بشأن المقترحات . فرأى العضو النرويجي  
في الاتحاد مع إتيويا الحل العملي على أن يظل القسم الغربي تحت الإدارة  
البريطانية فترة محدودة يقرر بعدها الاتحاد مع إتيويا أو السودان .  
واقترح ممثلاً لاتحاد جنوب إفريقية وبورما أن تصبح إرتريا وحدة ذات  
إستقلال ذاتي في نطاق اتحاد فيدرالي مع إتيويا تحت سيادة التاج الإتيوي .  
وأعلن العضوان الباكستاني والجواتيمالي أن المسلمين والمستوطنين الطليان

ان يرضوا بذلك الاقتراح ، كما رفضا فكرة التقسيم لأن الشعب الاريفرى يعارضه فضلا عن أضراره الاقتصادية . وبالرغم من أن الاقتراح الخاص بإقامة إتحاد فيدرالى جدير بالنظر إلا أنهما لا يجندان شيئا يدعوهما إلى تأييده ، فضلا منح إرتريا الاستقلال أولا ولها بعد ذلك أن تظل كذلك أو تتحد مع إتيوبيا أو تنضم معها فى اتحاد فيدرالى . إلا أنهما مع ذلك على استعداد للواقعة على منح الاستقلال بعد عشر سنوات من الوصاية الدولية يتولى الادارة خلالها مجلس يضم ممثلين للولايات المتحدة وإتيوبيا وإيطاليا وإحدى الدول الاسلامية وإحدى دول أمريكا اللاتينية .

وفى ٢ ديسمبر ١٩٥٠ وافقت الجمعية العامة على أن تكون إرتريا « وحدة ذات إستقلال ذاتى فى اتحاد فيدرالى مع إتيوبيا تحت التاج الاتيوبى » ، وأن يكون لحكومة إرتريا « سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية فى ميدان الشئون الداخلية » ، وأن يمتد اختصاص الحكومة الفيدرالية الى « الدفاع والشئون الخارجية والعملة والمالية والتجارة الخارجية والتجارة بين الاقليمين والمواصلات الخارجية والمواصلات بين الاقليمين بما فى ذلك الموانى » . أما اختصاص حكومة إرتريا « فيمتد الى جميع المسائل غير الداخلة فى اختصاص الحكومة الاتحادية بما فى ذلك سلطة الاحتفاظ ببوليس محلى وجمع الضرائب لمواجهة نفقات الوظائف والخدمات المحلية واتخاذ ميزانية خاصة بها » . ويقام « مجلس اتحادى امبراطورى من عدد متساو من الأعضاء عن كل من إتيوبيا وإرتريا » . وتكون هناك جنسية واحدة فى الاتحاد كله .

وخلال فترة انتقالية لا تتجاوز ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يتم تنظيم حكومة إرتريا واعداد دستور لها وتنفيذه ، ويقوم مندوب عن الأمم

المتحلة بإعداد الدستور . وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ عين السنيور ادواردو آنزى ماتينزو ( Senor Eduardo Anze Matienzo ) من بوليفيا لهذا الغرض .

وفي ١٠ يوليو من عام ١٩٥٢ وافقت الجمعية على الدستور الاريتري وفيما يلي أهم ما اشتمل عليه (١) :

١ — حدد الدستور السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لحكومة اريتريا بأنها المسائل التي ليست من اختصاص الحكومة الفيدرالية ، ومن هذه السلطات الاحتفاظ بقوات الأمن الداخلي وجباية الضرائب لسد النفقات المحلية وأن تكون للإقليم ميزانيته الخاصة به .

٢ — يتكون المجلس الفيدرالى من عدد متساو من الاتيوبيين والاريتريين ، والآخرين يعينهم رئيس السلطة التنفيذية .

٣ — وللإمبراطور ممثل فى اريتريا يحاط علما بانتخاب رئيس السلطة التنفيذية والآخر مسئول أمام البرلمان الاريتري . واختار الامبراطور للمنصب الأول زوج ابنته ماشاى .

٤ — عندما يصدر المجلس قانونا يقدم الى ممثل الامبراطور الذى له أن يطلب خلال عشرين يوما إعادة النظر فيه اذا تعدى الاختصاصات الفيدرالية .

---

(١) دكتور عبد الملك عودة: السياسة والحكم فى أفريقيا، ص ٤٣٠ : ٤٣٢



٥ — يتكون البرلمان من عدد لا يقل عن ٥٠ عضوا ولا يتجاوز ٧٠ عضوا . ويختص بالاقتراع على القوانين والميزانية وانتخاب رئيس السلطة التنفيذية ويشرف على أعمال الأخيرة .

٦ — السلطة التنفيذية تتكون من رئيس يعاونه وزراء مسئولون أمامه وله حق إقالتهم .

٧ — تتولى السلطة القضائية محكمة عليا وعدد من المحاكم الأخرى . والقضاء مستقل ، وتختص المحكمة العليا بالنظر في طلبات النقض والاستئناف والمنازعات بشأن دستورية أعمال الحكومة والقضايا المرفوعة ضدها أو ضد الهيئات العامة .

### الموقف بعد الاتحاد

لم ترحب إتيوبيا بفكرة الاتحاد الفيدرالي بين البلدين لأنها دولة تركز السلطة كلها فيها في يد رئيسها والفيدرالية خطر إذ قد تدفع أقاليم أخرى في إتيوبيا نفسها إلى المطالبة بتطبيق هذا النظام وهو احتمال لا يصح استبعاده أو التقليل من خطورته إذا أخذنا في الاعتبار الاختلافات الجنسية والدينية وقوة القبلية وروح الانفصالية بما سبق أن تحدثنا عنه في غير هذا المكان .

ويبدو أن إتيوبيا تهدف — إذا ما واثق الظروف — إلى إدماج الإقليمين في وحدة إدارية واحدة . ولعل المادة الأولى من الدستور الإتيوبي الصادر عام ١٩٥٥ تلتقي ضوءاً على هذا الاتجاه إذ تنص على أن

الإمبراطورية تشمل جميع الأراضي والجزر والمياه الإقليمية التي تحت حكم التاج الإتيوبي ، وأن جميع الرعايا الإتيوبيين يكونون الشعب الإتيوبي .

« The Empire of Ethiopia comprises all the territories, including the islands and the territorial waters, under the sovereignty of the Ethiopian Crown. Its sovereignty and territory are indivisible. Its territories and the sovereign rights therein are inalienable.

All Ethiopian subjects, whether living within or without the Empire, constitute the Ethiopian people » .

وبلاحظ على النص أنه يتحدث عن « الإمبراطورية الإتيوبية » دون الإشارة إلى « الاتحاد الفيدرالي » الذي يمثل الوضع القانوني الصحيح ، كما يشير إلى « الإقليم » الذي لا يقبل التجزئة ، وهذا النص أكثر انطباقاً على « الدولة الموحدة » منه على الدولة التعاهدية والتي تقوم بناء على إرادة الشعب في الأجزاء أو الأقاليم التي تتكون منها .

وفضلاً عن ذلك فإن الدستور الأريتري الذي أعده خير الأمم المتحدة يقوم على أساس المبادئ الديمقراطية ولذلك لم يلق الترحيب من جانب الحكومة الإتيوبية ذلك أن الدستور الإتيوبي مزيج من تقاليد الحكم الملكي المطلق وبعض النظريات البرلمانية الغربية .

ولعل من التواحي التي توضح الخلاف بين روح كل من الوثيقتين أن رئيس الهيئة التنفيذية في إريتريا مسئول أمام برلمانها الذي يختاره .

أما في الدستور الإتيوبي فرئيس الدولة بالوراثة ( م ٢ ) وشخصه مقدس ( ٤ ) وله السلطة العليا على جميع شئون الامبراطورية ( م ٢٦ ) والوزراء بصفقتهم الفردية ومجلس الوزراء مسئولون أمام الامبراطور لا البرلمان ( م ٦٨ و ٦٩ ) .

وتخشى السلطات الإتيوبية أن يصبح الطابع الديموقراطي للدستور الاريتري دافعاً للإتيوبيين على المطالبة بمثله وأن يكون نقطة يلتقي عندها المطالبون بالإصلاح السياسي وإقامة النظم الديموقراطية السياسية .

ويأخذ الإريتريون وأغليبتهم من المسلمين أن الامبراطور عين زوج ابنته ممثلاً له الأمر الذي يحمل معنى السيطرة وأن إريتريا ليست على قدم المساواة التامة مع الاقليم الآخر في الاتحاد ، وهم يرون أن هذا المنصب يجب أن يشغله أحد مواطنيهم مما يساعد على دعم الثقة بين الجانبين .

والمعروف أن مشلى إريتريا لم يكونوا من المرشحين بالرابطة مع إتيوبيا ويستشعرون الخوف منها ، ويبدو أن تصرفات السلطات الإتيوبية وبخاصة من حيث المركز غير المتكافئ الذي يشغله المسلمون في إتيوبيا قينة أن تزيد من حدة ذلك الشعور .

وكانت حجة أنصار الاتحاد الفيدرالى بالقياس إلى الاندماج الكامل أنه يجنب إريتريا التدخل من جانب إتيوبيا في شئونها الداخلية . إلا أن إتحاداً — مهما كانت الوثائق والنصوص والتعهدات — بين طرفين

غير متكافئين من حيث عدد السكان والموارد والقوة الاقتصادية لا بد وأن يستغله الطرف الأقوى لتحقيق مصالحه وتغليبها .

وكانت بعض الأعمال التي أقدمت عليها الحكومة الإمبراطورية بعد قيام الاتحاد مؤيدة لأمثال هذه المخاوف ، فانتخنت الإجراءات الشديدة ضد الأحزاب الاريترية وهذا منطقي من وجهة النظر الإتيوبية إذا عرفنا أن التنظيمات الحزبية لا وجود لها في إتيويا ، وقررت تطبيق قوانين الانتخاب الإتيوبية ، وحاربت النقابات العمالية ونشاطها ، وضيق على الصحافة وقيدت الكثير من الحريات التي كفلها الدستور .

ولما ارتفعت بعض الأصوات منددة بهذا التدخل تحدث ممثل الامبراطور ( ١٩٥٥ ) فقال : ليست هناك مسائل داخلية أو خارجية فيما يتعلق بمنصب ممثل صاحب الجلالة الامبراطورية ، ولن تكن هناك مثل هذه المسائل في المستقبل . إن مشئون إريترية تعنى إتيويا بصورتها الكلية والامبراطور ، .

وتحاول السلطات الإتيوبية نفي وجود أي تذمر في إريترية وتعلن أن ليس ثمة دليل عليه ، ولكن الواقع أن عدم وجود الدليل مرده إلى تحريم الأحزاب ( عدا الحزب الاتحادي ) ومقاومة تكوين الجمعيات والمنظمات السياسية والعمالية والتضيق على الصحافة وحرية النشر والتعبير عن الرأي .

وترتب على الاتحاد بين البلدين قدر من الضيق الاقتصادي ، فخرج

الأوربيين من إريتريا ترتب عليه تغيير في نوع السلع والمواد المستوردة كما استولت الحكومة الاتحادية على الكثير من المنشآت والممتلكات الإيطالية .

وعلاوة على ذلك فالرسوم الجمركية الإتيوية على الواردات أعلى من المعدلات التي كانت سائدة في إريتريا قبل الاتحاد ، الأمر الذي أدى الى ازدياد تكاليف العمل وارتفاع نفقات المعيشة وبخاصة في المدن .

وبالرغم من أن القانون الاتحادي ينص على أن الرسوم الجمركية على البضائع الداخلة الى الاتحاد أو الخارجة منه والتي غايتها النهائية أو مصدرها إريتريا سوف تخصص لإريتريا ، فقد كان من العسير تحديد هذه النسبة نظرا لعدم وجود حواجز جمركية بين الإقليمين .

ونتيجة لهذا عقد اتفاق مؤقت يقضى بدفع مبلغ ثابت قدره ١٠٨٩٠٠٠ ريال إتيوبي الى إريتريا كل ثلاثة أشهر ، كنصيبها من حصيلة الرسوم الجمركية .

إن التنظيم الذي قرره الأمم المتحدة يفتقر إلى بعض عناصر الاستقرار والثبات وبخاصة بسبب سياسة إتيوبيا ومدى فهمها لمعنى الاتحاد الفيدرالى . هذه السياسة قد تؤدي الى تفكك التنظيم وهذا خطر جدير بالتنبيه اليه ومحاولة اتقائه بالعمل على إزالة أسبابه .

# الفصل الخامس

## نظام الحكم

أسبغت التقاليد السائدة منذ قيام مملكة كسوم في مستهل العصر الميلادي على الإمبراطور حقه في ممارسة السلطة المطلقة على البلاد ومن عليها ولم يكن في وسع أية قوة - على الأقل من الناحية النظرية - المعارضة في هذه السلطة أو المطالبة بالحد منها . وحتى خلال الفترات التي أصيبت فيها الملكية بالضعف والانحلال كان أمراء الأقاليم يعترفون بأستهم وإن لم يكن بفعالهم بالولاء للسيد الأعلى . هذا وإن عبارة « الدولة أنا » *l'état c'est moi* المنسوبة إلى ملك فرنسا لويس الرابع عشر لتصدق تماماً على رئيس الدولة الإتيوية حتى في الوقت الحاضر .

وإذا كان منليك الثاني قد فكر في الأخذ بنظام الوزراء ، وإذا كان الإمبراطور هيلاسلاسي أصدر دستوراً في عام ١٩٣١ وأعقبه بثان أوسع نطاقاً وأكثر تحرراً في عام ١٩٥٥ وتنازل عن بعض من سلطاته وأقام عدداً من أجهزة الحكم ، فإن ذلك كله وليد إتساع رقعة المملكة ، وازدياد الأعباء في المجالات المختلفة ، وتحت ضغط التطورات العالمية من أجل تطبيق الديمقراطية . لقد كانت هناك استحالة مادية في أن يباشر الإمبراطور بنفسه أمور الدولة كافة فإتيوبيا الحديثة غير الحبيشة



القديمة الصغيرة . ومع هذا فالرغم من السلطات التي جرى التنازل عنها ،  
والحقوق التي اعترف الدستور بها للمواطنين ، والأجهزة التشريعية  
والتنفيذية التي أنشئت ، والقوانين الحديثة التي أصدرت فإن « أهم حقيقة  
يجب أن نتذكرها بصدد حكومة إتيوبيا أنها ملكية مطلقة وليست  
ديمقراطية بأي معنى . فالإمبراطور هو السلطة العليا بالرغم من وجود  
دستور مكتوب ،<sup>(١)</sup> إلا أن « أهم حقيقة ، هذه يجب ألا تحملنا على  
التقليل من الأهمية الحالية والمستقبلية للدستور بوصفه نقطة ابتداء في  
مرحلة تطويرية إرتقائية أول للاتجاه الاصلاحى الذى سار فيه الإمبراطور  
الحالى سواء عند اعتلائه العرش أول مرة فى عام ١٩٣٠ أو بعد عودته إلى  
وطنه فى عام ١٩٤١ إثر انهيار الحكم الإيطالى .

والعناصر الرئيسية لنظام الحكم القائم اليوم مستمدة من دستور عام  
١٩٥٥ . ولعل الظاهرة البارزة التى تلفت النظر فى هذه الوثيقة تأكيد  
نظرية الحق المقدس فى الحكم . فالدستور ليس حقا من حقوق الشعب  
بالمعنى الذى عبر به هارولد لاسكى إذ يقول « إنها تلك الأحوال من الحياة  
الاجتماعية التى بدونها لا يستطيع الإنسان أن يحقق ذاته فى أفضل صورها<sup>(٢)</sup> ،  
ولكنه منحة من الحاكم الذى تحدث فى الديباجة فقال « ونظراً لرغبتنا فى  
دعم التقدم الذى تحقق ، ووضع أساس متين تقوم عليه سعادة الأجيال  
الحالية والمستقبلية من شعبنا ورغائنا ، أعدنا دستورا تمت مراجعته

---

Ethiopia To-day. p. 39

(١)

Harold J. Laski : A Grammar of Politics, p. 91. (٢)

لإمبراطوريتنا وبعد سنوات من الدرس الفاحص والتفكير ، . وتزداد الظاهرة المشار إليها وضوحا حين نجد الدستور يضمن صفة القداسة على رئيس الدولة إذ « بحكم الدم الإمبراطوري الذي يجري في عروقه فـشخص الإمبراطور مقدس ، ومنزلته السامية لا يجوز انتهاكها وسلطاته لا تقبل الجدل ، الأمر الذي يستتبع أن يكون له « الحق في جميع عناصر التشريف الواجبة له وفقا للعرف والدستور الحالي . وأي شخص تبلغ به الجرأة حد الإساءة إلى الإمبراطور سوف يلقي العقاب ، ( المادة الرابعة ) . وحتى الكنيسة على سلطانها ونفوذها على الأهلين ليست سلطة مستقلة ذلك أن تنصيب رئيس الأساقفة يجب أن يوافق عليه الإمبراطور الذي له الحق كذلك في إصدار القرارات والمنشورات والتنظيمات العامة للكنيسة عدا ما يتعلق منها بالحياة الكنسية وغيرها من الأعمال الروحية ، كما يجب أن يذكر اسمه في جميع المراسم الدينية ( مادة ١٢٦ ) . والسبب فيما تقدم جميعه أن الإمبراطور ( أي الحاكم الشرعي ) من سلالة الزواج الذي تم بين ابن سليمان ملك بيت المقدس وملكة سبأ أي إتيويا ، فهو إذن من نسل الأنبياء . ( المادة ٢ ) .

### سلطات الإمبراطور

وإذ نتقل إلى التطبيق العملي لهذه الفلسفة نجد أن الدستور يضمن على رئيس الدولة الإتيوية حقوقا وسلطات واسعة يمكن إجمالها فيما يأتي :

١ — يملك الإطوار سيادة الإمبراطورية ويمارس السلطة العليا على جميع شئون الإمبراطورية بوصفه رئيس الدولة . وهو الذى يعين وتنظيم جميع الوزارات والمصالح التنفيذية وإدارة الحكومة وسلطاتها وواجباتها « م ٢٦ ، وفى يده تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم ووقفهم وفصلهم « م ٢٧ ، وتعيين العمدة من بين ثلاثة أشخاص يقترحهم المجلس البلدى « م ٢٨ .

٢ — ويحتفظ الإمبراطور ، بناء على مشورة البرلمان وموافقته ، بالحق فى إعلان الحرب ، وتقدير عدد قوات الدفاع فى وقت السلم والحرب وتنظيمها وتولى قيادتها ، ومنح الرتب العسكرية ، وترقية الضباط وفصلهم ، وإعلان حالة الطوارئ واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أى تهديد للدفاع عن الإمبراطورية وسلامتها « م ٢٩ .

٣ — وله التوجيه الأعلى للعلاقات الخارجية . وله وحده حق فض المنازعات مع الدول الأجنبية وإقرار تدابير التعاون معها لتحقيق غايات الأمن والدفاع المشترك ، وله وحده كذلك حق التصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية وتقرير ما يقبل منها التصديق قبل أن تصبح ملزمة للإمبراطورية « م ٣٠ ، (١) .

---

(١) إلا أن المعاهدات والاتفاقات الدولية التى تتطوى على تعديل فى أراضى الإمبراطورية أو السيادة أو الاختصاص فى أى جزء منها ، أو التى تلقى أعباء على الرعايا الإتيوبيين شخصيا ، أو تتطلب إتفاق الأموال العامة ، أو تشمل على قروض أو منح احتكارات فيجب عرضها على البرلمان ( المادة ٣٠ ) .

٤ — ويقدم المنح من الأملاك المهجورة أو المصادرة بقصد مكافأة المخلصين للتاج ( م ٣١ ف د ) .

٥ — وهو يقترح التشريع على البرلمان وفقا للنصوص والأوضاع الواردة في المواد ٨٦ و ٨٨ و ٩١ و ٩٢ ( م ٣٤ ) .

٦ — ومن حقه اختيار رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم وتعيينهم وإقالتهم ( م ٦٦ ) .

٧ — والوزراء مسئولون أمامه بصفتهم الشخصية ( م ٦٨ ) والجماعية ( م ٦٩ ) .

### الهيئة التشريعية

#### اختصاصاتها وتكوينها :

تنص المادة ٧٦ ، على تكوين برلمان من مجلس نواب ومجلس شيوخ ولا يجوز لأى منهما فى اليوم الأول من دور الإنعقاد أن يبدأ المداولات إلا إذا كان الحاضرون يمثلون ثلثى الأعضاء ، وفى الجلسات التالية يشترط لصحة المداولات والتصويت توافر أغلبية الأعضاء « م ٧٩ » . ويمكن أن يقترح القوانين على أى من مجلسى البرلمان أو كليهما الإمبراطور أو عشرة أو أكثر من أعضاء أى منهما ، وذلك فيما عدا الاقتراح الخاص بزيادة مصروفات الحكومة أو فرض ضريبة جديدة أو رفع ضريبة قائمة إذ يجب تقديمه إلى مجلس النواب .

وإذا وافق أحد المجلسين على اقتراح بتشريع فيجب رفعه فوراً إلى المجلس الآخر فإن أقره الأخير بدون إدخال أية تعديلات عليه خلال شهرين أرسل إلى الإمبراطور الذى إما أن يصدره كقانون أو يعيده إلى المجلسين مشفوعاً بملاحظات أو مرفقاً باقتراح جديد وفقاً لنص المادة « ٩١ » . وإذا لم يوافق أحد المجلسين على أى اقتراح بتشريع وافق عليه المجلس الآخر يعقد المجلسان جلسة مشتركة لنظره وفى حالة موافقة كليهما عليه فى هذه الجلسة المشتركة بتعديلات أو بدونها خلال ٣٠ يوماً يرسل إلى الإمبراطور للتصرف وفقاً لنص المادة ٨٨ .

وإذا أدخل أحد المجلسين تعديلات على مشروع القانون الذى وافق عليه المجلس الآخر فإنه يعاد إلى الأول لاعادة النظر فيه فإذا ما أقره مع التعديلات خلال ٣٠ يوماً أرسل إلى الإمبراطور ، أما إذا لم يقبل التعديلات فتعقد جلسة مشتركة لمناقشته . فإذا تمت الموافقة فى الجلسة المشتركة سواء بالتعديلات المشار إليها أو بدونها خلال ثلاثين يوماً يرسل إلى الإمبراطور ( م ٨٨ — ٩٠ ) .

وإذا رفض أحد المجلسين إقراراً سبق أن وافق عليه المجلس الآخر أو لم تتم الموافقة عليه بتعديلات أو بدونها فى جلسة مشتركة ترفع تقارير كاملة إلى الإمبراطور الذى يبعث بملاحظاته عن التقارير والاقتراح أو يبعث إلى المجلسين باقتراح من عنده بشأن الموضوع ذاته « م ٩١ » .

أما عن سلطات البرلمان بصدد المسائل المالية فيجب عرض الميزانية عليه ، ويقوم كل من المجلسين بفحصها بالتفصيل ثم يصدق عليها بنداً

بنداً ، ولكن ليس للبرلمان أن يزيد المبلغ الكلى الوارد في الميزانية  
بمخصوص المصروفات م ١١٥ — ١١٦ .

وإذا مست الحاجة خلال السنة المالية إلى إعتمادات إضافية فلجلس  
الوزراء — بموافقة الامبراطور كما في حالة الميزانية العادية — أن يقدم  
مشروع قانون لهذا الغرض الى مجلس النواب م ١١٨ .

وفيما يتعلق بتشكيل مجلس النواب تقسم بلاد الإمبراطورية كلها  
كما حددت في المادة الأولى من الدستور « أى إتيويا وإرتيريا » إلى  
مناطق انتخابية تضم كل منها مائتى ألف نسمة تقريباً م ٩٣ . وكل  
منطقة يمثلها نائبان م ٩٤ ، والاقتراع مكفول لجميع الرعايا ممن بلغوا  
سن الحادية والعشرين ، وهو سرى ومباشر م ٩٥ . أما المرشح فيجب  
ألا تقل سنه عن ٣٥ سنة م ٩٦ . ومدة العضوية أربع سنوات ويجوز  
إعادة انتخاب العضو م ٩٧ .

ويعين الإمبراطور أعضاء مجلس الشيوخ لمدة ست سنوات م ١٠١ ،  
بشرط ألا يتجاوز عددهم نصف أعضاء مجلس النواب م ١٠٢ ،<sup>(١)</sup> .  
ويعين الإمبراطور في كل عام رئيس المجلس ونائبيه . ويشترط فيمن يقع  
عليه الاختيار لعضوية مجلس الشيوخ :

(١) ألا تقل سنه عن الخامسة والثلاثين .

---

(١) أعضاء مجلس النواب حالياً ٢١٠ عضواً .



(ب) أن يكون من أمراء البيت المالك أو الأعيان أو كبار موظفي الحكومة السابقين أو الأشخاص الذين هم موضع تقدير الإمبراطور بسبب حسن أخلاقهم أو سلامة تفكيرهم أو ما أدوه من خدمات عامة للدولة .

(ح) ألا يكون محروما من هذا الحق وفقا لقانون الانتخاب .

وبمراجعة النصوص التي سبق إيرادها تبدو لنا محدودية السلطات التي كفلها الدستور للبرلمان . فليس للقسم الخاص باختصاصاته أية إشارة إلى إشرافه على السياسة الخارجية والعلاقات مع الدول الأجنبية لأن هذه مسائل يمارسها الإمبراطور بنفسه مع استثناء الحالات القلائل التي وردت في الفقرة الأخيرة من المادة الثلاثين . وللإمبراطور حق حل البرلمان «م ٣٣» وبدون إبداء الأسباب . وطبقا للمادة الثامنة والثمانين لا يصبح التشريع المقترح قانونا إلا إذا أقره الإمبراطور فإذا لم يفعل فلا سبيل إلى إصداره وبهذا صار للإمبراطور حق «الفيتو» veto إزاء السلطة التشريعية في البلاد . وكذلك ليس الوزراء أو مجلس الوزراء مسئولين أمام البرلمان .

### الوزراء

إن اختيار الوزراء ونوابهم وتعيينهم وإقالتهم من حق الإمبراطور وحده «م ٩٦» ، ولا يجوز أن يعين وزيرا الأمير المرشح لتولي العرش أو الشخص الذي لم يكن أبواه من الرعايا الإتيوبيين عند مولده «م ٦٧» .

والوزير مسئول أمام الإمبراطور وليس أمام رئيس الوزراء ، كما أنه  
لو أصبح غير موضع الثقة من جانب البرلمان لا يستقيل مادام حائزاً  
لرضا الإمبراطور وثقته ، وكذلك يكون الوزراء مجلساً مسئولاً أمام  
الإمبراطور « م ٦٩ و ٧٠ » . وتحدث المادة ٧٥ عن محاكمة الوزراء أمام  
المحكمة العليا الإمبراطورية إذا ارتكبوا جرائم تتصل بوظائفهم الرسمية  
طبقاً لما يقرره القانون ، ويوجه الاتهام إليهم إما بأمر من الإمبراطور  
أو بقرار تتخذه أغلبية مجلسي البرلمان .

وهناك وزارات للزراعة ، والتجارة والصناعة ، والتعليم ، والمالية  
والشئون الخارجية ، والداخلية ، والعدل ، والمواصلات ، والصحة ،  
والأعمال العامة ، والحرب . أما وزارة القلم فمن اختصاصاتها الاحتفاظ  
بالخاتم الكبير والأرشفة والاحصائيات الهامة الخاصة بالأسرة الملكية ،  
 وإصدار الجريدة الرسمية ، وهي همزة الوصل بالبرلمان . وتنقسم كل وزارة  
إلى مصالح وإدارات أصغر وكلها مسئولة أمام الوزير أو نائبه . إلا أن  
الأمر الذي يلفت النظر وما يزال من مصادر الشكوى إنعدام التنسيق  
بين الوزارات المختلفة بل إن بينها الكثير من التنافس ، وهذه الظاهرة  
يترتب عليها البطء في تنفيذ المشروعات والتضارب بينها وكل هذا يؤدي  
إلى نفقات لا مبرر لها . ولا شك أن وضع نظام لتنسيق العمل بين الوزارات  
المختلفة ضروري جداً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبدونه  
لا يمكن نجاح نظام التخطيط وهذا يفسر عدم نجاح مشروع السنوات  
الخمس بالدرجة المطلوبة .

والإمبراطور في الظروف التي يراها واجبة أن يجمع « مجلس التاج »

Crown Council الذي يتكون من رئيس الأساقفة ومن يرى الامبراطور اختيارهم من الأمراء والوزراء والأعيان ، ورئيس مجلس الشيوخ .

ويتولى رئاسة هذا المجلس الامبراطور أو من يختاره لهذا الغرض  
« المادة ٧٠ » .

ونظم المرسوم الصادر في ٢٧ أغسطس ١٩٤٢ الإدارة الإقليمية فقسمت البلاد إلى مقاطعات إثني عشر<sup>(١)</sup> على رأس كل منها حاكم عام . وقسمت المقاطعة الواحدة إلى حوالي ست مديريات يرأس كل منها حاكم ، وتنقسم المديرية إلى مراكز ونواح . وحكام المقاطعات وكذلك معظم الموظفين الإقليميين يعينهم الإمبراطور .

والأولون مسئولون أمام الوزارات المختصة حسب نواحي النشاط المختلفة . ولكن سلطاتهم محدودة فعليهم الإشراف على تنفيذ التعليمات التي يتلقونها من وزارة الداخلية وجباية الضرائب المقررة قانونا .

ويحرم القانون عليهم قبل « الهدايا » والتي كان من عادة الفلاحين تقديمها إلى كبار الموظفين .

(١) فيما عدا إريتريا : والمقاطعات هي :

Kaffa	كافا	Arussi	أروسي
Shoa	شوا	Begemder	بيجملر
Sidamo	سيدامو	Gamu-Gofa	جامو-جوبا
Tigray	تجراي	Gojjam	جوجام
Wollega	وليغا	Hararge	هارارجة
Wollo	ولو	Ilubabor	إيلوبابور

والقانون المشار إليه خطوة كبيرة الأهمية في دعم المركزية وربط أجزاء البلاد إذا ما تذكرنا ما كانت عليه البلاد من الانقسام بسبب ما كانت تتمتع به الأقاليم من استقلال داخلي واسع نسبيا ، فضلا عن اختلاف الأجناس والأديان وقوة النزعات القبلية والمحلية .

إلا أن التنظيم الذي قرره المرسوم لم ترد به إشارة إلى الحكم المحلي ، فلم يتحدث عن علاقة رئيس القرية *chica chum* بالحكومة أو عن نظام «جادا» *gada* الذي ما زلنا نجد بقاياها لدى بعض قبائل وجماعات شعب «جلا» .

إلا الواقع أن الحكام لا يستطيعون ممارسة سلطتهم بصورة عملية إلا عن طريق الزعماء القبليين ، ونجاح التنظيم الإداري بالمقاطعات والمديريات يتوقف إلى حد كبير على موقف الأخيرين واستعدادهم للتعاون .

وتنص المادة ١٢٩ من الدستور على إنشاء مجالس بلدية في المدن الرئيسية ، ويعين الإمبراطور العمدة من بين ثلاثة أشخاص يرشحهم المجلس البلدي ( م ٢٨ ) .

والعمد مسئولون أمام حكام المقاطعات التي تقع مدنها في نطاقها ، أما عمدة أديس أبابا فمسئول أمام وزير الداخلية نفسه .

ويتكون المجلس البلدي من موظفين يمثلون الوزارات المختلفة ومن عدد من أصحاب الأملاك ينتخبهم زملاءهم وإن كانت عملية الانتخاب من الوجهة العملية صورية تماما .

والمجلس يمثل السلطة التشريعية في المدينة بينما يمثل العمدة السلطة التنفيذية .

إلا أنه يجب أن يلاحظ أن القرارات التي يتخذها المجلس البلدى لا يمكن أن تدخل فى مرحلة التنفيذ إلا إذا اعتمدها وزير الداخلية . وبذلك تصبح حكومة البلديات تحت سلطة الحكومة المركزية .

### النظام القضائى

ويتضمن الفصل السادس من الدستور المواد الخاصة بالسلطة القضائية ، وأهم ما تنص عليه إنشاء محكمة عليا « إمبراطورية » إلى جانب المحاكم الأخرى متعددة الدرجات التي يرخص بها أو ينشئها القانون ، واستقلال القضاة فى إجراء المحاكمات وإصدار الأحكام وفقا للقانون .

ويعين الامبراطور القضاة على أن يصدر قانون خاص ينظم تعيينهم وترقيتهم وعزلهم ونقلهم وإحالتهم الى المعاش .

والجلسات علنية إلا فى الحالات التي تعرض الأمن العام للخطر أو تؤثر فى الأخلاق العامة .

والى جانب المحكمة العليا « الامبراطورية » Supreme Court أنشئت محكمة عليا High Court ومحاكم فى المقاطعات والمديريات والمراكز وحددت وظائفها بمقتضى المرسوم الصادر عام ١٩٤٢ .

وثمة محاكم خاصة للنظر فى مسائل الأحوال الشخصية للنسليين طبقا

لأحكام الشريعة الإسلامية . وكان الأجانب فيما مضى يتمتعون بمعاملة قضائية خاصة ولكن امتيازاتهم ألغيت وأصبحوا خاضعين للقوانين السارية في الإمبراطورية الإتيوية .

وفيما عدا الإمبراطور الذي لا يجوز لأى شخص مقاضاته طبقا للعرف ونصوص المادة الرابعة من الدستور ( م ٦٢ فقرة ١ ) فإن لكل فرد يقيم في الإمبراطورية الحق في رفع القضايا أمام الحاكم الإتيوية ضد الحكومة أو أية وزارة أو مصلحة أو وكالة حكومية بسبب أعمال غير قانونية يترتب عليها وقوع خسارة مادية ( م ٦٢ فقرة ب ) .

ويكفل الدستور عددا من الحقوق والضمانات للمواطنين أهمها :

١ — عسـم جواز القبض على أى شخص بدون أمر صادر من محكمة إلا في حالة خرق القانون بصورة ظاهرة وتنطوى على الخطر . وكل من يقبض عليه يجب أن يقدم إلى السلطة القضائية في ظرف ثمانية وأربعين ساعة ( م ٥١ ) . وفي جميع المحاكمات الجنائية فإن للمتهم الحق في أن يحاكم على وجه السرعة وأن يستعين بمحام للدفاع عنه ( م ٥٢ ) .

٢ — لا يعد المتهم أو المقبوض عليه مذنباً إلا إذا ثبت ذلك ( م ٥٣ ) .

٣ — تحريم المعاملة القاسية وغير الإنسانية ( م ٥٧ ) .

٤ — لا ينفذ الحكم الصادر بالإعدام إلا إذا صدق عليه الإمبراطور ( م ٥٩ ) .



هـ — لا تفرض عقوبة مصادرة الممتلكات إلا في حالات الخيانة ضد  
الامبراطور أو الامبراطورية (م ٦٠) .

إلا أنه تؤخذ على القضاء في إتيوييا أمور عدة منها :

أولاً : عدم وجود محكمة خاصة للفصل في دستورية القوانين تكون  
بمثابة الحكم المحايد بين الشعب من جهة والسلطتين التنفيذية والتشريعية  
من جهة أخرى .

ثانياً : أن معظم القوانين الحالية أو كلها تقريباً صدرت في الفترة  
التالية لعودة الحكم الوطني إلى البلاد . وبالرغم من ذلك ما يزال القانون  
الإتيويي مستمداً إلى حد كبير من العرف والتقاليد ويعتمد عليها . وكذلك  
فكثير من القوانين ينقصها الشمول والتنظيم أسوة بما نلقاه في البلاد  
التي قطعت شوطاً طويلاً في التطور العام ومن ذلك قانون الشركات  
مثلاً .

ثالثاً : عدد كبير من الذين يتولون وظيفة القضاء تنقصهم الثقافة  
القانونية الصحيحة . وبما يجعل المهمة صعبة أن بعض المراسيم التي لها قوة  
القانون لم تنشر في الجريدة الرسمية كما أن عدداً من القوانين الصادرة  
لا تنشر في هذه الجريدة إلا بعد وقت طويل من إصدارها .

رابعاً : أن عدم دقة الصياغة يفتح الكثير من الثغرات في النصوص  
بما لا يكفل تماماً الحكم المحايد النزاهة . وبما يثير النقد الشديد انتشار  
الرشوة الأمر الذي يميل بكفة الأحكام في كثير من الحالات لغير صالح

المتقاضين الضعفاء من الناحية المادية . وأكثر من ذلك ففي القضايا التي تكون فيها الحكومة أو كبار الموظفين طرفاً يصعب أن ينال الطرف الآخر حقه بالدرجة الواجبة .

خامساً : عدم الاهتمام بالسوابق ولذلك كثيراً ما تختلف الأحكام الصادرة في القضايا المتماثلة تبعاً لاختلاف القضاة وتفسيرهم للنصوص القانونية .

سادساً : ببطء الإجراءات التي تتصف بها المحاكمات ، فبعض القضايا وبخاصة مايتصل منها بالمنازعات حول الأرض تستغرق زمناً طويلاً مما يؤدي في كثير من الحالات إلى طمس الحقائق فضلاً عما يترتب على ذلك من زيادة الأعباء المالية التي يتحملها المتقاضون وبخاصة الفقراء منهم . وهذا البطء مصدر الشكوى الكبيرة من جانب الذين يشتغلون بالتجارة والصناعة لأنه ينطوي على تحمل خسائر فادحة ، ولعل هذه الظاهرة من العوامل التي تحد من النشاط الاقتصادي الحديث .

### حقوق المواطنين وواجباتهم

ويتضمن الدستور حقوق المواطنين وواجباتهم ( الفصل الثالث : المواد ٣٧ — ٦٥ ) . فللرعايا الإتيوبيين حق التملك والتصرف في الممتلكات ، وعقد الاجتماعات في سلام وغير حاملين سلاحاً ، وممارسة أية حرفة والانضمام إلى الجمعيات المهنية ، والمحاكمة السريعة في حالة القبض

عليهم وتوجيه الاتهام إليهم ، ورفع الالتماسات إلى الإمبراطور ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون . ويعترف الدستور بحريات القول والصحافة ، والتنقل داخل الإمبراطورية ، وتغيير مقر الإقامة الرسمي ، على الوجه المبين في القانون . ويكفل للمواطنين المساواة أمام القانون ، والتمتع بجميع الحقوق المدنية بغير تمييز ، وممارسة الشعائر الدينية وفقاً للقانون بشرط ألا تستغل لأغراض سياسية وألا تسيء إلى الأمن العام أو الأخلاق العامة ، وعدم الرقابة على المراسلات إلا في حالات الطوارئ القومية ، وعدم التنق من البلاد ، كما يكفل حرمة البيوت والأشخاص ويمنع التفتيش غير القانوني .

وعلى كل فرد في الإمبراطورية واجب احترام وإطاعة الدستور والقوانين والمراسيم والأوامر والتنظيمات التي تصدر في الإمبراطورية . ويدين الرعايا الإتيويون بالاخلاص للإمبراطور والإمبراطورية . وعليهم واجب الدفاع عن الإمبراطور والإمبراطورية ضد جميع الأعداء الخارجيين والداخليين ، وأداء الخدمات العامة بما في ذلك الخدمة العسكرية حين يدعون إليها ، وممارسة حق الاقتراع الممنوح له طبقاً للدستور ( م ٦٤ ) .

هذه الحقوق التي اعترف بها الدستور يمكن تقييدها والحد منها .

---

لا اعتبارات تنبعث من احترام حقوق الغير وحياتهم وما يقتضيه الأمن العام والرفاهية العامة ، ولا ريب أن هذا النص الأخير الذي أوردته

---

المادة الخامسة والستون مرن للغاية ويمكن الاستناد إليه في إصدار القوانين واتخاذ التدابير التي تجعل حقوق المواطنين وحرياتهم غير ذات موضوع وعديمة الأثر من الناحية العملية .

والواقع العملي أنه بالرغم من نصوص الفصل الثالث من الدستور عن الحريات والحقوق والضمانات فإن تطبيقها لا يدعو إلى الرضاء من جانب الإتيوبيين المتشبعين بأفكار الحرية والديمقراطية . فالسلطات تحد من تكوين الجمعيات والمنظمات العمالية إن لم تمنعها بالفعل . وليس في البلاد أية تنظيمات سياسية . والصحافة ضعيفة ولا تلعب دوراً رئيسياً في حياة البلاد السياسية والاجتماعية . ويستشعر الناس الخوف من توجيه النقد حتى إلى كبار الموظفين العموميين .

وإذا كان الدستور الإتيوبي يفتقر إلى الروح الديمقراطية الصحيحة وإذا كانت نصوصه ليست موضع التطبيق الدقيق وإذا كان الإمبراطور ما يزال صاحب الكلمة العليا والسلطة الفعلية إلا أن هذا كله يجب ألا يقلل من المغزى الكبير الذي ينطوى عليه إصدار مثل هذه الوثيقة في بلد لم يعرف الدستور بالمعنى الحديث قبل عام ١٩٣١ . ومهما يكن من أمر فالعبرة ليست بالنصوص وحدها بل لابد من توافر المقومات اللازمة لنجاح الديمقراطية . وفي هذا المعنى تحدث الإمبراطور أمام البرلمان في الرابع من نوفمبر عام ١٩٥٥ فقال :

« إن أية وثيقة واحدة مهما كانت عميقة وشاملة لا تستطيع في حد ذاتها أن تحدث تقدماً دستوريا بعيد المدى وأساسياً . ولا يمكن أن

يتحقق تقدم دستورى إلا إذا كانت جذوره ممتدة فى التقاليد الأساسية للمجتمع الذى يقوم عليه هذا التقدم وعاداته وميوله فضلاً عن العادات القانونية .

إن تنمية الديمقراطية تتطلب إحداث تغييرات جذرية فى حياة الشعب الإتيوبى . فلا بد من القضاء على النظام الإقطاعى الذى ما يزال قائماً فى البلاد ، وتعميم التعليم بكافة مراحله ورفع مستواه لأن الفهم وارتقاء الوعي من الأسس التى يقوم عليها نجاح النظم الديمقراطية والسير قدماً بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذلك تتوافر العناصر التى تستطيع فهم هذه النظم والمحافظة عليها .

# الفصل السادس

## الأحوال الاقتصادية

### أهم معالم الاقتصاد الإثيوبي

يعتمد الاقتصاد الإثيوبي على الزراعة التي تكون ٨٠٪ من الدخل القومي ، أما الصناعة فنصيبها ضئيل إلى حد بعيد، ولم تأخذ البلاد بالكثير من أسباب الحياة المدنية ، وهذا يفسر قلة سكان المدن فلا يزيد عدد سكان المدن الخمس الرئيسية وهي أديس أبابا ، وأسمرا ، وهرر ، ودمية ، ودير داوة على ٤٢٪ من السكان .

وقد كان يمكن أن يؤدي تعدد الأقاليم المناخية في البلاد إلى وجود الكثير من المحاصيل الزراعية ، غير أن الزراعة مازالت متأخرة تفتقر إلى الأساليب الحديثة في الاستغلال والتنظيم . وليس في البلاد وسائل للري بالرغم من الأنهار والأخوار التي تمر بها ، بل إن الأرض نفسها تتعرض للتفتت إما نتيجة لإزالة الغابات أو لتدفق الأمطار بشدة عند منحدرات الجبال ، أو لجفاف الأرض بعد موسم الأمطار ؛ كما يرجع تخلف الزراعة كذلك إلى الأوضاع الاجتماعية السائدة في البلاد ؛ فالجزء الأكبر من الأرض الزراعية في أيدي حكام إقطاعيين



أو الكنيصة ، وكلاهما يعتمد على استغلال الفلاحين وهم أدوات الإنتاج الطيبة ذات التكاليف المنخفضة .

وأهم المحاصيل الغذائية التي تنتجها البلاد القطن وهو يشبه الشعير ؛ والشعير والقمح والذرة ، ويقدر إنتاج المحاصيل الثلاثة الأخيرة عام ١٩٥٨ بحوالى ٥١٠ ألف طن و ١٥٤ ألف طنا و ١٤٨ ألف طنا على التوالي . ويستخدم الشعير لكثيره غذاء للباشية ، وتزرع الحنظل والبقول والفاكهة على نطاق واسع ويصدر جانب طيب منها إلى الخارج ؛ كما تنتج البلاد مقادير وافرة من الحبوب الزيتية للاستهلاك المحلى والتصدير . ولعل أهم محصول تقدي للبلاد هو البن ؛ وبالرغم من جودته فسعره فى العالم منخفض لعدم نجاسه ، والإهمال فى جمعه وتعبئته ، ويقدر ما تصدره البلاد من البن فى السنوات الأخيرة بحوالى ٤٥ ألف طنا تبلغ قيمتها حوالى ١١٠ مليون ريال إتيوبى ( حوالى ١٥ مليون جنيه ) ؛ وتقدر نسبة صادرات البن إلى الصادرات الكلية فى الفترة من ١٩٥٧/٥١ بين ٥٢٪ و ٦٨٪ .

وبالرغم من صلاحية البلاد لزراعة القطن ومعرفتها إياه منذ زمن طويل إلا أنها لا تزرعه بدرجة كافية .

ولا تمثل الصناعة إلا قدراً ضئيلاً من الاقتصاد القومى الإتيوبى كما ذكرنا . ولا يزيد رأس المال المستثمر فى مختلف الصناعات على ما يتراوح بين ٧٥ . ١٠٠ مليون ريال إتيوبى ( ١٠ . ١٤ مليون جنيه مصرى ) .

ولعل قلة عدد العمال المشتغلين بالصناعة في البلاد يكشف عن صغر حجم المشروعات إذ قدر عدد المنشآت الصناعية في عام ١٩٥٦ ب ١٧٢ يعمل بها حوالي ١٢.٠٠٠<sup>(١)</sup> عامل بمتوسط ٧٠ عاملاً للمنشأة الواحدة؛ هذا وتقدر قيمة المبيعات الفعلية للمنتجات الصناعية بحوالي ٤٥ مليون ريال إتيوبي تبلغ نسبة الصناعات الغذائية منه بأكثر من الثلث وتمثل صناعة النسيج الثلث الثاني.

وليس في البلاد صناعة بالمعنى المعروف إذا استثنينا بعض صناعات غزل ونسج القطن والأسمت والسكر، واستخراج الملح، ومواد البناء والكبريت والصابون إلى غير ذلك من الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المحلية ولا تحتاج إلى رأس مال ضخيم. ومع ذلك فإن أغلب الصناعات في يد الأقليات الأجنبية؛ أما الأحباش فيمارسون الحرف اليدوية، ويرجع البعض سبب تخلف أهل البلاد في هذا المجال إلى عوامل اجتماعية وهي عزوف الأغنياء عن مزاولة الصناعة. وندرة المدخرات في الطبقات الدنيا؛ وما زالت الدولة قاصرة عن أن تلعب دوراً له أثره لترقية مستواها، وحتى الأجانب الذين يقبلون على الصناعة يشكون من جو الشك المحيط بهم، وعدم تشجيع الحكومة لهم، بالرغم من إصدارها القوانين التي تبدو في ظاهرها مشجعة لرأس المال الأجنبي واستثماره في البلاد.

---

(١) يشغل الأجانب وعددهم ٥٠٠ المراكز الرئيسية، ويقدر متوسط أجر العامل ب ٦٠ — ٨٠ دولاراً أمريكياً (بين ٢١، ٢٨ جنيه مصري في العام) ويرتفع أجر العامل الأجنبي إلى ١٠، ١٥ مرة أجر العامل الوطني.

أما عن الثروة المعدنية فيبدو أن البلاد غنية بها وإن كان الكشف عنها مازال متأخرا ، فتستخرج مقادير محدودة من الذهب ، كما توجد الميكا والرخام والملح الصخري والجرافيت ورواسب من النحاس والزنك ، ولم يثبت التنقيب عن البترول وجوده حتى الآن بكميات تجارية ...

وتؤدي صعوبة المواصلات ، وقلة رأس المال في البلاد ، وعدم استغلال مساقط المياه إلى التأخر ليس في استغلال إمكانيات البلاد فقط ، بل يؤدي أيضا إلى الحد من نمو التجارة ورفع مستوى معيشة البلاد بشكل عام . وإذا كان نصيب الفرد في القوة المحركة يمكن أن يكون مؤشرا للتقدم المادي لبلد ما فإننا نلاحظ أن نصيب الفرد من الكهرباء في السنة في إتيويا يبلغ حوالي ٤ كيلوات ساعة أي ربع ما هو عليه في تنجانيقا وسبعه في أوغندا .

وبالرغم من شك الوطنيين في الأجانب ومعاملتهم بحذر كنتيجة للتاريخ الطويل من الاحتكاك بهم ، إلا أننا مع ذلك نجد أن هناك قدراً لا بأس به من رأس المال الأجنبي المستثمر . ويرجع الجزء الأكبر منه إلى عهد الحكم الفاشستي . فحوالي ٩٠٪ من رأس المال الأجنبي في إريتريا إيطالي ، ومعظمه في أديس أبابا يوناني وأرمني ، وهناك بعض الاستثمارات الأجنبية التي جاءت نتيجة تشجيع الحكومة لها أو نتيجة لفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي . فهناك شركة «بس الفرنسية» وتعتبر أكبر منشأة لمعالجة البن للتصدير . وهناك شركة سويسرية إسرائيلية لأعمال حفظ اللحوم وتعبئة الحضر والتبريد . وتسكاد لأمضى سنة منذ

الحكم الوطنى سنة ١٩٤١ إلا ونجد اتيوبيا قد عقلت قرضا أو حصلت على معونة أجنبية . قدمت بريطانيا ٣١ مليون جنيه لموازنة الميزانية بين عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٥ ؛ وقدمت الولايات المتحدة ٥ مليون دولار فى شكل معدات ؛ وفى سنة ١٩٤٦ قدمت اعتمادا بنصف مليون دولار لتمكين البلاد من شراء مهمات حربية ؛ وقدم بنك التصدير والاستيراد وهو أحد البنوك الأمريكية الكبرى أكثر من قرض لشراء منتجات أمريكية أو للقيام ببعض المشروعات ، كما قدم البنك الدولى للإنشاء والتعمير وكذلك السويد قروضا مختلفة .

وتعكس الميزانية العامة للدولة مدى توازن القوى الداخلية ، فلا تزيد إيرادات الدولة على ٢٠٠ مليون ريال أو أقل من ١٢ ٪ من الدخل القومى ، ويأتى الجزء الأكبر من إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية ومن احتكار الدخان . أما الضرائب المباشرة فقليلة وتتألف من ضريبة الأرض ، وضريبة الدخل والأعمال ، ولا تدفع الكنيسة الضريبة الأولى ، ويعنى الدخل الناجم من الزراعة أو الحرف اليدوية من الضريبة الثانية . وما زالت البلاد تحتفظ بسياسات الضرائب البدائية كعوائد الخولية والضريبة على رؤوس الماشية . أما المصروفات فتكاد تمتصها بنود المخصصات الإمبراطورية والجيش .

والمشاكل الأساسية التى تواجه البلاد هى تخلفها وتحفظها أو تحفظ القائمين بالأمور فيها فى الأخذ بوسائل التحضير . غير أن الاحتلال الأجنبى والثورة الاستقلالية فى إفريقية والضعف السياسى الخارجى جعل البلاد فى حالة حساسة ، بعيدة عن الاستقرار الحقيقى .

## (١) الزراعة

يقوم الاقتصاد الإتيوبي بصفة أساسية على الزراعة ، فهي الحرفة التي تمارسها الأغلبية الساحقة من السكان ، والمصدر الأساسي للثروة القومية ، وتمثل منتجات المحاصيل النقدية نسبة عالية من صادرات البلاد .

وتبدو أهمية هذا القطاع من البيان التالي الذي يوضح أن نصيب الزراعة والغابات ومصائد الأسماك يقرب من أربعة أخماس المنتج القومي :

### المنتج القومي

( بملايين الريالات الإتيوبية )

السنة	المجموع الكلى	الزراعة والغابات ومصائد الأسماك	الصناعة الانشاء والنقل والتجارة العامة أخرى والدفاع	الإدارة خدمات			
١٩٥٧	١٥٠١	١١٤٦	١٤٥	٢٥	٧٧	٧٥	٣٣
١٩٥٨	١٦٨٦	١٣١٩	١٥٧	٢٦	٧٠	٨٠	٣٤

### الرموزيات المستخدمة

وتملك إتيوبيا من المزايا الطبيعية ما يؤثر عليها إذا ما أخذت بالأساليب الحديثة في الاستغلال والتنظيم أن تصبح من المراكز الرئيسية لتموين عدد من البلدان القريبة والمجاورة وبخاصة في الشرق الأوسط بالحبوب الغذائية ، كما يتيح التوسع في زراعة المحاصيل النقدية الحالية كالبن بل والقطن أيضاً

على نطاق واسع . فالمناخ في جملته مناسب لمختلف المحاصيل إلى حد بعيد كما أن تعدد الأقاليم المناخية بسبب تباين الارتفاع يجعل في الإمكان وضع سياسة سليمة لتنويع الإنتاج . وكمية الأمطار التي تسقط في البلاد يترتب عليها إمكانية ممارسة الزراعة على مدار السنة إذا ما نفذت سلسلة من مشروعات تخزين المياه سبياً والتربة جيدة وعلى درجة عالية من الخصوبة.

وبالرغم من تركيز الزراعة في المرتفعات الشمالية إلا أن هناك مساحات شاسعة تصلح للاستغلال الزراعي الواسع النطاق كالمشحدرات الجنوبية والجنوبية الشرقية من الوادي الشقي على طول نهر أواش .

### أسباب تخلف الزراعة

وبالرغم من وفرة المزايا الطبيعية وإمكانات الإنتاج تعتبر الزراعة الإتيوبية على ضوء المعايير الحديثة في الاستغلال على درجة كبيرة من التخلف وذلك لأسباب كثيرة نذكر منها :

( أولاً ) تتعرض التربة لفعل التآكل والتفتت erosion مما يضعفها ويقلل من إنتاجيتها . ولم تتخذ الحكومة حتى الآن التدابير اللازمة للتغلب على هذا الخطر بالرغم مما أشار به الخبراء من رجال هيئة الغذاء والزراعة والتوصيات التي تقدموا بها في هذا المجال .

( ثانياً ) يتركز المطر إلى حد كبير في شهور قليلة من السنة ، الأمر الذي ينجم عنه جفاف الكثير من الأنهار خلال الشطر الأكبر من العام فلا يستطيع الاستفادة منها لأغراض الري . ونظراً لافتقار



البلاد إلى تسهيلات الري تنساب المياه من الأرض وتركها تجف بعد ذلك .

( ثالثاً ) صعوبة المواصلات وتأخرها بسبب طبيعة البلاد الجبلية مما يعرقل نقل المنتجات الزراعية من موانئها ، ويحول دون اتجاه الفلاحين إلى التوسع في زراعة المحاصيل النقدية سواء للإستهلاك المحلي المباشر أو التصنيع أو التصدير ، كما أن قلة النقد السائل يجعل من العسير استغلال المساحات الشاسعة المتناثرة في مختلف أرجاء البلاد في الإنتاج الزراعي .

( رابعاً ) استمرار نظام الإقطاع الذي يضعف حوافز الفلاحين على العمل والإنتاج ، كما أن الاقطاعيين يعيشون في العادة بعيداً عن الأرض فلا يولونها العناية الواجبة وينفقون فائض الإنتاج الزراعي على مطالبهم الخاصة بدلاً من تخصيص الشطر الأكبر منها لأعمال الإصلاح والتحسين بما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج .

( خامساً ) غلبة الاقتصاد القائم على مجرد سد الاحتياجات المحدودة للفلاحين .

وهذا النظام يعتمد على الأساليب البدائية التقليدية كما أنه لا يساعد على إنتاج المحاصيل اللازمة للتبادل الداخلي والخارجي على نطاق كبير .

وهذا يفسر إلى حد بعيد ، إلى جانب عوامل أخرى ، جمود القطاع الريفي وعزله وانحطاط مستوى معيشة أهله .

( سادساً ) ومن العوامل الرئيسية في تخلف الزراعة وترتد إلى الجهل والعزلة التي رانت على البلاد قرونا طويلة ، بدائية الأساليب والآلات التي تستخدم في أداء مختلف العمليات الزراعية .

فالمحراث الذي يستعمله الفلاحون لا يقلب التربة تماما كما ينبغي وإنما يقتصر على كسر القشرة السطحية ، الأمر الذي يجعل من الضروري تكرار عملية الحرث وفي هذا تبديد للجهد ومضيعة للوقت .

وهذا المحراث ذو السلاح الضعيف لا يصلح إلا في التربة الرطبة أما الأرض الصلبة فإنها تقاومه بشدة ولا تستجيب له مما يحول دون الاستفادة من مناطق كبيرة بالرغم من ارتفاع مستوى صلاحيتها للزراعة .

وعملية التثنية تقوم بها الثيران التي تدوسها بأرجلها . وبعد ذلك يستخدم الجاروف والشوكة الحشبية في فصل التبن عن الحب ، ويعقب ذلك استعمال الغرايل للتنقية النهائية . إلا أن هذه الطريقة يترتب عليها أن تخرج الحبوب ممزوجة بالتبن والتراب ، وتقدر نسبة المواد الغريبة في الحبوب الممزوجة بما يعادل ١٥٪ من كميتها ، ويبدو الأثر الخطير بصفة خاصة في حالة المحاصيل المعدة للتصدير .

أضف إلى هذا كله سوء أماكن التخزين فلا تعدو أن تكون أجرانا من الطين والقش فلا تستطيع وقاية المخزون من

المؤثرات الجوية ، فضلاً عن أن الحشرات والطيور تسبب في  
فقد نسبة كبيرة من المحصول .

ومن عوامل ضعف الإنتاجية عدم الاهتمام بالتقاء البذور  
بما يؤدي إلى تدهور في غلة الفدان أو الوحدة الزراعية يقدر  
بحوالي الخمس .

والنقل بالعربات والعجلات لا يكاد يعرف في الريف  
الإتيوبي حيث يستخدم الفلاحون بدلاً من ذلك الحيل والبغال  
والخير والإبل .

( سابعاً ) عدم ميل الأمهرين إلى العمل اليدوى إذ يعتبرونه محطاً للقدر  
والكرامة ؛ بل إن الفئة منهم التى حصلت على تدريب على فى  
الشئون الزراعية تنفر من الاشتغال بالزراعة أو حتى الإشراف  
عليها وتفضل على ذلك الوظائف الحكومية مهما انخفض الدخل  
الناجم منها .

هذه الظاهرة الإجتماعية القائمة على احتقار العمل الإنتاجى  
ما زالت سائدة فى صفوف الطبقات الحاكمة ، ومن هنا تفسر عدم  
اهتمام الأخيرة بالأراضى التى فى حيازتها وتحسين أساليب  
زراعتها واستغلالها .

### المحاصيل الغذائية

وأهم المحاصيل الغذائية نبات يشبه الشعير يعرف باسم « تيف » ،

teff ( *eragrostis abyssinica* ) ويعتبر الغذاء الرئيسى للسكان فى أقاليم المرتفعات ، ومعظم الانتاج للإستهلاك المحلى إذ لاتصدر منه سوى مقادير صغيرة نظراً لعدم وجود طلب عليه فى الخارج .

ويليه من حيث الأهمية الشعير والقمح وأنواع متعددة من الذرة والسرغون .

وتعتبر إتيوبيا أهم البلدان الإفريقية الواقعة جنوبى الصحراء من حيث إنتاج الشعير الذى يبلغ ٦٠٠.٠٠٠ طن فى السنة ، ويستخدم غذاء للباشية .

وتزرع الحضر والبقول والفاكهة على نطاق واسع ويعد جانب منها للإصدار ، وكذلك تنتج البلاد مقادير وافرة من الحبوب الزيتية للإستهلاك المحلى والتصدير .

### المحاصيل النقدية

وفى مقدمة المحاصيل النقدية التى تنتجها إتيوبيا البن ، ومن الصعب الوصول إلى رقم صحيح يمثل حقيقة الانتاج وإن كان فى الوسخ أن نحكم على أهميته من البيانات التالية عن الصادرات منه فى السنوات الأخيرة ( ١٩٥٥ / ٥٦ — ١٩٥٧ / ٥٨ )

السنة	المقدار بالطن	القيمة ( بملايين الريالات الإتيوبية )
٥٥ — ١٩٥٦	٤٢٥.٠٠٠	٩٠.٣٢
٥٦ — ١٩٥٧	٤٤٥.٢٢٠	١٠٨.٨٢
٥٧ — ١٩٥٨	٤٤٥.١٢٣	١٠٨.٨٨

وتمثل قيمة الصادر من البن حوالى ٥٥ ٪ من قيمة الصادرات الكلية للبلاد . ويلاحظ انتظام الزيادة فى إنتاجه فى السنوات الأخيرة فالإنتاج عام ١٩٥٨ يزيد عنه عام ١٩٥٠ بنسبة ٤٠ ٪ .

وينمو البن برى فى الغابات ، كما يزرعه الفلاحون فى المساحات الصغيرة التى يستغلونها ، إلى جانب بعض المحاصيل الأخرى . وتوجد مزارع كبيرة وحديثة للبن يملكها بعض الأوربيين والحكومة ، إلا أن إنتاجها مازال ضئيلاً . والبن الحبشى من نوع جديد ويمكن أن يلعب دوراً أكبر فى الاقتصاد الإتيوبى لو حظى بالعناية الواجبة فى زراعته وجمعه وتعبئته . فى معظم الجهات يقوم الفلاحون مرة فى السنة بجمع الحبوب من الأشجار سواء أكانت ناضجة تماماً أم لم تنضج بعد . وبعد ذلك تسقط الحبوب التى يتم نضجها وتظل ملقاة على الأرض فترة طويلة عرضة للطيور والحشرات كما يفسد منها قدر غير قليل بسبب الرطوبة قبل أن يقوم الفلاحون بجمعها . والأساليب المتبعة فى التنظيف والتعبئة رديئة للغاية ولذلك تعم الشكوى من مرارة طعم البن الحبشى وامتزاجه بالتراب وميله إلى التخمر ، كما أن عدم تصنيف البن المصدر طبقاً لمواصفات دقيقة يتردى إلى انخفاض سعره فى العالم كما أنه لا يلقى الإقبال الذى يتفق مع جودته ويتعرض للمنافسة الشديدة من جانب البلدان الأخرى المنتجة له مثل البرازيل .

ولمعالجة حال الزراعة بشكل عام تقدمت هيئة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة فى عام ١٩٥٥ بطائفة من التوصيات إلى الحكومة الإتيوبية نعملها فيما يلى :

١ — إنشاء هيئة حكومية ( على غرار المتبع في البرازيل وتنجانيقا بالنسبة إلى البن وكذلك في غانة بالنسبة إلى الكاكو ) للإشراف على تنسيق عمليات الإنتاج والإعداد والتعبئة والتسويق .

٢ — إنشاء عدد من المزارع النموذجية الحكومية حيث يتلقى الفلاحون عن طريقها التدريب الصحيح .

٣ — إقامة مراكز للأبحاث الفنية لدراسة التربة وطرق الزراعة وزيادة الغلة ولاختيار أنواع البذور وما إلى ذلك .

٤ — وضع مواصفات عالية ودقيقة للبن الحبشى والإشراف على تنفيذها وذلك بقصد المحافظة على سمعته ومستواه في الأسواق الخارجية .

٥ — العمل على تحويل الغابات البرية الحالية إلى مزارع من الطراز الحديث ذات كفاية إنتاجية عالية .

٦ — تحسين المواصلات إلى مناطق البن وهي حالياً منعزلة ومتباعدة ويصعب الوصول إليها .

وإذا استثنينا ما عمله الحكومة الإثيوبية من أجل إنشاء الطرق الحديثة فإنها لم تتخذ إجراءات فعالة لإخراج معظم التوصيات سالفة الذكر إلى حيز التنفيذ ، الأمر الذى يزيد متاعب البلاد الاقتصادية سيما والبن كما ذكرنا يعتبر من أعمدة الثروة القومية ومن المصادر الأساسية لحصول البلاد على حاجتها من العملات الأجنبية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .



وعرفت الحبشة القطن من زمن بعيد ولكنه لم يلق العناية الواجبة كما حدث في السودان المجاور مثلاً. ولقد جرت أول محاولة على نطاق واسع لزراعة هذا النبات خلال الفترة التي خضعت فيها البلاد للحكم الإيطالي . حيث خصصت لهذا الغرض خمسة أقاليم في كل منها مركز للحلج والتعبئة ولكن هذه المحاولات زالت تماماً بعد انتهاء السيطرة الإيطالية ، وكان المنتظر أن تبقى عليها الإدارة الوطنية وتعمل على الاستفادة منها . والواقع أن للقطن مستقبلاً باهراً بسبب صلاحية المناخ وجودة التربة وكفاية الموارد المائية ، ويقدر أن في البلاد مساحات تتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين فدان يمكن زراعة القطن فيها لإنتاج حوالي ٤٠٠.٠٠٠ بالة في السنة . وللقطن كالبث أهمية حيوية لرفع مستوى المعيشة في إثيوبيا ، فإلى جانب كونه من المحاصيل النقدية التي تسهم إلى جانب البث في دعم الاقتصاد القومي ، فإنه الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه صناعة غزل ونسج كبيرة لسد حاجات السكان من الكساء . وتبدو أهمية الناحية الأخيرة إذا ذكرنا أن إثيوبيا تشتري من الخارج من المنتجات القطنية ما يعادل ثلث قيمة واردات البلاد الكلية ، وهذا بالرغم من انخفاض معدل الاستهلاك . وكذلك يلاحظ أن مصانع النسيج في أسمرة ودير داوه وأديس أبابا تقوم على استيراد حاجاتها من القطن الخام والغزل .

إن العقبات القائمة في وجه زراعة القطن حتى الآن تتمثل في .

١ - قلة رؤوس الأموال في أيدي الفلاحين .

٣ - إهمام كبار أصحاب الأرض بانفاق ما يحصلون عليه من دخل في أمور غير منتجة .

٣ — حاجة زراعة القطن إلى مستوى فنى يفوق المستوى السائد فى الزراعة الإثيوبية بشكل عام .

وهذه العقبات تجعل من المحتوم أن توجه الدولة اهتماما إلى إنشاء المزارع الحديثة للقطن وتزويدها بالبذور الصالحة وتسهيلات الرى والآلات الحديثة ، أسوة بما هو متبع فى الخارج ، ولعلها تستطيع الاستفادة فى هذا الصدد من تجارب السودان المجاور بمشروع كالدى نفذ فى إقليم الجزيرة .

والجدول التالى يوضح حالة الإنتاج الزراعى خلال الفترة ( ١٩٥٠

- ١٩٥٧ ) :

— ١٢٦ —

الإنتاج من الفلات الرئيسية  
( بآلاف الاطنان )

( السنوات )

المحصول

١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠
٥١٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
١٤٨	١٥٨	١٦٢	١٦٠	١٧٠	١٦٠	١٥٧	١٣٨
١٧٣٩	١٨٨٢	١٨٧٢	١٩٢٤	١٨٣٢	١٦٧٣	١٦٩١	١٤٦٣
١٥٤	١٨١	١٨٤	١٧٥	١٨٨	٦	١٩٤	٩٥
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
—	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	—	٢٧	٢٥
٣٤	٢٥	٢٨	٣٨	٧٩	٢٦	٢٥	٢٧
٤٨	٥٢	٥٤	٤٦	٤٠	٤٢	٢٥	٣١

الشعير

الذرة

الدخن والسرغون

القمح

مواد غذائية أخرى

البطاطا واليام (١)

السهم

الن

(١) اليام yams درنات توكل كالبطاطس.

## وسائل الإصلاح

ولا ريب أن في مقدمة المهام التي يتعين الاضطلاع بها العمل على رفع مستوى الزراعة الأمر الذي يمكن أن يتحقق بوسائل عدة منها :

( أولاً ) وضع سياسة واضحة محدودة الاهداف بقصد التغلب على الآثار السيئة الناجمة من عملية تآكل التربة ، وتوفير تسهيلات الري حتى يتسنى استغلال مساحات واسعة تقتصر إلى المياه معظم السنة بالرغم مما تتميز به من جودة التربة .

( ثانياً ) تحسين الأساليب الفنية ومن ذلك :

( أ ) الاهتمام بانتقاء أفضل أنواع التقاوى من الأنواع المحلية أو باستيراد أوفرها غلة من الخارج .

( ب ) العمل على نشر الآلات الزراعية غير المعقدة والتي يستطيع الفلاح الإتيوبي استخدامها ولكنها تمتاز من ناحية الكفاية عن الأدوات المستعملة حالياً ، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من التجارب التي طبقتها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية . أما في المناطق الكبيرة التي يراد استغلالها ولا تتوافر فيها الأيدي العاملة المدربة فيجب الاعتماد على الآلات الميكانيكية الحديثة .

( ج ) توجيه العناية إلى رفع المستوى التعليمي للفلاحين فالامية والجهل من أكبر عوامل تخلف الزراعة .

( د ) الإكثار من مراكز التدريب ومعاهد الأبحاث والمزارع النموذجية .

( هـ ) توفير العدد الكافي من ذوى الخبرة فى الشؤون الزراعية المختلفة بالتوسع فى إنشاء المعاهد والكليات الزراعية المتوسطة وإيفاد البعث واستقدام الخبراء . وهنا ننبه إلى أن العبرة ليست بالخبراء فحسب وإنما بتنفيذ التوصيات التى يقدمون بها ، وهو ما لاحظناه بشأن المقترحات التى تقدم بها خبراء هيئة الغذاء والزراعة والتى لم تبذل السلطات جهدا حقيقيا من أجل العمل بها .

( و ) إعداد برنامج على نطاق قومى لإنشاء الصوامع والمخازن الحديثة .

( ثالثا ) ولعل فى مقدمة طرق الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى إلغاء النظام الإقطاعى الذى يعتبر عقبة كبيرة فى سبيل تنمية الإنتاج من جهة ، وإقامة الديمقراطية من جهة أخرى ، وإخراج جماهير الفلاحين وهم الغالبية الساحقة من السكان من مرحلة العبودية والخنوع إلى الشعور بالكرامة واحترام الذات واحتمال المسئوليات . ولا ريب أن إزالة الإقطاع تثير مسائل على جانب كبير من الأهمية تتصل بالوضع الذى يعقبه أو يحل محله . وقد يبدو من النظرة الأولى أنه يمكن أن تمنح الأرض للفلاحين أنفسهم وفق نظام الملكية الفردية الخاصة ، غير أن ذلك قد ينطوى على أضرار يحسن أن تكون موضع الدرس والبحث ،

ذلك أن القطع الصغيرة التي سوف تؤول إلى الفلاحين ،  
بالإضافة إلى فقرهم وجهلهم ، لن يترتب عليها تحسين ملبوس  
ولنما ستظل تتبع الأساليب البدائية التي أشرنا إليها عند  
الحديث عن أسباب التخلف الزراعي ، وعلاوة على ذلك  
فإن الفقر سوف يدفع بالكثيرين من صغار الملاك الجدد  
إلى بيع أراضيتهم في فترات الأزمات ، أو الفرق في الربا<sup>(١)</sup>  
وتكون النتيجة أن تظهر على المسرح طبقة جديدة من كبار  
الملاك سواء من أعيان الريف أو من الذين يحصلون على  
ثروتهم من طريق الربا أو التجارة أو الصناعة ، وهي طبقة  
تحل محل الإقطاعيين الحاليين ، وإذا بالهوة الحالية بين قمة الهرم  
الاجتماعي وقاعدته في القطاع الريفي تزداد اتساعا أو على  
الأقل تبقى على ما كانت عليه منذ القدم .

وتلافيا للأخطار التي تنجم من تطبيق نظام الملكية  
الفردية الخاصة يقترح البعض الأخذ بأسلوب الزراعة التعاونية  
في الإنتاج والتسويق . إلا أنه ينبغي أن نلاحظ أمراً له أهميته  
ذلك أن النظام التعاوني كى يؤدي ثماره على النحو السليم يتطلب  
مستوى عالياً من التعليم بل والحضارة وهذه جميعاً من العناصر  
التي يفتقر إليها المجتمع الانيوني وبخاصة في الريف . أضف إلى

---

(١) ظهرت في مصر مثل هذه الآثار في القرن التاسع عشر وأوائل  
القرن العشرين .



هذا أن بعض من تناولوا هذا الموضوع بالبحث يذكرون أن حكومة إتيويا لا تنتظر بعين الرضاء إلى مثل هذا العمل التعاوني خشية أن ارتباط الفلاحين قد تترتب عليه نتائج سياسية بالغة الخطورة تصل بتطبيق الأساليب الديمقراطية في الإدارة والحكم .

ويعتقد البعض أن الحل السليم في ظروف التخلف الاجتماعي في إتيويا الأخذ بنظام المزارع الجماعية *collectivi sation* ، فتتكون مزارع أو وحدات كبيرة تتفق مع الاعتبارات الاقتصادية وتستخدم فيها أحدث الأساليب والأدوات ، وتقام بها المراكز النموذجية ومراكز التدريب ، والمخازن الحديثة ، وتنشأ الصناعات الصغيرة التي توفر بعض العمل والحاجيات المحلية إلى جانب استغلال الفائض من بعض الإنتاج الزراعي ، وتوفير الخدمات الصحية والثقافية اللازمة من مدارس ومستشفيات وأندية ، كما تخصص المساحات الكافية لتربية الحيوان حينما تكون الأحوال الطبيعية ملائمة . ومن الخطأ الظن بأن الاقتراح المشار إليه منبعث من أيديولوجية معينة بل الواقع أنه منبثق من الأحوال السائدة ومن الدافع على تطوير الاقتصاد الزراعي بخطى سريعة ومنظمة . وكذلك فإنه يجعل في الإمكان وضع سياسة مرسومة للتنمية الزراعية تراعى فيها ظروف المناخ والتربة والمواصلات بالنسبة إلى المحصولات المختلفة . وكذلك فالنظام المقترح لا يتعارض مع

الأوضاع السائدة في البلاد بأى حال من الأحوال لأن الأرض في الوقت الحاضر ملك للدولة أو الأسرة المالكة والكنيسة وقلة من الأعيان تستغلها لمصلحتها الذاتية وإن كانت نظرياً ملك الدولة (١) . أما الفلاحون أنفسهم أى أولئك الذين يقومون بعملية استغلال الأرض فلا يزيدون عن كونهم عبيداً لهم فليس لهم من حق سوى الزراعة مقابل الأعباء الثقيلة المفروضة عليهم والتي لا تترك لهم غير الكفاف . وتطبيق نظام المزارع الجماعية لن يترتب عليه أى تأثير سىء بالنسبة إلى هذه الفئة ووضعها الاجتماعي وإنما سوف يؤدي إلى اشتراك أفرادها في العملية الزراعية التي يدركون أن ثمارها سوف تعود عليهم من حيث رفع مستواهم المادى والاجتماعى وتخليصهم من منزلة الاستعباد التي يعيشون فيها .

( رابعا ) نزع أملاك الكنيسة التي تمثل نسبة كبيرة من الأرض في البلاد ، وهذا الأمر نتيجة منطقية لإلغاء الإقطاع . إن للكنيسة وظيفة ذات طابع خاص تتعلق بحياة الناس الروحية وعلى الدولة بمواردها العامة أن تمكنها من القيام بواجبها الدينى . وما دامت الدولة تتولى الإتفاق على الكنيسة فليس للأخيرة

---

(١) هذه نفس الفلسفة التي تحكم الملكية في كثير من البلدان القديمة ، وبلاد الشرق الأوسط بصفة خاصة .

الحق في تملك هذه المساحات الشاسعة<sup>(١)</sup> . وقد يعترض البعض على هذا الرأي بقولهم إن الكنيسة تضطلع بواجبات أخرى غير الناحية الدينية البحتة ، مثل إنشاء المدارس وتقديم المعونة للفقراء والمحتاجين . وهذا صحيح إلى حد ما ولكن الملاحظ أن التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى من وظائف الدولة ذاتها والتي تعتمد على الأموال التي يؤديها دافعو الضرائب ، وهذا ما تسير عليه البلدان التي خرجت من دائرة التخلف . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فباستثناء المدارس الدينية البحتة فالتعليم العام يشق مراحله يجب أن تتولاه الدولة طبقا للأهداف التي تضعها نصب أعينها وتعمل على تحقيقها لخير المجتمع ، ولسنا بحاجة إلى الإشارة إلى انحطاط مستوى المدارس التي تديرها الكنيسة الإتيوية .

ولقد سبق لنا القول إن الكنيسة قوة سياسية كبيرة في البلاد وتمثل روح الجود والمحافظة على القديم غير المتطور والمعارضة في عمليات الإصلاح والتجديد وإقامة أى شكل من أشكال الديمقراطية . وكذلك قلنا إن عدد رجال الدين في إتيونيا كبير إلى حد لا مثيل له في أى بلد آخر في العالم الحديث ، الأمر الذى معناه أن نسبة كبيرة من القوة

---

(١) الفكرة من تملك الكنيسة للاقطاعات هي عدم وضوح دور الدولة إزاء الأفراد وقيام الكنيسة بالخدمات الاجتماعية والدينية وغيرها وكلها مهام تتولاها الدولة في المجتمع الحديث .

البشرية معطلة عن المشاركة في الإنتاج القومى. هاتان الظاهرتان موضع النقد الشديد والشكوى المريرة من جانب الطبقة المتعلمة في إتيوبيا ، ولا مرأى في أن تغيير الأوضاع لخير المجتمع الإتيوبى سوف يتحقق بنزع ملكية المساحات الشاسعة من الأرض التى فى حوزة الكنيسة الإتيوبية .

(خامسا) مواصلة سياسة التوسع فى إنشاء شبكة الطرق الحديثة مما يؤدي إلى ربط أجزاء البلاد بعضها ببعض ورفع الكفاية الإنتاجية وإمكان تصريف المنتجات ، فضلا عما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من استغلال مساحات واسعة مازالت مهمة لصعوبة الوصول إليها بسبب طبيعة البلاد الجبلية .

### ٣ — الصناعة

لا تمثل الصناعة سوى جزءا صغيرا للغاية فى الاقتصاد القومى الإتيوبى الأمر الذى يدل عليه أن نصيبا من المنتج القومى البالغ ١٦٨٦ مليونا من الريالات الإتيوبية <sup>(١)</sup> عام ١٩٥٨ لم يتجاوز ١٥٧ مليونا أى ما يعادل ٩.٤ ٪ ، ويبدو أن الرقم الخاص بها يشتمل على الحرف اليدوية كما أنه يتسم بقدر من المغالاة نظرا لعدم دقة الإحصائيات التى تنشرها المصادر الرسمية أو شبه الرسمية .

---

(١) الدولار الإتيوبى = ٤٠ سنت ( الولايات المتحدة الأمريكية ) .

٧ دولار إتيوبى = جنيه استرلينى .

ويرجع تأخر الصناعة إلى أسباب واعتبارات منبعثة من ظروف البلاد الطبيعية والسياسية والاجتماعية ، وتذكر منها :

( أولاً ) صعوبة المواصلات الداخلية بسبب طبيعة البلاد الجبلية وعدم صلاحية الأنهار للملاحة . وتبدو أهمية هذا العامل بصورة أشد وضوحاً في حالة الثروة المعدنية إذ تصبح عملية التنقيب كثيرة الكلفة مما يقلل — إلى جانب اعتبارات أخرى — من إمكانيات استغلالها على نحو اقتصادي سليم .

( ثانياً ) عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنشاء الصناعي بسبب عدم إقبال أهل البلاد على هذا القطاع من الاقتصاد القومي نتيجة شكهم فيه ، وضآلة المدخرات نظراً للفقر الذي يسود الأغلبية الساحقة من السكان . هذا فضلاً عن أن أصحاب الدخول الكبيرة من الإقطاعيين يبدونهم في نواح غير إنتاجية على ما سبق لنا الحديث عنه . ولم يستطع رأس المال الأجنبي أن يلعب دوراً بارزاً وبخاصة في مجالات الاستغلال المعدني والمرافق العامة نتيجة الارتياح الشديد الذي يساور النفوس من ناحية الأجانب وأطماعهم الاستعمارية . وهذا الارتياح الذي ما زال على قوته وحده تفسره العزلة الطويلة التي عاشت فيها البلاد فضلاً عن المحاولات التي بذلت لاستعمار البلاد وبخاصة من ناحية إيطاليا والتي بلغت ذروتها حين احتلتها في عهد النظام الفاشي الذي أقامه موسوليني .

( ثالثاً ) نقص الخبرة الفنية نظراً إلى قصور التعليم بشكل واضح . ولم يبدأ استخدام الخبراء الأجانب على نطاق واسع نوعاً إلا في السنوات الأخيرة .

( رابعاً ) عدم توافر الوقود . فإنتاج الكهرباء لم يتجاوز ٧٢٥٦ مليون كيلوات ساعة في عام ١٩٥٧ . كما أن الأبحاث التي تجرى منذ سنوات لم تسفر بعد عن كشف موارد بترولية كافية صالحة للاستغلال التجاري . وتستورد البلاد من الخارج حاجتها من الفحم والبتروول ومشتقاته .

### مواضع الصناعة في إثيوبيا

ويلاحظ على الصناعة في إثيوبيا وإريتريا ، كما هو الشأن في البلدان المتخلفة بوجه عام ، الأمور التالية :

١ — صغر حجم الغالبية الساحقة من المشروعات الصناعية. والواقع أن عبارة « المنشآت الصناعية » *industrial establishments* الواردة في الإحصائيات التي تديعها المصادر الرسمية لا تعدو أن تكون حرفاً يدوية تجري ممارستها في ورش أدخلت عليها بعض المعدات والأساليب الحديثة .

٢ — البساطة النسبية التي تتصف بها العمليات والأساليب المستخدمة في الصناعة .



٣ — تركز الجانب الأكبر من المصانع والمنشآت الصناعية في العاصمة وعدد قليل من المدن الرئيسية أو في الجهات المحيطة بها والمجاورة لها . وهذه ظاهرة طبيعية حيث يعظم الطلب في أمثال هذه المناطق على منتجات الصناعة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة نسبياً فيها ، ووجود طبقة بورجوازية من موظفي الحكومة والشركات والمشتغلين بالتجارة والنقل ، هذا فضلاً عن كثرة الأجانب بالمدن ، وإقامة الأعيان من الإقطاعيين وأمثالهم وبخاصة في العاصمة حيث مستوى الحضارة أعلى منه في الريف .

٤ — ويلاحظ أنه نظراً لعزوف أهل البلاد عن ميدان الصناعة الذي يتطلب كفاءة فنية وروحاً عالية من الإقدام والمخاطرة ، ونظراً لعدم توافر المدخرات الساعية وراء الاستثمار والفائضة عن حاجة الزراعة مثلاً ، قام معظم المشروعات الصناعية على أيدي الأجانب المقيمين في البلاد وبفضل رأس المال الأجنبي ( مما سنعرض له فيما بعد ) .

٥ — إشترك الحكومة على نحو مباشر في عملية الإنشاء الصناعي محاولة منها لسد الفراغ الناجم عن عدم وجود رأس المال المحلي وقلة ورود رأس المال الأجنبي . وهذا الاجزاء تلقى مثيلاً له وعلى نطاق أوسع بكثير في عدد من البلدان الحديثة الآخذة بأسباب النهوض الصناعي .

## التعدين

ما زالت حقيقة الثروة المعدنية مجهولة إلى حد بعيد حيث لم تجرأ بحاث دقيقة وافية للكشف عنها وتعرف مواطنها وتقدير إمكاناتها من حيث المقادير والاستغلال . فالظروف السياسية التي مرت بها البلاد خلال تاريخها الطويل بما صحبها من ضعف الأمن والاستقرار الداخليين ، وروح الشك التي تملأ النفوس من ناحية الأجانب سواء أكانوا من التجار أم من رجال الأعمال ، وعدم اهتمام الحكومة الوطنية بشئون الثروة المعدنية بسبب التخلف العام الذي سيطر على المجتمع — كل ذلك كان من العوامل التي حالت دون إفساح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية لممارسة هذا النشاط ، بخلاف الحال في عدد من البلدان الإفريقية الأخرى مثل اتحاد جنوب إفريقية والكنغو وروديسيا الشمالية وغانة وغيرها حيث سار استغلال الثروة المعدنية بخطوات واسعة نظراً لوجود أقليات بيضاء كبيرة وذات نفوذ من جهة ، ولأن السيطرة السياسية على تلك البلاد وفرت كافة التسهيلات للشركات الأجنبية المشتغلة بشئون التعدين، وإن كنا نبادر إلى القول أن الاستغلال التعديني في تلك البلاد كان لحساب الأقلية البيضاء المستوطنة بالبلاد أو للاحتكارات الأجنبية ولم يكن لحساب أهل البلاد أنفسهم ولما فيه خيرهم الحقيقي . ويضاف إلى العوائق القائمة في وجه استغلال هذا القطاع من الاقتصاد القومي صعوبة المواصلات الداخلية مما أشرنا إليه في أكثر من موضع .

ويوجد الذهب في سيدامو ووليغا Wollega وجوجام ، إلا أن أساليب الاستخراج بدائية ومن هنا نجد الإنتاج قليلاً جداً إذ لم يتجاوز ٢٧٩٩ أوقية في عام ١٩٥٨ . ويلاحظ أنه من القرض الذي قدمه بنك النديزو الاستيراد بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٦<sup>(١)</sup> اشترت الحكومة الإثيوبية عام ١٩٥١ بعض الآلات الحديثة لاستخراج الذهب في المناجم التي تملكها ، غير أن التنفيذ تعطل عمداً ، ويشك في أن لبعض كبار الموظفين المسؤولين دخلاً في ذلك إذ يبدو أن لهم مصلحة في الإبقاء على الأوضاع العتيقة السائدة بدون تغيير ، فلم يتعاونوا مع الخبراء الأجانب الذين جيء بهم لهذا الغرض ، وأهملوا استيراد قطع الغيار اللازمة .

وفي أكتوبر من عام ١٩٥٣ جرت محاولة لإنقاذ المشروع فتكونت لجنة التعدين الإثيوبية الإمبراطورية ، برأس مال قدره مليونان من الريالات الإثيوبية وبرئاسة وزير المالية في ذلك الحين ماكونن هابتولود Makonen Habtewold . ولكن الرجل لم يكن متحمساً للأمر ، بل لعل الأقرب إلى الواقع أنه كان يضع مختلف العراقيل في سبيل التنفيذ بالرغم من أن زيادة الإنتاج من الذهب بما يعود على البلاد بفوائد جمة سواء بتصدير جانب منه إلى الأسواق الخارجية أو بيعه في الداخل ، وفي هذا خير للخزانة إذ تحصل على الرسوم المفروضة على هذا المعدن .

---

(١) سنتحدث عن القروض التي حصلت عليها الحكومة الإثيوبية في موضع قادم من هذا الفصل .

وإذ لم تستطع اللجنة الاضطلاع بواجبها تقرر حلها بعد قرار إنشائها بغامين .

ومن المعادن المعروفة الآن الميسكا mica على مقربة من بلدة نيجو Neggo في مقاطعة وليجا ، والرغام ، والملح الصخري في صحراء دانكاليا وعلى مقربة من ميجا Mega على حدود كينيا وقد بلغ إنتاجه ٢٣٠.٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٧ ، وكذلك الزنجفر cinnabar . وهناك مقادير من فحم الليجنيت في وليجا وأجزاء من إقليم شوا وأيضاً في منطقة بحيرة تانا ، كما نلتقى البلاتين في المقاطعة الأولى . وعلى مقربة من هرر Harar اكتشف الجرافيت وهو من نوع جيد ولكن لم تتخذ حتى الآن التدابير للتوسع في استخراجه . ويقال أيضاً إن في جبال تشرشر Chercher الواقعة في الجانب الغربي من هرر رواسب من النحاس والزنك .

وتجرى الأبحاث على أملاح الصودا في سهول دنكاليا بالقسم الشمالي من البلاد . وفي السنوات الأخيرة بدأ الاهتمام من جانب الشركات الأجنبية بالتنقيب عن البترول ، فحصلت شركة سنكلير Sinclair الأمريكية على امتياز لهذا الغرض وأنفقت حوالي عشرة ملايين دولار ولكنها أعلنت في عام ١٩٥٧ أنها لم تتمكن من الوصول إلى نتائج إيجابية . وكذلك منح امتياز البحث عن البترول في أوجادين إلى إحدى الشركات الألمانية . ولا تقف الأبحاث البترولية عند حد إثيوبيا فحسب بل وتمتد إلى إريتريا أيضاً .

وما من شك أن تطور الزراعة والصناعة والنقل على الأسس الحديثة

يتطلب بذل المزيد من الجهد من أجل توفير القوة المحركة سواء من الفحم أو البترول وهذا بخلاف الكهرباء التي يمكن توليدها من المساقط المائية الكثيرة في البلاد .

والواقع أن الكشف عن الثروة المعدنية الدفينة والتوسع في استغلال المعادن المعروفة الآن لم يلقيا الاهتمام بالدرجة الكافية . وفي مقدمة ما يتعين عمله الاستعانة بالخبراء والإخصائيين على أوسع نطاق ممكن سواء من طريق الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أو باستقدامهم من الدول التي ليست لها أهداف سياسية من وراء الخبرة الفنية التي تقدمها . ولا مفر من قيام الحكومة الإتيوية بدور إيجابي مباشر في عمليات التنقيب والاستغلال بإنشاء هيئات عامة لهذا الغرض أو بالاشتراك مع الشركات الأجنبية بشكل لا يضر الاقتصاد القومي . وتستطيع الحكومة الحصول على الأموال اللازمة إما من مواردها فإن قصرت فبطريق الاقتراض لهذه الأغراض الإنتاجية .

### الصناعات التحويلية الرئيسية

وأهم منتجات الصناعة التحويلية غزل ونسج القطن وعمل الأسمنت والسكر واستخراج الملح وصناعة السجاير ومواد البناء وقطع الأخشاب من الغابات وعمل الأثاث والأحذية وقطع الأحجار وصنع الكبريت والصابون وطحن الغلال وتجهيز البن .

وبلاحظ أن معظم الصناعات القائمة تعتمد على المواد الأولية المحلية

من الغابات والمحاجر والإنتاج الزراعى كالحبوب والزيوت النباتية . أما الصناعة القطنية فتستورد حاجتها من القطن الخام والغزل من الخارج ولهذا فمن الضرورى وضع برنامج لزراعة القطن على نطاق واسع كما سبق لنا القول . هذا وقد قامت إحدى الشركات الهولندية بإنشاء مزرعة لإنتاج قصب السكر ومصنع لتكرير السكر والمجال واسع أمام هذه الناحية .

### مادة الصناعات والإنتاج الصناعى

والبيانات المنشورة عن الصناعة فى إتيوبيا غير وافية وتفتقر إلى الدقة لأسباب نذكر منها :

١ — ضعف الأجهزة الإحصائية من الناحية الفنية لقلة عدد الأيدي العاملة فيها من ذوى الاختصاص والكفاية ، وضآلة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض .

٢ — تضارب الأرقام بشكل يلفت النظر عما يؤكد عدم الدقة فى جمع البيانات ومن ذلك مثلاً ذكر أن عدد المنشآت الصناعية كان ١٧٢ فى عام ١٩٥٤ طبقاً لإحصاء نشرته وزارة التجارة والصناعة ، ولكن الوزارة الأخيرة ذكرت فى إحصاء آخر عن عام ١٩٥٥ أن عدد تلك المنشآت كان فى تلك السنة ١٣٦ فقط .

٣ — بعض الإحصائيات يشمل إريتريا والبعض الآخر يستبعدهما مما يجعل من العسير الحصول على صورة واضحة عن حالة الصناعة فى البلاد كلها .



٤ — إن جانباً من الإنتاج الصناعي مصدره الحرف البدائية الصغيرة التي تشبع الحاجيات المحلية وبخاصة في القطاع الريفي والمدن الصغيرة . وهذا الإنتاج لا تتضمنه الإحصائيات الرسمية المنشورة .

٥ — تفور الصناع الوطنيون من الإدلاء بالبيانات اللازمة إما بسبب الجهل وإما نتيجة الشك في الإجراء المطلوب منهم خشية أن يكون وسيلة لفرض مزيد من الأعباء المالية .

٦ — ميل الجهات الرسمية إلى المبالغة في ثمار الإنتاج الصناعي رغبة منها في إعطاء الرأي العام العالمي فكرة أضخم من الحقيقة عن التقدم الصناعي وارتفاع مستوى المعيشة والأخذ بأسباب الحضارة الحديثة .

٧ — صعوبة الحصول على بيانات صحيحة فيما يتعلق بالأجور والمرتبات .

٨ — ومن الملاحظ أن الكثير من الأرقام التي تنشرها الهيئات الرسمية لا تزيد عن كونها تقديرات لا تمثل الحالة القائمة فعلاً ، بل إن وزارة التجارة والصناعة ذاتها أشارت لمناسبة الإحصاء الذي نشرته عام ١٩٥٦ بأنه لا ينبغي وصف البيانات الواردة فيه بالدقة .

ولقد قامت وزارة التجارة والصناعة بأول مجهود عام لبيان مركز الصناعة الإتيوبية وذلك عن السنوات الممتدة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ ، ونشرت النتائج في مارس من عام ١٩٥٦ . وطبقاً لهذا الإحصاء زاد عدد المنشآت الصناعية من ١٠٧ إلى ١٧٢ كما ارتفع عدد المستخدمين فيها من ٧٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ خلال الفترة ذاتها<sup>(١)</sup> ومن العدد الأخير

---

(١) بما في ذلك الكهربائيين إلا أن التعدين والانشاء مستبعدان من هذا البيان.

حوالى ٥٠٠ من الأجانب يشغلون المراكز الرئيسية نظرا على ما يبدو لعدم توافر من يشغلها من أبناء البلاد من جهة كما ترجع هذه الظاهرة من جهة أخرى إلى أن معظم المشروعات وبخاصة الكبيرة والمتوسطة منها أقامها الأجانب . وكانت قيمة المبيعات الكلية من إنتاج الصناعة ٤٤٦ مليوناً من الريالات الإتيوية عام ١٩٥٤ مقابل ٢٨١ مليوناً عام ١٩٥١ (١) . وأكبر بند في هذه المبيعات تمثله الصناعات الغذائية والنباتية كالزيوت النباتية والدقيق والسكر وحفظ الطماطم ، وكانت نسبته ٣٧ ٪ .

### إنتاج بعض المصنوعات الرئيسية

السنة	السكر	إغزل القطن	الاسمنت	البيرة	السجائر
	( بآلاف الاطنان )			آلاف الهيكستولترات	( بالملايين )
١٩٥٢	—	٠.٧	١٠	٦	٨٣
١٩٥٤	٣	١.٧	١٣	١٥	١١٢
١٩٥٥	١٧	—	٢٢	١٣	١٢٨
١٩٥٦	١٨	٢.٣	٢٧	١١	١٨٦
١٩٥٧	٣٠	٣.٥	٢٢	٥	٢٣٥

(١) باستثناء التعدين والإنشاء .

وبلغ الإنتاج عام ١٩٥٧ من الكهرباء ٧٢٠٥٦ مليون كيلووات ساعة ( منها ٣٣٠.٦ من المحطات المائية ٣٩٥ من الحرارية ) ويقدر المتوسط بالنسبة إلى الفرد بحوالي ٤ كيلووات ساعة في السنة (١) مقابل ١٦ في تنجانيقا ، ٢٧ في أوغنده. ولقد تقدم إنتاج الكهرباء في السنوات الأخيرة بسبب التوسع في المرافق العامة. وتستورد إثيوبيا الوقود المعدني وبلغ متوسط الوارد من البترول ومشتقاته خلال الفترة (١٩٥٥-١٩٥٧) ٦٠٦ مليون من الدولارات الأمريكية أى ما يعادل ١٠. / من واردات البلاد الكلية عام ١٩٥٤ .

ويليه البند الخاص بصناعة النسيج ويمثل الثلث تقريباً في السنة الأخيرة ذاتها. وطبقاً لإحصاء وزارة التجارة والصناعة المشار إليه يتراوح متوسط أجر العامل بين ٦٠ ، ٨٠ من الدولارات الأمريكية في العام ( من ٢١ إلى ٢٨ جنيه مصري ) . وبالرغم من ضآلة هذا الرقم بالقياس إلى ما نلقاه في البلدان المتقدمة صناعياً إلا أنه أكبر بكثير من مستوى المتوسط السنوي للدخل في البلاد . إلا أن أجور العمال والموظفين الأجانب الذين يعملون في الصناعة الإثيوبية أعلى من ذلك بكثير فقد يزيد الأجر ما بين عشر مرات وخمس عشرة مرة عن أجر الإثيوبي ، وهذه

---

(١) هذا المتوسط الذى قدرته الأمم المتحدة على أساس أن عدد السكان يقرب من ٢٠ مليون نسمة. وقد سبق أن عارضنا هذا الرقم ورأينا أنه لا يتجاوز ١٣ مليوناً مما يرفع نسبة المتوسط قليلاً عن الرقم المشار إليه .  
(٢) مقابل ٨٠ ر ٤ في حالة كينيا وأوغنده وتنجانيقا مما يشير إلى ضعف التطور في إثيوبيا .

الظاهرة لانتخلف عن الأحوال السائدة في البلدان الإفريقية الأخرى  
مثل الكونغو وروديسيا وكينيا واتحاد جنوب إفريقيا .

والأرقام التالية والتي نشرتها الأمم المتحدة أخيرا بالاستناد إلى  
البيانات التي تذييعها الحكومة الإتيوبية (١) توضح هيكل النظام الصناعي  
خلال الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٦ :

---

(١) يلاحظ التفاوت في بعض الأرقام الواردة بالجدول عما توردته المصادر الأخرى .

## هيكل النظام الصناعي خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٦

السنة	عدد المنشآت الصناعية	عدد المستخدمين (بالآلاف)	بمجموع الأجرور والمرتببات (ملايين الريالات اللبنانية)	الفترة المحركة (بالآلاف حصان بخاري)	قيمة الإنتاج الكلية الصافية (ملايين الريالات اللبنانية)
١٩٥١	١٠٧	٧	٣	١٨٥٨	٢٧٥٧
١٩٥٣	٦٨	١٠	٥	—	٢٢٥٩
١٩٥٤	٧١	١١	٧	٢٠	٣٦٥٦
١٩٥٥	٦٨	١٢	٧	٢٦٥٧	٤٨٥١
١٩٥٦	٦٤	١٤	٨	٢٧٥٦	٥٢٥١

## تشجيع رأس المال الأجنبي

وبالرغم من عدم توافر البيانات الدقيقة عن جنسية رأس المال الأجنبي المستثمر في الصناعة إلا أنه يمكن القول بأن ٩٠ ٪ منه في إريتريا إيطالي ، ومعظمه في أديس أبابا يوناني وأرمني . وتعتبر شركة A. Besse الفرنسية أكبر مؤسسة تشتغل بالاستيراد كما أنها أكبر منشأة لمعالجة البن والحبوب . وثمة شركة سويسرية إسرائيلية تقوم بأعمال تعبئة اللحوم والحفظ والتبريد في أسمره وطلبت في السنوات الأخيرة منحها تسهيلات بمائة في دير داوه . هذا وتستثمر رؤوس أموال يوغوسلافية في امتياز لقطع الأخشاب ونشرها وإعدادها من الغابات الموجودة في جيمنا Jimma ، وفي مشروع لتحسين ميناء عصب . أما أهم الاستثمارات الأمريكية فتتمثلها شركة سنكلير التي قامت بالتنقيب عن البترول في بعض المناطق .

وعملت الحكومة الإثيوبية إلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية . فصدر القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٠ ، بيان بسياسة تشجيع استثمار رأس المال الأجنبي في إثيوبيا<sup>(١)</sup> ، ويشتمل على التسهيلات الرئيسة الآتية :  
( أولا ) إعفاء المشروعات الجديدة من ضريبة الأرباح لمدة خمس سنوات منذ بدء الإنتاج .

( ثانياً ) إعفاء ما تستورده من آلات ومعدات من الرسوم الجمركية .  
( ثالثاً ) حريتها في قبول المشاركة من جانب رأس المال الوطني أو رفضها .

---

(١) Statement of Policy for the Encouragement of Foreign Capital Investment in Ethiopia



( رابعاً ) إباحة إخراج الأرباح والفوائد في حدود مقررة .

( خامساً ) السماح بإعادة رأس المال الأصلي المستثمر بالتدريج .

إلا أن هذه المغريات لم تفلح في اجتذاب مقادير كافية من رؤوس الأموال الأجنبية بسبب العقبات التي ما يزال يواجهها الاستثمار من جهة وتواجهها البلاد من جهة أخرى . ونذكر من هذه العقبات :

١ — ضيق السوق المحلية بسبب انخفاض مستوى المعيشة مما يعرقل إقامة صناعات إقليمية تستطيع الوقوف على أقدامها في وجه المنافسة الأجنبية .

٢ — ضعف الإدارة الحكومية وانتشار الرشوة فيها إلى غير ذلك من المساويء؛ ويتجلى هذا في الصعاب التي يلقاها أصحاب الأعمال الأجانب في الحصول على التراخيص اللازمة .

٣ — عدم وجود قانون سليم ودقيق للشركات لتنظيم أعمالها .

٤ — صعوبة الالتجاء إلى القضاء بسبب الاقتتار إلى قانون مدني منظم ، فضلا عن بطء الإجراءات إذ تظل القضايا مدداً طويلة بما لا يتفق مع طبيعة النشاط الاقتصادي السليم .

٥ — عدم السماح للأجانب بتملك الأرض التي تقام عليها المشروعات الصناعية ، وإن جاز لها أن تستأجرها لفترة طويلة .

٦ — روح الشك السائدة في البلاد تجاه الأجانب والاستثمار الأجنبي وقد أشرنا إلى ذلك في موضع سابق .

## ٤ — التجارة

بالرغم من أن الحبشة كانت تصدر بعض المنتجات الزراعية والحيوانية إلا أن التجارة ظلت عنصراً قليل الأهمية جداً في اقتصادها القومى ، ويرجع ذلك إلى أسباب طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة نقتصر على الإشارة إلى أشدها أثراً في حالة التأخر الذى اتسمت به التجارة :

( أولاً ) تقوم الزراعة وهى عماد اقتصاديات البلاد الرئيسى على مجرد إشباع الحاجيات المحلية لأهل الريف بصفة خاصة ، فيما عدا البن الذى ما يزال من النباتات البرية . وسبق أن ذكرنا أن نسبة ما يبدله الفلاحون من إنتاجهم لا يتجاوز ١٠ ٪ ، وبذلك كان التبادل ضيق النطاق إلى درجة بعيدة بين القطاع الزراعى من جهة والمناطق المدنية والأسواق الخارجية من جهة أخرى . وفضلاً عن ذلك فإنه بالرغم مما درجت عليه البلاد من استيراد مقادير محدودة من المنسوجات الرخيصة والسكر مثلاً كان أهل الريف والأقاليم الصحراوية وشبه الصحراوية يعتمدون فى كسائهم على المواد النباتية والحيوانية التى تتوافر لهم .

( ثانياً ) نظراً لانحطاط مستوى المعيشة وانخفاض الدخول فى صفوف الغالبية الساحقة من السكان ، إلى جانب التخلف الاجتماعى البعيد المدى والعزلة عن المؤثرات الحضارية التقدمية ، كانت

مطالب الأهلىن من السلع المصنوعة وما فى حكمها محدودة للغاية . والمعروف أنه كلما ارتفع المستوى المادى والاجتماعى للجماعات البشرية تعددت حاجياتها وتنوعت وصار من المتعين إشباعها ؛ الأمر الذى يترتب عليه نشاط فى القطاع التجارى من داخل وخارجى . والواقع أنه فى ظل الظروف العادية التى تسود المجتمع فى فترة معينة يعكس النشاط التجارى إلى حد كبير مدى التطور الاقتصادى والاجتماعى .

(ثالثاً) تأخر الصناعة بشكل واضح وإغفال الأعمال والمنشآت العامة ، وهذه كلها تمثل ظاهرة استمرت إلى عهد قريب ونتيجة لهذا لم تنشأ حاجة كبيرة إلى استيراد الكثير من العدد والآلات والوقود والمواد الأولية والسلع شبه المصنوعة بما يتطلبه فى العادة النشاط فى أمثال هذه المجالات ، وهو ما يسهل أن نلاحظه بمراجعة أرقام الواردات بالنسبة إلى البلدان التى تسير قدما فى طريق الخروج من دائرة تخلفها الاقتصادى والاجتماعى . وإنحطاط الصناعة معناه عدم وجود سلع صناعية تستخدم لأغراض التبادل الداخلى أو للتصدير ، وهذا يخالف ما نلقاه فى الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة واتحاد جنوب إفريقيا مثلاً حيث يلعب الإنتاج الصناعى دوراً تتزايد أهميته بالتدرج فى التجارة الخارجية . وكذلك فإن عدم استغلال الثروة المعدنية فى الحبشة يفسر ضعف تجارة الصادر وهنا نلص الفارق الكبير الواضح بينها وبين عدد من البلدان الإفريقية الأخرى مثل اتحاد جنوب إفريقيا والكنغو واتحاد إفريقيا الوسطى التى يمثل الإنتاج المعدنى نسبة عالية من صادراتها .

(رابعاً) سوء حالة المواصلات الداخلية جعل من الصعب نقل المنتجات الزراعية والحيوانية من مواطنها إلى حيث تجري مبادلتها في المناطق المدنية أو إعدادها للتصدير إلى الخارج . ويضاف إلى ذلك عامل لا يقل أهمية ، ذلك أنه إلى حين قيام الاتحاد الفيدرالي بين إتيوبيا وإريتريا عام ١٩٥٢ ظل البلد الأول محروماً من منفذ على البحر يقع ضمن حدوده ويخضع لسيادته ، وكان الطريق الوحيد للتجارة مع العالم الخارجى ( باستثناء البلدان الإفريقية المجاورة ) الخط الحديدى الممتد من أديس أبابا إلى جيبوتى .

(خامساً) لم تتمتع الحبشة خلال فترات طويلة من تاريخها بالاستقرار والأمن الداخلى ، فسلطان الحكومة المركزية لم يكن قوياً دائماً بحيث يشمل البلاد كلها ، وكانت الأقاليم تتمتع بسلطات واسعة ، وكثيراً ما نشبت الحروب والثورات الداخلية كما كانت عصابات قطاع الطرق منتشرة وتبث الرعب . كل ذلك حال دون استقرار الأمن ، الأمر الذى يعتبر من العوامل الأساسية التى لا بد منها لنشاط التجارة وازدهارها .

(سادساً) وأخيراً وليس آخراً ، نذكر ما يتصف به الأمهريون بصفة خاصة من عدم الميل إلى مراوغة التجارة أو امتنانهم لها وذلك وليد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى مروا بها ، ولذلك فإن معظم التجارة وحتى تجارة التجزئة فى أيدي العناصر الأجنبية .

لهذه الاعتبارات جميعاً كانت تجارة الحبشة الخارجية قليلة جداً ،

سواء بصورة مطلقة من حيث الحجم والقيمة أو بالقياس إلى البلدان المجاورة مثل كينيا وأوغنده والسودان . وكانت أهم الصادرات البن والحبوب والجلود وعسل النحل ، أما الواردات فاقترنت على المنسوجات الرخيصة . ويقدر المتوسط السنوي للتجارة الخارجية ( الصادرات والواردات ) قبل الغزو الإيطالي بما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليوناً من الريالات الاثيوبية .

### فترة الاحتلال الإيطالي :

وكان للفترة التي احتل الطليان فيها البلاد أثر واضح في خلق ظروف تعاون على نشاط التجارة كنتيجة مباشرة للعمل على استغلال موارد البلاد وضمان استتباب الأمن ، فوجهوا اهتمامهم إلى إنشاء شبكة واسعة النطاق وحديثة من الطرق ، كما بدأوا في تنفيذ طائفة من المشروعات الصناعية والأعمال العامة ، ولهذا فليس من الغريب أن تزيد الواردات بنحو ثلاثين ضعفاً بالقياس إلى ما كان عليه الحال قبل الغزو وهذا نتيجة استيراد مقادير كبيرة من السلع الرأسمالية والاستهلاكية .

### النشاط بعد عودة الحكم الوطني :

ومنذ تخلصت البلاد من السيطرة الأجنبية وعاد الحكم الوطني إليها تضافرت طائفة من العوامل كان لها أثرها الملحوظ في تقدم التجارة الخارجية للبلاد . ففي عام ١٩٤٥ مثلاً بلغت قيمة الصادرات والواردات ٣٨٠١ ، ٣٦٠٢ مليوناً من الريالات الاثيوبية وهذا يعادل ثلاث أو

أربع مرات المتوسط السنوي قبل الغزو . واطرد التقدم في السنوات التالية كما يتضح من البيان التالي :

التجارة الخارجية ( بملايين الدولارات الأمريكية ) في الفترة ١٩٥٨/٥٠

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٥٠	٢٧	٣٠
١٩٥١	٤٤	٣٨
١٩٥٢	٤٦	٤٥
١٩٥٣	٦١	٥٥
١٩٥٤	٧٠	٦٣
١٩٥٥	٦٢	٦٥
١٩٥٦	٦٣	٦٧
١٩٥٧	٧١	٦٧
١٩٥٨	٨٣	٦٧ (تقدير)

وإذا جعلنا الرقم القياسي ١٠٠ لعام ١٩٥٣ فإن الأرقام القياسية الآتية توضح الحالة في انيوييا (عدا إريتريا) خلال الفترة السابقة ذاتها:

السنة	الواردات	الصادرات
١٩٥٠	١٢٠	٨٤
١٩٥١	١٢٩	١٠٥
١٩٥٢	١٣٨	١٠٧
١٩٥٤	١٠٠	١٢١
١٩٥٥	١١٧	١٠٥
١٩٥٦	١١٢	١٢٠
١٩٥٧	١١٦	١١٨
١٩٥٨	١٢٠	١١٦



أما العوامل التي أدت إلى زيادة حجم التجارة الخارجية فيمكن تلخيصها فيما يأتي :

١ - أنشأ الإيطاليون شبكة من الطرق طولها ٤٠٠ ميل ونصفها مغطى بالقار والمكدام . هذه الطرق الحديثة بالإضافة إلى مآثراتها منها الحكومة الائتلافية خلال السنوات التالية فتحت البلاد لأول مرة أمام التجارة فصار في الإمكان نقل منتجات المناطق البعيدة إلى الأسواق بقصد التصدير ، كما سهل توزيع السلع المستوردة في داخلية البلاد . إلا أن المجال ما يزال فسيحا ، ذلك أن المواصلات الجيدة قاصرة عن مواجهة الحاجيات الحقيقية للبلاد .

٢ - ترتب على الإجراءات التي اتخذت لزراعة النظام الإقطاعي السائد في البلاد من أقدم العصور أن خفت الأعباء المالية المفروضة على الفلاحين ومهدت الطريق إلى رفع مستوى المعيشة . وساعد على التحسين الاجتماعي إقامة نظام إداري وقانوني حديث نوعا .

٣ - تميزت سياسة الحكومة الائتلافية في السنوات الأخيرة بتشجيع نسبي نحو قيام الصناعات المختلفة ، والتوسع في بناء الطرق وإقامة المنشآت العامة كالمباني والمدارس والمستشفيات وإنشاء محطات توليد القوة الكهربائية . هذه السياسة الإصلاحية تطلبت ازدياد الواردات من السلع والمعدات والمواد اللازمة لتنفيذها ، كما أن ازدياد محصول البن وتكوين عدد من الشركات الأجنبية التي تقوم بعمليات إعداد الجلود على اختلاف أنواعها ، كل ذلك بدا أثره في ارتفاع أرقام الصادرات كما سنوضح فيما بعد .

٤ - ازدياد عدد الأجانب الذين أخذوا يتوافدون على البلاد للإقامة فيها والاشتغال بالصناعة والتجارة فضلا عن الأعداد الوفيرة من الخبراء والمستشارين . هذا العنصر له مطالبه وحاجياته التي تتفق مع ارتفاع مستواه الحضارى ، وهذا بخلاف الدخول الكبيرة الذى يحصل عليها والتي تتيح له إشباع مطالبه سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو السلع المستوردة من الخارج .

٥ - الإصلاحات المالية التى أدخلت فى البلاد فطبق نظام جمرى جديد أكثر مرونة واستخدمت عملة جديدة سنة ١٩٤٥ لتيسير التعامل .

٦ - الاتحاد الفيدرالى مع إريتريا ترتب عليه اتساع منافذ التجارة الخارجية فلم يعد الأمر مقتصرأ على ميناء جيبوتى وإنما أمكن استخدام مينائى عصب ومصوع الواقعين على ساحل البحر الأحمر .

٧ - تكوين عدة شركات أجنبية تشتغل بشئون التصدير والاستيراد ولها خبرتها الواسعة فى الأسواق العالمية .

### ملاحظات على التجارة الخارجية لإثيوبيا

أول ما يلفت النظر حين مراجعة بنود التجارة الخارجية الإثيوبية أنه بالرغم من السياسة الإصلاحية التى أخذت بها الحكومة بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تنمية الاقتصاد القومى مازالت الصادرات طابعها عدم التنوع بحيث لا تختلف من حيث النوع اختلافا يذكر عما كان عليه

الحال من قبل ، الأمر الذى يرجع إلى عدم إدخال زراعات جديدة يصلح إنتاجها للتصدير مثل القطن ، أو الكشف عن مصادر الثروة المعدنية واستغلالها ، أو إقامة عدد من الصناعات الجديدة التى تستطيع أن تشق منتجاتها طريقا لها فى الأسواق الأجنبية . وهذه الظاهرة تخالف مانلقاه فى كثير من البلدان الإفريقية الأخرى كما حدث فى حالة الفول السودانى بالسنگال واستخراج زيت النخيل فى نيجيريا واليورانيوم فى اتحاد جنوب إفريقيا والنحاس فى روديسيا الشمالية والكنغو ، بل إن تقدم الزراعة فى كينيا والذى أدى إلى زيادة ظاهرة فى تجارتها الخارجية يفوق كثيرا ما تحقق فى إتيويا . ولهذا يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة إن إتيويا من البلدان التى تعتمد فى تجارتها الخارجية على محصول واحد وهو البن الذى يمثل ٦٠ ٪ من قيمة الصادرات الكلية كما يتضح من البيان التالى ( بملايين الريالات الإتيوية ) :

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات من البن	نسبة صادرات البن (٪)
١٩٥١	١٠٩٠٧	٥٦٠٥	٥١٠٥
١٩٥٢	١١٢٠١	٥٨٠٨	٥٢٠٨
١٩٥٣	١٤٧٠٨	٨٣٠١	٥٦٠٢
١٩٥٤	١٧٢٠٢	١١٢٠٤	٦٥٠٢
١٩٥٥	١٥١	٨٥٠٣	٥٦٠٥
١٩٥٦	١٥١٠٩	٨١٠٨	٥٣٠٨
١٩٥٧	١٧٦٠٣	١١٨٠٩	٦٧٠٥

وإذا استثنينا سنة ١٩٥٦ فإن الرقم القياسى لصادرات البن زاد من

٧٣ سنة ١٩٥٠ إلى ١٢٦ سنة ١٩٥٨ ( على أساس أن الرقم القياسي لعام ١٩٥٣ = ١٠٠ ) . وترتب على الأزمة الكورية إزدياد سعر هذا المحصول ولكن الزيادة لم تكن كبيرة ، ففي سنة ١٩٥٤ كان السعر أعلى منه قبل الأزمة بنسبة ٢٥ ٪ ثم أخذ يهبط فيما بين عامي ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ ، إلا أن القيمة النقدية لم تقل بسبب التوسع في الإنتاج حيث ارتفع رقم الأخير من ٣١٠٠٠ طن سنة ١٩٥٠ إلى ٤٨٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨ .

ولعل تخلف الاقتصاد الإتيوبي كما تعبر عنه التجارة الخارجية يمكن أن يبدو بصورة أوضح من الموازنة بين الأرقام الخاصة بإتيوبيا وكل من اتحاد جنوب إفريقية واتحاد روديسيا ونياسالاند ، والبلدان الأخرى اعتمدان أساساً على الإنتاج المعدني والصناعة التحويلية ( بملايين الجنيهات الاسترلينية ) :

السنة	إتيوپيا	اتحاد		اتحاد	
		جنوب إفريقية	روديسيا ونياسالاند		
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	
١٩٥٦	٢٣٠٣	٢٣٠٩	٣٣١٠٦	٤٨١	١٧٨٠٩
١٩٥٧	٢٨٠٢	٢٣٠٦	٣٧٠٠٠	٤٩٤٠٩	١٨٢٠٤
١٩٥٨	٢٤٠٣	٢٧٠٣	٣٩٠٠٥	٥٥٦٠٦	١٣١٠٤

وعلى أساس تقديرات السكان في عام ١٩٥٨ فإن نصيب الفرد من مجموع التجارة الخارجية عبارة عن ٤ جنيهات في إتيوبيا<sup>(١)</sup> ، ٦٩ جنيتها

(١) باعتبار أن عدد السكان ١٣ مليون نسمة .

في اتحاد جنوب إفريقية ، ٢٦ في اتحاد روديسيا ونياسالاند ، ومن هذا نلص مدى ضآلة هذا النصيب في البلد الأول بصورة ظاهرة .

والظاهرة الثانية التي تسترعى النظر في التجارة الخارجية خلال السنوات التالية لعام ١٩٥٠ تناقص أهمية الواردات من السلع الاستهلاكية مثل المنسوجات ، فهبطت من ٨٠٪ قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٥٠٪ سنة ١٩٥٠ ثم إلى أقل من الثلث عام ١٩٥٥ .

وفي الوقت نفسه زادت نسبة الواردات من السلع والمواد اللازمة لإشباع مطالب النقل والإنشاءات العامة والصناعة من ١٠٪ سنة ١٩٤٥ إلى ٣٥٪ سنة ١٩٥٦ .

التوزيع النسبي للتجارة الخارجية الإقتصادية مع المناطق النقدية المختلفة

المنطقة	متوسط ١٩٥٤ / ٥٧	١٩٥٤	١٩٥٧	واردات	صادرات	واردات	صادرات
الإستراتيجية	٢٩٠٢	٣٠٠٩	٣٧٠٤	٢٤٠٣	٢٤٠٣	٢٧٠٤	٢٤٠٣
الدولارية	١٢٠٤	٢٨٠١	١١٠١	٢٨٠١	٢٨٠١	١١٠١	٢٨٠١
بلاد المتصانين الاقتصادية	٣٧٠٢	٣٦٠٢	٣٨٠١	٣٦٠٢	٣٨٠١	٣٦٠٢	٣٨٠١
الأوربي غير الإستراتيجية	١٠٨	١٠٨	—	١٠٨	—	٢٠١	٢٠١
البلاد الشرقية (الإستراتيجية)	١٩٠٤	١٠٠٣	٨٠١	١٠٠٣	٨٠١	٢٤٠٣	١٠٠٣
بلاد أخرى							



وإذا كانت الأرقام السابقة عن فترة قصيرة ( أربع سنوات ) تجعل من العسير أن تدل على اتجاهات واضحة في العلاقات التجارية بين إثيوبيا والمناطق النقدية المختلفة ، إلا أنها توحى بالرغم من ذلك بهبوط يسير في أهمية المنطقتين الإسترلينية والدولارية وغيرهما من بلدان أوروبا الغربية وذلك من ناحية الواردات . وهذا الهبوط يعادله ازدياد نصيب عدد من البلدان الأخرى وبخاصة اليابان وكذلك دول أوروبا الشرقية التي ارتفع الوارد منها من ١٤٪ إلى ٢١٪ . وفيما يتعلق بالصادرات حدث خفض يسير في أهمية أسواق المنطقة الإسترلينية ويقابل ذلك زيادة في الصادرات إلى دول أوروبا الشرقية فارتفع نصيبها من صفر سنة ١٩٥٣ إلى ٢١ سنة ١٩٥٧ ، وهذه الزيادة الأخيرة آخذة في الاطراد بعد الاتفاقات الخاصة بالمعونة الفنية والاقتصادية والتبادل التجاري التي أسفرت عنها زيارة الإمبراطور هيلاسلاسي إلى الاتحاد السوفيتي بصفة خاصة .

ومن الأمور التي تلفت النظر ضالة نسبة التجارة بين إثيوبيا والبلدان الإفريقية وهي الظاهرة التي نلسمها في الدول المستعمرة أو التي كان للاستعمار رأى في توجيه اقتصادياتها إذ نجد أن القسم الأكبر من تجارتها الخارجية مع البلاد المتقدمة صناعيا وليس مع البلدان المجاورة . وهذه الحقيقة تتضح من الجدول التالي عن اتجاه التجارة الخارجية الإثيوبية ( بملايين الدولارات ) في السنوات ١٩٥٠ — ١٩٥٧ .

# اتجاه التجارة الخارجية (بلايين الدولارات)

١٩٥٧ — ١٩٥٠

نسبة	(ب)	(١)
(١) إلى (ب) %	التجارة مع جميع البلدان	التجارة مع البلدان الإفريقية
المجموع	٤٦٤	٤٣١
الصادرات الكلية	٨٩٥	٤٣
الواردات الكلية	٥,١	٢١
٤,٨	٤,٥	٢٢

### المستغلون بالتجارة :

قلنا إن الأمهريين ينظرون بعين الاحتقار إلى حركة التجارة ولهذا نجد أن الذين يسيطرون عليها مجموعة من الأرمن واليونانيين والعرب. وهناك عدة شركات أجنبية تشتغل بتجارة الجملة والتصدير والإستيراد في أديس أبابا وغيرها من المراكز الرئيسية . ولقد نشرت وزارة التجارة والصناعة بيانا في عام ١٩٥٥ ذكرت فيه أن عدد المصدرين والمستوردين ١٠٥ في إتيوبيا ومثل هذا العدد تقريبا في إريتريا . إلا أن البيان لا يتضمن الشركات التي تزاوّل تجارة التجزئة في البلاد . ويقدر عدد الوطنيين الذين يعملون في ميدان التجارة بحوالى ٢٠.٠٠٠ وهذا رقم ضئيل للغاية . فإذا أخذنا في الاعتبار تخلف الصناعة أمكن القول بأن الطبقة البورجوازية التي تستمد قوتها المادية من غير الزراعة والوظائف الحكومية صغيرة من الناحية العددية وضعيفة من حيث القوة النسبية . وهذا يفسر السبب الذى من أجله لم تستطع أن تلعب دوراً له أهميته في حياة البلاد السياسية والاجتماعية حتى الآن.

### هـ — النظام المالى

طبقا للنظام الإقطاعى الذى ساد البلاد كان الفلاح يؤدى إلى صاحب الأرض سواء أكان الإمبراطور أم الكنيشة جزية تعادل ثلث المحصول أو أكثر ، إلى جانب العشور ، فضلا عن عدد متنوع من الرسوم التى كانت — بالرغم من صغرها — تمثل فى مجموعها عبئا ثقيلا على

الفلاحين . وكان حكام الأقاليم يقومون بحماية الجزية ويعشون بها إلى الإمبراطور مع أشياء أخرى كالخيول والذهب والقماش ، إلا أنهم كانوا يقتطعون منها ما يكفي لتغطية مصاريفهم ونفقة جيوشهم الخاصة وتكاليف الإدارة المحلية ، وهنا يتسع المجال أمام استغلال الفلاحين من جهة والدولة من جهة أخرى . ولا تتوافر البيانات الدقيقة عما كان يدخل إلى خزنة الحكومة المركزية قبل الغزو الإيطالي إذ كانت الضرائب تؤدي عينا حيث لم تكن البلاد في جماتها تأخذ بنظام الاقتصاد النقدي ، وفي هذا لا يختلف الحال فيها عنه في المجتمعات البدائية المتأخرة . وتقدر Margery Perham في كتابها Government of Ethiopia (ص ١٩٥) إيرادات الحكومة في السنة بما يعادل نصف مليون جنيه إسترليني . وهو رقم هزيل . وانخفاض إيرادات الدولة ينعكس أثره في ضعف وسائلها لإدارة دفة شئون البلاد ، وتقديم الخدمات التي يطلبها المجتمع . فليس من الغريب إذن أن نلصق قوة مركز الحكام المحليين . ويتنافس مع هذا القدر الضئيل من الإيرادات مصروفات الأسرة المالكة والجيش والمصاريف الإدارية الأخرى ، فإذا أدركنا قوة الأسرة المالكة أمكن أن تتصور القدر الباقي للمصروفات الأخرى وبالتالي المستوى الذي يمكن أن تكون عليه .

أما النظام المالي الحديث فقد أخذت به إثيوبيا بعد الحرب العالمية الثانية وبناء على التوصيات التي تقدم بها الخبراء الأجانب الذين استقدمتهم واستخدمتهم لهذا الغرض ، فنظمت الضرائب ووضعت لها معدلات معينة ، وفرضت أنواع جديدة من الضرائب والرسوم ، كما ألغى الكثير من الرسوم الصغيرة المفروضة على الفلاحين . وكان إصلاح الجهاز

المالى ضرورة تفرضها الأعباء المتزايدة التى اضطلعت بها الحكومة فى ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، غير أن أثر هذا الإصلاح هازل محدودا.

### الميزانية العادية

وهذه تشمل الإيرادات والمصروفات العادية للدولة إلا أنه يلاحظ عدم وجود سياسة ثابتة لإعداد الميزانية . ولقد زادت الإيرادات كثيراً منذ ختام الحرب العالمية الثانية إذ ارتفعت من حوالى مائة مليون ريال إتيوبى سنة ١٩٤٥ إلى ١٧٥ مليوناً فى السنة المالية ١٩٥٨/٥٧ أى بنسبة ٧٥٪ ، وقد الرقم الخاص بالسنة المالية التالية بأكثر من مائى مليون . وهذه الزيادة المطردة نتيجة الإصلاحات التى أدخلت على النظام المالى والضريبي بعد عودة الحكم الوطنى ، وازدياد إنتاج البن وصادراته ، والتوسع فى المشروعات الاقتصادية والإنشائية . وبالمثل زادت المصروفات بسبب سياسة الحكومة الإتيوبية فى تنظيم الإدارة والقضاء ، ودعم الدفاع الخارجى والأمن الداخلى ، والتوسع فى الأعمال والمنشآت العامة وإن كانت مازال فى حدود ضيقة . والجدول التالى يوضح حالة الميزانية العادية خلال الفترة الممتدة من السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ إلى ١٩٥٩/٥٨ ( بملايين الريالات الإتيوبية ) :

السنة المالية	الإيرادات	المصروفات	الفائض أو العجز
١٩٥٤ - ٥٣	١٢١٣	١٢١٣	...
١٩٥٥ - ٥٤	١١٦٧	١١٢٧	٤ +
١٩٥٦ - ٥٥	١٢٢١	١٢١٩	٠.٢ +
١٩٥٧ - ٥٦	١٣٤٦	١٢٩٩	٤.٧ +
١٩٥٨ - ٥٧	١٧٥٦	١٥٨٥	١٧.١ +
١٩٥٩ - ٥٨ (تقدير)	٢٠١٩	١٨٣٦	١٨.٣ +

وبلاحظ من الجدول السابق وجود فائض متزايد في الميزانية العادية وإن لم يتجاوز في التقديرات الخاصة بالميزانية الأخيرة ٩٪. غير أن هذا الفائض لا يوضح حقيقة الحال ، لأن بعض الوسائل التي تلجأ إليها الحكومة وسائل غير عادية ، كبيع أذونات الخزنة ، وأرباح عملية سك العملة ، وإيرادات المشروعات الحكومية وإن كانت ذات إدارة مستقلة كبنك الدولة وشركة الخطوط الجوية الإثيوبية ، هذا بالإضافة إلى عائد احتكار الطباق .

وبدراسة الأرقام الخاصة بتفصيل المصروفات يمكن أن نستخلص النتائج الآتية (١) :

١ - حوالى ٣٥٪ يخصص للدفاع الخارجى والمحافظة على الأمن والنظام فى الداخل ( قنصيب وزارة الداخلية ١٥٪ تقريبا ، ووزارة الحرية ١٤٪ وذلك بخلاف مصروفات الحرس الامبراطورى ) .



٢ - أما النواحي المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فنصيب كل منها ضئيل ، فالتعليم ١١٪ وبناء الطرق ٨٪ ، والإدارة الإقليمية أقل من ٧٪ ( باستبعاد إريتريا ) ، والزراعة ١٪ بما في ذلك المساهمة من جانب هيئة الغذاء والزراعة والنقطة الرابعة .

ويعلق الكاتب الذى اقتبسنا منه تلك النسب فيقول في معرض النقد الشديد الذى يوجهه :

« ومن المؤكد أن ميزانية الزراعة صغيرة إلى حد بعيد جدا ، فإن ما يعادل هذا المبلغ عشر مرات أو خمس عشرة مرة يمكن أن ينفق بربح ينجم منه على التنمية فى هذا الميدان الذى يتوقف عليه تقدم البلاد فى المستقبل إلى حد كبير . فى الإمكان إنشاء محطات التجارب ، وتنظيم مزارع الدولة ، وتوزيع أدوات وبذور أفضل على الفلاحين ، وإدخال أساليب أحسن فى الزراعة ، ودعم التجارب التعاونية وتشجيعها ... والسير قدما بزراعة المحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية مثل القطن ، ثم ينتقد الإدارة التى تقع عليها المسئولية بقوله : إنه لم يظهر وزير زراعة يملك من النشاط والخيال والإرادة ما يمكنه من أن يجعل وزارته ذلك العامل الهام الذى يمكنها بل وينبغى لها أن تمثله فى التنمية الاقتصادية للبلاد .

وكذلك « فإن النفقات المخصصة لبناء الطرق ليست بكافية أيضا إذا أريد من أهل الداخل بطريق الرؤية والاتصال الشخصى أن يعرفوا أنواعا أفضل من الكساء والأجذية والبيوت والتسهيلات الصحية والأدوات الزراعية والمنزلية البسيطة . ومن الضرورى شق الطرق الفرعية التى تخرج من الطرق الرئيسية لفتح داخلية البلاد ، ، ولكن

لأفائدة ترجى من ذلك « مادامت الحكومة قانعة بالمشروعات والخطط ذات المظهر الضخم والتي تتعرض إلى الأبد للتغيير والتأجيل » .

وكذلك الحال فيما يتعلق بالتعليم « يمكن زيادة الالتحاق بالمدرسة للأطفال الذين يبلغون السن المقررة ، ولتحسين نوع التعليم لعدد أصغر من الطلاب الذين يبشرون بمستقبل طيب ، وربما بإرسال عدد أكبر من الشبان ذوى المؤهلات إلى الخارج ولفترة أطول » ، ذلك أن البلاد لا تحتاج إلى رأس المال بقدر حاجتها إلى القيادة النشيطة التي تعرف كيف تنظر إلى المستقبل والتي تعتمد على نفسها وتستطيع أن ترتفع فوق مستوى المؤثرات السائدة في المجتمع الذي تنبع منه هذه القيادة .

### الميزانية غير العادية :

وتختص بالقروض وغيرها من النفقات الرأسمالية الكبرى ، وستحدث عنها فيما بعد .

### الضرائب غير المباشرة :

وتعتبر الرسوم على الواردات المصدر الرئيسى للإيرادات الحكومية، وصدرت أول تعريفية جمركية في ١١ يونيو سنة ١٩٤٣ ثم تعرضت للتعديل أكثر من مرة منذ ذلك التاريخ. والرسوم إقليمية *ad valorem* وإما نوعية على أساس الوحدة أو الوزن ، وإن كان الملاحظ أن معظم رسوم الصادرات على أساس الوزن .

والغرض من الرسوم على الواردات مالى بحث أى توفير الأموال للخزانة العامة . ولم تأخذ الدولة الإتيوية بسياسة الحماية أو التقييد الذى يستهدف وقاية الإنتاج القومى والصناعة المحلية .

وطبقاً للقانون سالف الذكر لوزير المالية بموافقة مجلس الوزراء أن يمنح الإعفاء السكلى أو الجزئى إذا رأى ذلك فى صالح الاقتصاد القومى . وفى سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ١٥٤ ويقضى بالإعفاء من رسم الوارد بالنسبة إلى الآلات الزراعية والصناعية والمعدات والأجهزة وقطع الغيار اللازمة ، وكانت الغاية من التشريع تشجيع التنمية الزراعية والصناعية ، وهذا يتمشى مع القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٠ الذى نص على إعفاء ما تستورده المشروعات الجديدة من آلات ومعدات من الرسوم الجمركية تطبيقاً لسياسة تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية مما سبقت لنا الإشارة إليه فى القسم الخاص بالصناعة .

وثمة رسوم خاصة مفروضة على الواردات وهى :

( أ ) ضريبة اتحادية قدرها ١٠ ٪ وأدخلت عام ١٩٥٤ والغرض منها الإسهام فى نفقات الحكومة الاتحادية فى كل من إتيويا وإريتريا .

( ب ) رسم على الملح للغرض السابق .

( ح ) عوائد دخولية قدرها ١ ٪ على البضائع الداخلة إلى أديس أبابا وتقرضها البلدية .

ولا تفرض الرسوم إلا على عدد قليل من الصادرات وفي مقدمتها البن بوصفه أكبر بند في تجارة الصادر . ولما ارتفعت أسعار البن ذلك الارتفاع الكبير في عام ١٩٥٤ عملت الحكومة إلى فرض ضريبة إضافية تصاعدية صارت أشبه بوسيلة غير مباشرة لاقتطاع أو مصادرة الأرباح إذا ما تجاوزت حداً معيناً ، غير أن هبوط الأسعار فيما بعد صحبه خفض تدريجي سواء في رسم الصادر أو في الضريبة الإضافية ، وبذلك كانت سياسة الحكومة تتمشى مع تقلبات سعر تلك السلعة التي تخضع لاعتبارات تتصل بالإنتاج والطلب العالميين .

وكما حدث في حالة الواردات فرض في عام ١٩٥٤ رسم قيمي قدره ٢٪ للمشاركة في مصروفات الحكومة الاتحادية في كل من الإقليمين اللذين تتكون منهما الإمبراطورية .

وتبدو أهمية الرسوم الجمركية بالنسبة إلى الميزانية الإتيوية إذا ذكرنا أنها تمثل في العادة حوالى ٤٠٪ من الإيرادات العادية .

وثمة ضرائب غير مباشرة أخرى تمثل ١٢٪ من الإيرادات ، وتشمل الرسوم المفروضة على الطبايق والكحول ووقود المحركات ورسوم المرور الداخلية ، كما يدخل في نطاقها رسوم المحاكم ، وأجور البريد والبرق والتليفون والمنافع العامة الأخرى ، وإنتاج الذهب .

### الضرائب المباشرة :

وهي المصدر الرئيسى الثانى للميزانية العادية إذ تقدر حصيلتها بنحو ثلث الإيرادات . وأهم هذه الضرائب :

١ - ضريبة الأرض وقد فرضت في صورتها الحديثة لأول مرة بمقتضى القرار رقم (٨) الصادر في عام ١٩٤٢ ، والذي أدخلت عليه تعديلات في السنوات التالية . وطبقا للتنظيم الجديد قسمت الأرض إلى وحدات تتراوح مساحة الواحدة منها والتي تعرف باسم « جاشا » ، gasha فيما بين ثمانين فدانا ومائة فدان . وتفرض على الوحدة ضريبة ثابتة وإن اختلفت من منطقة إلى أخرى تبعا لدرجة خصوبة الأرض . وبالرغم من أن الوضع الجديد أضمن في تحقيق العدالة النسبية من الأساليب الاستبدادية القديمة إلا أنه يؤخذ عليه أنه ليس متجانسا في جميع أرجاء البلاد ، فضلا عن المعاملة الخاصة التي تلقاها بعض الأراضي مما يتنافى مع مبدأ المساواة في الأعباء الضريبية . أما ضريبة العشر tithe فحددها القانون الصادر عام ١٩٤٤ . ويلاحظ أن بعض الأراضي كمتلك التي في حوزة الكنيسة معفاة من الضريبة على الأرض .

٢ - ضريبة الدخل والأعمال personal and business tax ويعفى منها الدخل السنوي الذي يقل عن ٣٦٠ ريالاً ( إتيويا ) . وهنا نلاحظ أن متوسط الدخل للفرد في إتيويا يقل عن نصف هذا المبلغ الأمر الذي يؤدي إلى ضعف حصة هذه الضريبة . أضف إلى هذا أن سعرها منخفض فلا يتجاوز ١٥٪ وإن كانت هناك ضريبة قدرها ١٠٪ على الدخل الصافي إذا تجاوز ١٠٠٠٠٠ ريال في السنة .

ويؤخذ على هذه الضريبة بشكل عام انتفاء المساواة في المعاملة بالنسبة إلى المصادر المختلفة للدخل ، إذ يعفى منها الدخل الناجم من

الزراعة والحرف اليدوية ، ومعنى هذا إعفاء حوالى ٩٠٪ من السكان وهم المشتغلون فى هذه القطاعات . والنتيجة أن العبء كله واقع على الفئات الأخرى مثل موظفى الحكومة والمشتغلين بالأعمال التجارية وهذا بما يحد من إمكانيات التقدم أمام الطبقة البورجوازية الصغيرة الناشئة ، بل ويمثل عقبة فى وجه التجاره والصناعة بالقياس إلى الزراعة .

٣ - ضريبة التعليم والغرض منها سد نفقات التعليم الأولى فى الأقاليم ، وتقدر على أساس الوحدة الزراعية التى سلفت الإشارة إليها . وهذه الضريبة تشبه ضريبة الأرض من حيث أنها تتفاوت حسب درجة الخصوبة ولكنها تختلف عنها من حيث علم جواز الاعفاء منها .

٤ - وتفرض ضريبة على الماشية والحيوان وهى مبالغ ثابتة على الرأس الواحدة منها . وهذه الضريبة يؤدىها البدو الذين لا يدفعون ضريبة الأرض .

### مصادر أخرى للإيرادات

وهذه تشمل الدخل الذى تحصل عليه الحكومة الاتيوية من مناجم الذهب التى تستغلها وبخاصة فى أدولا Adola فى الجنوب ، ومن أرباح المشروعات التى تسهم فيها وما إلى ذلك . وتقدر حصيلة هذا كله بما يتراوح بين ١٥٪ ، ٢٠٪ من الميزانية العادية :



### إريتريا :

أما في إريتريا فإن الرسوم الجمركية تمثل ٤٠٪ من الإيرادات ،  
بينما سدس الأخيرة مصدره ضريبة الدخل وأسعارها أعلى منها في إثيوبيا .  
ومن مصادر الإيرادات الرئيسية رسوم الإنتاج وأرباح الحكومة من  
احتكار الطباقي والكبريت . أما بقية الإيرادات فمن ضرائب الأرض  
ورسوم الرخص والتمغة والغرامات وما إلى ذلك .

### القروض والمساعدات الخارجية :

منذ عودة الحكم الوطني إلى البلاد عام ١٩٤١ حصلت الحكومة  
الاتيوية على الكثير من المساعدات المالية والقروض على  
النحو الآتي :

#### ( أولا ) مساعدات بريطانية :

قدمت بريطانيا منحة قدرها ٣٠٠.٠٠٠ رطل جنيه إسترليني لموازنة  
الميزانية فيما بين عامي ١٩٤٢ ، ١٩٤٥ .

( ثانياً ) قروض ومساعدات من الولايات المتحدة ومؤسسات  
أمريكية .

( ١ ) قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة قدرها  
خمسة ملايين دولار على صورة معدات ومواد طبقا لنظام الاغارة  
والتأجير بما في ذلك ثلاثون مليون قطعة من العملة الفضية الاتيوية  
قثة خمسين سنتا وكان قد تم سكها في الولايات المتحدة .

(ب) في سنة ١٩٤٦ قُتحت الولايات المتحدة اعتماداً بمبلغ نصف مليون دولار (زيد فيما بعد إلى مليون دولار) ليتسنى لاثيوبيا شراء الفائض من المهمات الحربية .

( هـ ) وقدم بنك التصدير والاستيراد الأمريكي قرضاً قدره نصف مليون دولار أمريكي في أواخر سنة ١٩٤٤ ( وتم سداده بالكامل سنة ١٩٤٦ ) ، ثم قُتحت اعتماداً في سنة ١٩٤٦ بمبلغ ثلاثة ملايين دولار أمريكي لشراء طائفة من السلع الأمريكية منها سيارات ركوب ونقل وآلات صناعية ومعدات لمناجم الذهب وأوراق نقد و عملات فضية .

( د ) وفي سنة ١٩٤٧ قُتحت ناشينال سيتي بنك أوف نيويورك الأمريكية اعتماداً قدره ٩٠٠.٠٠٠ دولار لتمويل صناعة وشحن عملات فضية أخرى من فئة خمسين سنتاً .

( هـ ) قُتحت اعتماد أمريكي خاص بمبلغ ٣٢٤.٠٠٠ دولار لشراء طائرتي ركاب من طراز كوثير لحساب الخطوط الجوية الاثيوبية .

( و ) في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وافق بنك التصدير والاستيراد الأمريكي على تقديم قرض في حدود ٢٤ مليوناً من الدولارات الأمريكية لأغراض تتصل بشبكة الطيران .

### ( ثالثاً ) قروض من المؤسسات الدولية :

١- في أغسطس سنة ١٩٤٨ وأكتوبر سنة ١٩٤٩ اشترت إثيوبيا بوصفها من أعضاء صندوق النقد الدولي ٦٠٠.٠٠٠ دولار لمواجهة

النقص الذى كانت تعانيه من ناحية العملة الصعبة .

٢ - وفى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ قدم البنك الدولى للتعيمير والإنشاء ثلاثة قروض بمجموعها ٨ ¼ مليون دولار أمريكى بقائدة قدرها ٢/٣ يضاف إليها ١/١ كعمولة . ومن ذلك المبلغ ١٥٥ مليون جنيه لتحسين شبكة المواصلات البرقية والتليفونية وتوسيع نطاقها ، وأنشئت هيئة خاصة للإشراف على الاتفاق ، خمسة ملايين لتعمير وصيانة شبكة الطرق الرئيسية ، ومليونان لإنشاء بنك بقصد تقديم القروض الصغيرة إلى الزراع ورجال الصناعة . وأنشئ « بنك التنمية الائتوبى » الذى حل محل البنك الزراعى والتجارى . وقد أخذت الحكومة الائتوبية فى سداد القروض الثلاثة ابتداء من عام ١٩٤٦ .

٣ - وفى ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٧ وقعت الحكومة الإيتوبية اتفاقاً مع البنك الدولى يقدم الأخير بمقتضاه قرضاً قدره خمسة عشر مليوناً من الدولارات الأمريكية ( واشترك فيه أحد البنوك الأمريكية الكبرى ) وذلك بقصد توفير العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ برنامج تحسين شبكة الطرق الرئيسية فى البلاد وتوسيع نطاقها . وطبقاً لشروط القروض التى قدمها البنك الدولى تدبر الحكومة من مواردها المبالغ المناسبة لتنفيذ المشروعات المتفق عليها .

#### ( رابعاً ) قروض من دول أخرى :

١ - فى عام ١٩٤٥ قدمت السويد قرضاً بمبلغ ٥ ملايين كرونتلىتنى للموظفين السويديين الذين يعملون فى خدمة حكومة إيتوبيا لتحويل مستحقاتهم

إلى بلادهم ، وكذلك لشراء بعض المعدات والأدوات اللازمة للدارس والمستشفيات من السويد . وفي السنة التالية زيد القرض إلى ٧٥٠ مليون كرونر .

٢ - في سنة ١٩٥٧ تعاقبت الحكومة الإتيوية مع إحدى المؤسسات اليوغوسلافية على إدخال تحسينات جديدة في ميناء عصب . ويتكلف المشروع ٢٦ مليوناً من الريالات الإتيوية وتقدم المؤسسة نصف المبلغ بفائدة سنوية قدرها ٣ ٪ .

وهكذا ، بالرغم من وجود فائض في الميزانية العادية كما رأينا إلا أن المشروعات الإنتاجية تقابل بإيرادات غير عادية هي بوجه عام قروض ومساعدات من الخارج وقد أتت كلها منذ عودة الحكم الوطني إلى البلاد سنة ١٩٤١ من الدول الغربية باستثناء قرض واحد من يوغوسلافيا . والملاحظ من مراجعة التواريخ السابقة أن القروض والمساعدات الخارجية تكاد أن تكون مستمرة ، ولعل هذا يفسر الظروف السياسية التي تمر بها إتيويا ، بل والاتجاهات الاقتصادية فيها .

وبما يلفت النظر كذلك أنه باستثناء القرض الخاص بإنشاء بنك لمساعدة الزراعة والصناعة فإن القروض التي حصلت عليها إتيويا تتصل بالموصلات ولم تكن ذات علاقة مباشرة بمشروعات التنمية الزراعية والصناعية كإقامة السدود والخزانات والمصانع ، أو للكشف عن الثروة المعدنية واستغلالها وذلك بالرغم من شدة حاجة البلاد إلى تطوير هذه الجوانب من الاقتصاد القومي .

# الفصل السابع

## محاولة إنقلاية

من العرض الذى قدمناه فى الفصول المتقدمة عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الإمبراطورية الإتيوية نلص فى غير عناء فكرى أن المجتمع الإتيوى يعانى الكثير من عناصر الجود والتخلف والضعف ، وتجيش فى نفوس فريق منه عوامل القلق ومشاعر الخيبة والإخفاق ، مما يمكن إجماله فيما يلى :

### الأحوال السياسية :

(١) بالرغم من وجود دستور مكتوب ، وتشكيل هيئة تشريعية ينتخب الشعب أعضاء أحد مجلسها ، وتأليف وزارة يفترض أنها المسئولة عن إدارة شئون البلاد ، فالواقع أن البلاد تخضع لحكم مطلق يقوم على نظرية عتيقة عن « حق مقدس » أو « تفويض إلهى » ، وتتركز فى الإمبراطور الذى تتجمع فى يده جميع السلطات - إن لم يكن من الناحية القانونية تماما فن الناحية العملية كلية - فى يده اختيار أعضاء مجلس الشيوخ ، وتعيين الوزراء ونوابهم وإقالتهم ، والوزراء ومجلس الوزراء مسئولون أمامه ، وله فعلا حق « الفيتو » على قرارات الهيئة التشريعية ، وله وحده التصرف فى السياسة الخارجية والسيطرة

على قوات الدفاع ، وغير ذلك مما فصلناه من واقع نصوص الدستور . وبالرغم من الحقوق التي اعترف بها الدستور للوطنين ، فالصخافة ليس لها دور قيادي في حياة الشعب ، والتنظيمات السياسية لا وجود لها ، والحركات النقابية والتعاونية ليست موضع الرضاء من جانب الحكام ، وكفة العدالة يصعب أن تميل لصالح الضعيف والفقير والضرع الذي يقف على قدمه الإمبراطور يقوم على دعائمتين رئيسيتين وهما طبقة إقطاعية لها امتيازاتها الإقتصادية ، وكنيسة لها قوتها المادية ونفوذها الروحي ، وتجمع المصلحة المشتركة بين هذه العناصر الثلاثة .

(٢) بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت منذ عودة الحكم الوطني عام ١٩٤١ من أجل إقامة حكومة مركزية تبسط سلطانها على أرجاء البلاد كافة ، فمن الصعب التأكيد بأن الوحدة القومية تحققت ، لأن الجهود المشار إليها ينظر إليها على أن هدفها الأساسي فرض سلطان أسرة شوا المالكة ومن هنا تصطدم المحاولة بالمقاومة في الأقاليم وبخاصة في تجره وجوجام وأوجادين وأجزاء من منطقة شعب جلا وإقليم إريتريا . ولهذا يشعر الكثيرون أنه إذا ما زالت قبضة الإمبراطور القوية في الإمكان أن تتمزق البلاد نظرا لعدم وجود حكومة وطنية قوية تستند إلى الولاء العام المنبعث من الإدراك بأنها تمثل الشعب بمختلف عناصره ودياناته ومصالحه .

(٣) ضعف النظام الاتحادي الذي أقيم بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فاثيوبيا تريد أن تتخذ منه سبيلا للاندماج الكامل الذي تضييع فيه شخصية إريتريا ، وأغلبية شعب الأخيرة مليئة نفسها بالاستياء



والقلق لأنها تدرك أن بلدها لا تقف موقفاً متكافئاً مع الإقليم الآخر  
أى إتيويا الذى يتدخل فى شئونها .

(٤) ومن أسباب عدم الاستقرار رغبة الجماعة الصومالية الكبيرة  
فى الانضمام إلى جمهورية الصومال حتى يجتمع شمل الشعب الصومالى فى  
صعيد واحد ، ثم يقضى على الجيب القائم بسبب وجود الاستعمار الفرنسى  
فى الجزء المعروف باسم « الصومال الفرنسى » .

### الأحوال الاقتصادية :

وهنا نلقى الظاهرة الرئيسية التى تلفت النظر تتمثل فى التخلف  
الاقتصادى البالغ . فالزراعة الحالية بدائية فى أساليبها وأنظمتها  
وأدواتها ، ومشروعات الرى مهمة ، والإنتاج لا يتناسب مع المساحات  
المزروعة ، وهناك مناطق واسعة لم تمتد إليها يد الاستقلال بالرغم من  
صلاحيتها ، والثروة المعدنية مهمة إلى حد بعيد ، والصناعة عنصر  
صغير من عناصر الاقتصاد القومى ، والمواصلات مازالت بحاجة إلى  
الكثير من الجهود حتى ترتبط أجزاء البلاد بعضها ببعض مما يؤدي  
إلى تنمية الإنتاج ونشر معالم الحضارة الحديثة إلى الداخل ، وتبدو حلة  
التخلف الاقتصادى إذا ذكرنا أن نصيب الفرد من التجارة الخارجية  
حوالى أربعة جنيهات إسترلينية ، وهو رقم هزيل للغاية . وبالرغم من  
اطراد الزيادة فى إيرادات الدولة ، والقروض الأجنبية الكثيرة  
والمستكررة ، فإن نسبة يسيرة تخصص للتنمية الاقتصادية بحيث أن  
الزراعة - كما أوضحنا - لا يتجاوز نصيبها ١٪ وهى عماد ثروة البلاد .

ولهذه الاعتبارات جميعا، إلى جانب ضعف الجهاز التنفيذي، تعثر كثيرا مشروع السنوات الخمس .

### الأهمال الاجتماعية :

(١) اختلاف الأديان وتغليب واحد منها باعتباره الدين الرسمي بالرغم من أن أتباعه لا يعدون كونهم أقلية من مجموع السكان واستبعد ذلك. أنتفاء المساواة وبخاصة بين المسلمين والأقباط فاحتكر الآخرون الحكم والنفوذ والامتيازات .

(٢) بقاء الكثير من الأنظمة والتقاليد القديمة لدى قبائل أو جماعات عدة .

(٣) قوة القبلية والنزعات المحلية الانطوائية .

(٤) وجود النظام الاقطاعي الذي يعتبر عقبة كبرى في سبيل تنمية الانتاج ورفع مستوى معيشة الأغلبية الساحقة من السكان .

(٥) السيطرة التي تنعم بها الكنيسة إلى جانب امتيازاتها الاقتصادية، فأصبحت الوظيفة الدينية حرفة تجتنب الكثيرون حتى صار أفرادها يمثلون خمس الذكور البالغين أي صارت نسبة كبيرة من الشعب عاطلة لا تسهم في الانتاج القومي .

(٦) تأخر التعليم فلا تتجاوز نسبته ٥ ٪ في البلاد .

(٧) عدم التوسع في الخدمات الصحية والاجتماعية .

## محاولة انقلابية

وهكذا تعيش إتيويا في النصف الثاني من القرن العشرين بعقلية العصور الوسطى وفلسفتها وأنظمتها ، ومن هنا فوقع تغيير جذري ضرورة اجتماعية لا بد منها ، فيعاد بناء المجتمع على أسس جديدة وفق فلسفة جديدة ، ولهذا لم يكن الانقلاب الذي بدأ في الرابع عشر من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بالشئ الذي يثير الدهشة وإن تحدثت الأنباء عنه بأنه كن مفاجأة للعالم .

وقعت المحاولة أثناء غياب الامبراطور هيلاملاسي في زيارة رسمية إلى البرازيل بعد أن زار بلداناً في غرب إفريقيا. وأحاط الغموض بالأحداث في بداية الأمر ولكنه أخذ يزول تدريجاً ، وأذاعت وكالات الأنباء أن انقلاباً وقع ضد حكومة الامبراطور وأن حكومة جديدة تألفت مؤيدة من جانب القوات المسلحة والبوليس والشباب المثقف وأنها سوف تضع نهاية لعهد من الظلم دام قروناً طويلة. وقيل كذلك إن الأمير أصفاء وأسن Asfa Wassen أكبر أبناء الإمبراطور والبالغ من العمر أربعة وأربعين عاماً ، على رأس الانقلاب مما يمكن أن يوحى بأنه كان الرأس المفكرة والمديرة. وعلل البعض موقف الأمير بأن العلاقات بينه وبين أبيه طابعها الجفاء ، إلا أن البعض تشكك في ذلك لأن الأمير محدود المواهب والأهداف ، ولأن أميراً من الأسرة الحاكمة لا يمكن أن يقود ثورة يمكن أن تعصف بالأسرة التي يتنحى إليها وبالنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتمد وجودها وكيانها عليه ، ومن هنا قالوا إنه أرغم على اصطناع موقف القيادة

لأن المدبرين الحقيقيين أرادوا استغلال اسمه ومركزه الرسمي حتى لا يهتموا بالثورة على النظام الملكي بما يدعو إلى نفور معظم الناس منهم وبذلك تحفّض الحركة ومهما يكن من أمر فإن الانقلاب لم يقدر له النجاح وعاد الامبراطور هيلاسلاسى ليستأنف الحكم .

ومن العسير تقييم أهداف تلك المحاولة الانقلابية بسبب قصر أمدها إذ لم تدم سوى أياماً قلائل ، ولكننا نستطيع أن نتعرض لبعض بواعثها وأغراضها من عبارات وردت في الخطاب الذي وجهه أصفا واصن إلى الشعب ، ومن ذلك قوله : إن قوانين البلاد ولوائحها قد استغلت لحرمان الشعب من حقه ومزاياه في سبيل زيادة ثروات الأقلية المحظوظة ، وإن شعب إتيوبيا قد انتظر طويلاً ، يحذوه الصبر أملاً في أن يأتي اليوم الذي يستطيع فيه أن ينقذ من الاضطهاد والفقر والجهل ، كما أن الوعود الفارغة لم تعد ترضى الشعب الذي يريد الآن اتخاذ إجراء محدد يهدف إلى تحسين مستوى معيشته . وجاء في البيان أيضاً إن من بواعث الاستياء : أن مشروعات التنمية لم توضع في نطاق التنفيذ ، كما أن الخطوات الواسعة التي تخطوها الدول الإفريقية التي استقلت حديثاً والتي تتقدم يوماً بعد يوم جعلت الشعب الإتيوبي يدرك أن هذه الدول الجديدة تتقدم بسرعة ملحوظة تاركة الشعب الإتيوبي وراءها . وطبقاً لرواية أذاعتها وكالة يونايتد برس للأنباء ، استناداً إلى مصادرها الخاصة ، أعلن الأمير أصفا واصن أن الشعب الإتيوبي ضاق ذرعاً بحكم الإمبراطور الإقطاعي ولهذا ألف حكومة برئاسته وباشتراك عدد من رجال الجيش ومن المثقفين الشبان .

من تلك العبارات نستطيع أن نجد الاعتبارات التالية كامنة وراء  
المحاولة الانقلابية :

( أولاً ) نظام الحكم المطلق القائم على الظلم والاضطهاد وحرمان  
الشعب من حقوقه .

( ثانياً ) النظام الإقطاعي الذي يترتب عليه انتشار أقلية محظوظة  
بالثروة القومية .

( ثالثاً ) انحطاط مستوى المعيشة وانتشار الجهل .

( رابعاً ) عدم تنفيذ المشروعات الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية .

( خامساً ) الشعور بالإخفاق والمرارة بسبب تخلف البلاد بالقياس إلى  
الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال والتي تبذل فيها الجهود  
من أجل الخروج من دائرة التأخر .

#### من وراء المحاولة ؟

ويتحدث البيان الذي سلفت الإشارة إليه بأن الحكومة الجديدة  
التي تألفت تقف وراءها القوات المسلحة والبوليس والشباب المثقف .  
والواقع أن المعارضة لنظام الحكم القائم كانت تتمثل في العناصر التقدمية  
المدنية من جهة وفريق من الضباط الشبان من جهة أخرى . وتكون  
العناصر التقدمية من ذلك النفر الذي تلقى تعليمه في الجامعات البريطانية

والأمريكية والفرنسية حيث اطلع على نظم الحكم السائدة في الخارج واتصل بالحياة الحديثة المتطورة ، وتأثر بما حققته تلك البلدان من تقدم ظاهر في الميادين: التكنولوجية والاقتصادية والثقافية ، واطلع على مذاهب وآراء جديدة في تنظيم المجتمع . فلما عاد أفراد ذلك النفر سرعان ما تراءت لهم الهوة الساحقة بين الأحوال القائمة في وطنهم وتلك السائدة في البلاد الأخرى ، وأدركوا أن الأولى تختلف اختلافا جذريا عما تعلوه وشاهدوه ، ومن هنا آمنوا ألا سبيل إلى نهوض وارتقاء إلا بتغيير الأوضاع التي تعيش في ظلها البلاد . وأكثر من هذا لم يوضعوا في المناصب القيادية ، وحتى الأعمال ذات المسؤولية التي أسندت إليهم لم تكن مصحوبة بحرية المبادرة والتصرف وكانوا مضطرين إلى الخضوع لتوجيهات الرؤساء ذوي النزعات الرجعية والمحافضة ، وهذا كله يضاف إلى أن الجزء المادي الذي يمنح لهم لم يكن متكافئا مع ثقافتهم ومسئوليات أعمالهم .

أما رجال القوات الذين آزرُوا الإِثْلاب فعبارة عن فريق من الضباط المتعلمين الذين سافر البعض منهم إلى الخارج ، كما اشترك البعض الآخر في حرب كوريا ، وهؤلاء جميعاً كانوا يشعرون بالأسى والخجل بسبب التخلف الاقتصادي والاجتماعي المسيطر على بلادهم ، ومن هنا تماثلوا في الأحاسيس والأهداف مع الطبقة المثقفة .

إلا أن وراء الحركة الإِثْلابية فريقا من المحافظين المعتدلين من دعاة الإصلاح في غير طرف أو بدون ثورة اجتماعية عنيفة ، وبعض أولئك المحافظين ممن تعرضوا لغضب الإمبراطور لسبب أو آخر ، ومن الآخرين الرأس الأمر الذي وقع عليه الاختيار لتولي وزارة الانقلاب . والرجل من أبناء عمومته هيلاسلاسي ، وكان من زعماء المقاومة للإيطاليين ، فلما عاد الحكم



الوطني دب الخلاف بين الرجلين إذ نفس عليه الإمبراطور نفوذه وسمعته فنفاه بأن بعث به سفيراً للبلاد في الخارج ، وكانت السفارات منقذ نفوذ النفوذ إذا فقدوا الخطوة .

ومن القادة العسكريين الذين كانوا وزراء الانقلاب الجنرال مولوجيتا بولي Mulugetta Bulli وهو من أفراد شعب جلا ، ونشأ نشأة متواضعة ، وكان يعتبر أعظم رجال إثيوبيا كفاءة في فن التنظيم العسكري . وبعد الحرب اضطلع الرجل بالتعاون مع والدنا جورجيس Walda Georghis ( الذي كان مصيره العزل ) بدور كبير الأهمية في دعم سلطان الإمبراطور ، وصار ينظر إلى مولوجيتا ووالدنا على أنهما أقوى رجلين في البلاد ، فما كان من الإمبراطور - جريا على طريقته في التخلص من الشخصيات التي لها أهميتهما - إلا أن « نفي » مولوجيتا بتعيينه في وزارته الخاصة حيث يتحمل المسؤوليات دون أن تعطى له أية سلطات .

### أسباب إغراق المحاور :

قلنا إن المحاولة الإثيوبية لم تنجح سوى أياما معدودات ، والواقع أن إخفاقها لا يجب أن يثير الدهشة بل إن العكس - أي نجاحها - هو الذي كان يدعو إلى الدهشة ، إن المصير الذي آلت إليه يرتد إلى أسباب عدة نذكر منها :

( ١ ) إن نشوب الثورات الاجتماعية يصبح أمراً محتوما لا بسبب ضرورة إجراء التغييرات الجذرية فحسب وإنما نتيجة وجود قوى واعية تتعارض مصالحها وأهدافها مع الأوضاع السائدة وتستطيع أن تضطلع

بعبء التغيير أو تزعمه على أن يكون لديها ما تقدمه إلى الجماهير بصورة واضحة صريحة . هذه عوامل ليس لها وجود في إتيوييا ، فبسبب تأخر التعليم والتخلف الصناعي والتجاري لم تنشأ طبقة وسطى وفيرة العدد وعلى قدر كاف من القوة تستطيع أن تزعم الكفاح . فضلا عن هذا لم تتكون في البلاد طبقة عاملة لها نفوذها ومطالبها تقف إلى جانب الطبقة الوسطى وتشاركها في حمل عبء الدعوة إلى التغيير . وكذلك فإن زعماء الانقلاب لم يقدموا إلى جمهور الفلاحين ما يكسب تأييدهم بأن يعلنوا صراحة العزم على إزالة الإقطاع وتمليك الأرض للقائمين فعلا بفلاحتها .

( ٢ ) انقسام القوات المسلحة ولذلك اقتضت الحركة على الحرس الإمبراطورى بينما استطاع أنصار الامبراطور فى الجيش الإبقاء على ولاء الفرق والقوات المنتشرة فى أرجاء البلاد .

( ٣ ) ضعف التنظيم بحيث لم يسبق الحركة أية محاولات مع التنظيمات أو الجماعات الساخطة فى إريتريا والمناطق التى يقطنها الصوماليون مثلا .

( ٤ ) عجز القائمين بالحركة من السيطرة على العاصمة تماما وكذلك المدن الكبرى .

( ٥ ) وقفت الكنيسة موقفاً معاديا للانقلاب ووزعت المنشورات ضد قاداته ودعت الشعب إلى الوقوف وراء الامبراطور والحكومة الشرعية .

( ٦ ) شخصية الامبراطور هيلاسلاسى نفسه ، فالرجل يتمتع بنفوذ

في البلاد التي تذكر له جهاده وبخاصة حين أقدمت إيطاليا على الغزو قبل الحرب العالمية الثانية .

أقد أخفق الانقلاب لأنه جاء سابقاً لأوانه ، ولكن الاخفاق ليس بالنتيجة النهائية . لقد كشف عن بدء وجود قوى تطلب التغيير وإن كانت ما تزال ضعيفة ، وأوضح أنه إذا تجمعت الظروف المناسبة فلا بد من محاولة أكبر . إن إتيويا لا يمكن أن تعيش - كما قلنا - في النصف الثاني من القرن العشرين بعقلية العصور القديمة وفلسفتها وأنظمتها في السياسة والاقتصاد وغير ذلك من مجالات الحياة ، وريح التغيير التي تهب على المجتمعات المتخلفة والمتأخرة لا يمكن أن تقف عند حدودها ، والتطورات الارتقائية التي تشهدها البلدان الأفريقية التي لم تتخلص من السيطرة الاستعمارية إلا حديثاً لا بد أن يكون لها صدى قوى في إتيويا التي لم يعد في وسعها إطلاقاً أن تعيش في « عزلتها المجيدة » السابقة .

إن المراقبين يرون أن المحاولة التي جرت قبل ختام عام ١٩٦٠ إن هي إلا ناقوس الخطر ينبه الأذهان إلى ضرورة السير قدماً في طريق تطوير البلاد والقضاء على مخلفات الماضي .

## المراجع

- Guide — Book of Ethiopia ( Adis Ababa Chamber of Commerce, 1954 ).-**
- Gunther (John) : Inside Africa ( London 1955 ).**
- Luther ( Ernest, W. ) : Ethiopia To—day .( London 1958 ).**
- Perham ( Margaret ) : The Government of Ethiopia (London 1948).**
- Revue Egyptienne du Droit International (1956 : The Constitution of Ethiopia).**
- Ritner ( Peter ) : The Death of Africa ( New York 1960 ).**
- Trevaskis ( G. K. N. ) : Eritrea, A Colony In Transition, 1941—52 (London 1960).**
- Trimingham ( J. S. ) : Islam in Ethiopia ( London 1952) .**
- Ulendorff ( Edward ) : The Ethiopians, An Introduction To Country And People (London 1960).**
- United Nations : Economic Development of Africa, 1950—1959 (New York 1960).**



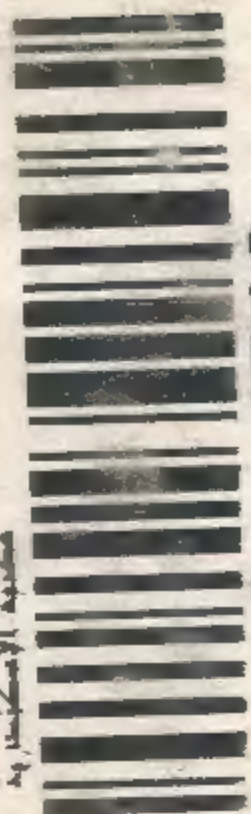




مَطْبَعَةُ السَّعْدَانِ  
ميدان احمد ماهر باشا (باب الخلق سابقا)  
شارع الجداوى ت ٧٩٤٧٩ س ٨٠٧٨

٢٠  
التمن

3  
Bibliotheca Alexandrina



0214518